قد زينت الحمد لله الذي [illegible] والوطن [illegible] بلطفه [illegible] مخطوطا [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] من رجعت [illegible] وعرفت النبيل [illegible]
استنهضت [illegible] تنبيه [illegible] الكلم الفائز [illegible]
للنظر الفاتر [illegible] كنزا [illegible] من جواهر الفوائد [illegible] مجالس الفوائد [illegible]
السنية لا زالت [illegible] حوادث الايام [illegible] الاسلام بالنبي والوصي عليهم
السلام [illegible] ان [illegible] المعاد [illegible] في هذا الكتاب من
الكرم [illegible] المحصلين الذين هم [illegible] طالبين [illegible] المفصل
[illegible] البيان [illegible] هذه الايام [illegible]
الطباع [illegible] العباد [illegible] الفاضل [illegible]
[illegible] وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال العلامة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
على ما انعم [illegible] بالتسمية [illegible] سبحانه [illegible] على ما انعم [illegible] المختار
[illegible] والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري من نعمة او غيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب
الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان
وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله
اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص
استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته ثم ان صاحب الكشاف
قد صرح بان [illegible] على اختصاص الحمد [illegible] الى ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف
الجنس دون الاستغراق [illegible] الناس [illegible] ان افعال العباد [illegible] مخلوقة لهم [illegible]
جميع المحامد راجعة اليه [illegible] ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال والاصل فيه النصب [illegible]
على الدوام والثبات [illegible] الجنس دون الاستغراق [illegible]

[illegible] ولذا

خطاب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وقع لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان
يكون للجنس ليتضح على ان المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال الالسنياني المصادر وعند فقد القرينة الاستغراق او
على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثم استغراق وما في على ما انعم مصدرية
لا موصولة اما النقل فلا حتياج الموصول الى التقدير اي النعم به مع تعذره في المعطوف عليه انه على ان يكون ما انعم نقول
ومن زعم ان التقدير وعلمه ان ما انعم به من ان الخبر المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم اكمل من الحمد على نفس النعم ولم يتعرض للمنعم
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب
ثم صرح ببعض النعم ايماء الى ان اصول الكمالات البديعة وبيانه ان الانسان مدني بالطبع يحتاج
في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ... ونيت ركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن
وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعرفيات والمعقولات
الغير في الكتابة من حيث عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ان
الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على
من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد من
قوانين كلية وهي علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع
لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات وكلها
معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من قبيل عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وهو الناطق
المنطق للنواهي وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى النواهي لان الحكمة على ما فسر في الشرح هي
الكف ولفظا او تي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وذكر الفاعل لان هذا الفعل لا يسند الا
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز والفصل للكلام البين فصل بمعنى المفصول فصل
الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء وهو كلامه وما اوله الشارع في تفسيره

الاحكام

الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل فقلبت واستعماله في الاشراف فخرج نحو
الحساسة سمعت لغرابة فصحاء يقول ال اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته
الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد حمد الله والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم
هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وفي
ايراد زيادة تمكين في احوال مستعملات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط وكذا
الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو علم
المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلم
بالعربية كيلا يلزم كون اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعلها في هذه الطائفة مع ان
ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق
العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون
من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق
والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفى
اثره فيفاز بالسعادات الدينية والدنيوية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته
من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكرها هنا وبين
ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وطريق وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها
فقطعي كلام المفتاح ان مدرك الاعجاز الذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة ومرجع هذا وما ذكر هنا الى ان مدركه
بلاغة انما هو كشف هذا العلم ولا بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الغرض حقيقيا بمعنى بيد اتقان في
عليه بان المربي يعرف في كتب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا
بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه
بكيفيته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدرك بلاغة القرآن الا كنه علم الله ملكا

ذكره في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشباح المخفية تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات
الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه
استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذه على اصطلاح المصنف والقران فعلان بمعنى مفعول من اصله اسما
للكلام المنزل على النبي صلعم ونظم تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها
في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى
لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان لفصاحة العلمين فيه
لانها لا تتعلق بجنس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ وان فيه استعارة لطيفة واشار بقوله
كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب
وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مقام تناسب بعضها التي منها فهي بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتاب الشيخ عبد القاهر ونحوه كانها عقد قد انفصم فتناثرت اللآلي
ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام واكثرها للاصول اي القواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا
لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونه كالمتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس
كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولكن كان القسم
الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد
بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة
تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا
الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الف مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم سببا
لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته

ليستفاد

ليستفاد منه احكامها كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا قائم
وغير ذلك مما يلقى على المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع منكر يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل عطف على
يتضمن اليه لا ما يستغنى عنه لكن على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من
كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى
مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه
اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر في المختصر من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا
اي اخذا وهو في الاصل مصدر تناول الشيء ليوضح ترتيبه اي من ترتيب السكاكي او القسم الثالث ونصبه على انه
للمصدر على الفاعل او على المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ
كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولعلم
تناول الفعل المعلل بالمثبت على ما ذكر كان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر وهذا ابتنى على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع وهذا مما سيجيء ان شاء الله تعالى فيه وكيف لا والمصنف وصف القسم الثالث بانه غير مصون عن الحشو
والتطويل والتعقيد اعتراضا اولا وتعريضا ثانيا على ما ذكرنا وقد وصف مؤلفه بانه مختصر
منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من
القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر
في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون في كلامهم على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح
ونحوه ولعل الفرق ان في جملة الملتقطات من كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح
وانا اسأل الله تعالى من فضله لا فرق لتقديم المسند اليه هنا فيه نظر اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي فكانه
قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال من انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع

كما سيجيء في قوله او يطبقها كثير من الامور فقد يقال ان يتبع اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث
منه اي من المفتاح والله ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب بقوله والله
اسال تقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فيكون من عطف
الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم
كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل وعلى التقديرين عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى
الفعل كقوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا لكن فيه عطف الانشاء على الاخبار وهو الاول
الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المراد فهو الفن الاول
والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين
وهو الفن الثالث وعليه يجمع كلام يحصل بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الخاتمة
ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما سنبين هناك ان شاء الله
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفها باللام
بخلاف المقدمة فانه لم يتقدم ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها وجه فنكرها وقال مقدمة اي هذه
مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما
يناسب ايراده في الكلام ومقصودها ان يعرف في التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها
والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم وهي مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله
كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها
وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم الفرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم
امر ان احتاجوا الى التكلف بهذا الكلام اصلها بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة
وقد ذكرنا صاحب المفتاح في آخر الكف والبيان والاشكال ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم
والغرض منه وموضوعه فاسد ان هذا ليس تلك المقدمة واعلم انه لما كان البحث في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا كثيرة لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة
وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجم وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة

وجادت لغته فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد في كلمة فصيحة والكلام في كلام فصيح وقصيدة فصيحة
في النظم والمتكلم في كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران
اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد في كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال
بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن ... ومثال الاول ... اعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء
ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم اي التي يكثر جريها على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي ... ان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين
والتنافر والغرابة والتعقيد وقد ... في تفسير الفصاحة بالخلوص ... لكونه لازما لها تسهيلا للامر
ثم لما كانت المخالفة ... المفرد ... في الكلام ... النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام
صار فصاحة المفرد والكلام كانهما صفتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم في المعاني
بحسبها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر
او لا ... باعتبار ... ومثال ... كانهما ... وجه كيفية ... التعريف
المختلفين في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما
لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ... وكذا
البلاغة ولا يمكن تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فجمع ان تعريف الفصاحة
والبلاغة ... هو ... في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ... لا يوجد الا
على ... كلام الناس ما يصلح لتعريفهما ... في تفسير الالفاظ والاتيان على ...
بما ... بان المراد بالناس الناس المعهود ... لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة
لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة ووصفها بها ... وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة ...
في الكلام ... هذه الثلثة لا يكون فصيحا فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق
بها ... ما يوجب التنافر ... كما في ... الحجر ... عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ...

اسم نبت ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد
على الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان
روي بالفتح على لفظ اسم المفعول يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع لازم ومتعد الى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل
تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني
ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا وليس كذلك بل منشأ
الثقل ما ذكر في هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الائتلاف من اضدادها
على الاطلاق كالطفرة ولا بسبب قربها وان الائتلاف من اضدادها على الاطلاق كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من
القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو كذلك كملع بخلاف علم وليس ذلك
بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم
على ان هذا امر ذوقي وكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او
بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لحقيقته وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال
على سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة
الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه
عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واجاب بعضهم بان اشتماله على كلمة غير فصيحة كفصاحة الكلمة لا يوجب
انتفاءها وهذا الكلام ونحوه اغاليط فاحشة لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف خارج عنه
والقياس على وقوع المفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالحق انه عربي الاسلوب
والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة
لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود

على نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا
مانوسة الاستعمال فمنها ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في
قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن حمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض
طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم
وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكئون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية
ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي
حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال
وان يكون هذا هو مراد من سماه ناصر السرج على انه لا يبعد ان يقال سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة ولهذا
ما صاحب مجمل اللغة فقال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه الشعر هذا المصراع ليأتي الغرابة كما توهم من
كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال في مقابلة المتابعة ثم ومدلول والوحشية اي المشتملة
على تركيب يتنفر الطبع عنه في مقابلة العذبة في الغريب يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية
بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى مخل بالفصاحة
لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
استعير للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن
هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي
في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريبا الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية فحاصل كونه مخلا بالفصاحة المترادفة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة نوعا
اخر ... سبب الحكم التنافر والغرابة والمخالفة ان لا يكون الكلمة على خلاف

القياس المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام و
الادغام في نحو مد ونحو ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء
وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في
حكم المستثنيات فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالف ما لا يكون كذلك وفي ما ثبت عن الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن
الكراهة في السمع بان يمج اللفظ السمع ويتبرأ عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب شعر يمدح سيف الدولة ابا الحسن علي
مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين
علي بن ابي طالب والاغر اللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف
وفيه نظر لانه داخل تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا
واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فهي داخلة تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
والثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان ان الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة و
صوت طيب ويرد عليه منع ذلك باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا
جحيش ووحيد دون فريد وقد علم ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ونحو ذلك وفيه ايضا
كيف للنفوس بعض الاسباب الافكار الفصاحة ما يبين السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما سيجيء في موضعه ولفظ ضيزى ونحو ذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم
ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة المتنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور
فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان

مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول على اجازة الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول
كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه
مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب
العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه
والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله
في صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم
متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والواو للحال اي الناس كلهم
في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة في استعماله الا ذا والثقل ههنا اعتبار لطيف وهو ان
ثبوت الوحدة كانه كنى عنه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما يابى
قال الصاحب ان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التقارب فلعل المراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه
ثانيا تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو
فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن حتى يحكى عن ابن العميد وهو اول من
عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال في التكرير امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
فالجمع من هذا المعنى كل التنافر وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع
فيه بالنسبة الى المعنى وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة
والتعقيد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد اي المقصود من الجملة المفعول اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل
المراد منه لخلل اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او
حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون
التعقيد اللفظي حاصلا بشيء منها لكنه باعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يغني
عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم

هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي
يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ابو ام ذلك المملك
ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين
المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه
وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي والفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله
الا مستعمل لكنه اوجب زيادة في التعقيد فقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية فقد قيل
وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب فلما كان في الكلام نظم بان اصله قولنا ليس مثله في الناس
حي يقاربه او ليس حي يقاربه مثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه
بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع
في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس
بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا بالرفع وهو الرواية الصحيحة جعل
كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب فهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية
عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه في الكناية واخطأ اي
ساق في سياق الكناية الدهر ويريد بالضحك الدهر مجازا فيحتمل ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام
التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة
البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقات الاحباء
ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يدعى في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
وفي سنة جامدة لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانها تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا
لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا
باب استعمال المقيد في المطلق نحو كي يرمي المشفر لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكون لحسن الكلام
واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل منه الى السهولة والكلام الخالي
عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه

فهم من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس لمعنى ثان فهو بمنزلة الصوت فقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاقوال الاتيان بنقيض المطلوب والجري
على عكس المقصود فالان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا
ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى اني الان
الان ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ومع ذلك لا يحصل بسبب الدموع كتب الطلب
لكنه اكتب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب ليظفر بالمراد وطلبه فيانه بعيدة هذا هو المعنى المشهور
فيما بين القوم والذي عندي ان فيه من التكلف والتعسف ومن شأنه عدم التفت الى الكلام وقال الشيخ كلام
المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس وتوطينها على مكانه او مطلوب
والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق و
اتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى
هذا السياق ما طلب بجرد الانتقال ما ذكره صاحب الكشف في قوله تسكب اي الكلام ذلك
ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي كقول ابي الطيب وتسعدني في غمرة
بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو ستر
عدو الفرس لتستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في
الماء لها منها سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف لاعتماده على
الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع
الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى
ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة
اي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل اي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه
فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع

الى حجبت اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلامه في كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ
بسببها على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم
ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله
يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيار ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه
اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه
ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في
الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء
غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع
الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد الا في اتى من اشتراط ذلك ان اراد
بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن ذلك
لانا نقول اما انه ان اوجب ثقلا او لا فان قد ذكر والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا
في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قيل هي كيفية من مقولة الكيف وهو رسم القدماء الكيف بانها
هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار
عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة ان يجتمع اجزاؤه في الوجود فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان
والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاتها ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه
عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية
ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة
والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة
حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لم يسم فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على
التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه وسواء كان ثم يتعلق

المقصود بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق بل قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لتوهم انه لا يطلق على الساكت
لكنه يكون في الحال بعيدا بحيث لم يقم بغيره الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذكر ان اللام في المقصود للاستغراق اي كل

ليعم المفرد والمركب صح

ما وقع عليه قصد المتكلم واراد لفظ قيل الكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود بكلام
فصيح وهو محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اعدادا ليحسبها فتقول
منزل دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح اولفظ
بليغ سهو ظاهر فان قيل هو التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم
ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لا السبب البعيد المتبادر الى الفهم فيما استعمل فيه الباء
السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع
الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها
ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى
حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام
فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين ومقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة والمقام والحال متقاربا المفهوم
والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم
كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فتفاوت المقامات يقتضي تفاوت مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك وهو عين تفاوت مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يحقق الاعتبار المناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملة فضاعدا او لا يختص بشيء منها فالاول يكون راجعا اما الى المسند اليه
لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا او مستثنى او محذوفا او مذكورا او معرفا او منكرا او الى المسند
منكرا مخصوصا او غير مخصوص او غير ذلك من التوابع او غير مقيد مقدما او موخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور
الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر من زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية ومقيدا بالمفعول او غيره
الى غير ذلك واما الثاني فكالفصل والوصل بين الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه
المذكورة في بابه وهو حسنا اجماليا تفصيله علم المعاني ولذا فهذا فقوله مقام التنكير يباين مقام التعريف المسند اليه

او المسند يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق اي ترك التقييد او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره
وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه
اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لانه اصلها تنبيها على انه باب عظيم الشان حتى
رفع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل ولذلك اخره عن الابواب الاخر في المختصر بما ذكرناه وفصل قوله ومقام
الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بكلمة او جزء منها وانه باب عظيم كثير المباحث
وقد فسر في شرح المفتاح بان تفاوت مقام الايجاز والاطناب يختلف وكذا مع خطاب الكلام مقام فان لكل من الايجاز
والاطناب لكن في نسبتين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل منها يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب
الغبي وكان الانسب ان يذكر الغبي في مقابلة الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وحقيقة
القوة التي بها وجودة التهيؤ لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه فمقابل الغبي هو
الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل
المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فلكل من ان واذا ولو مع الشرط مقام ليس لها مع الاخرى وكذا كل من ادوات
الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما
او فعلا او ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالمصاحبة
الكلام المفيد فيها وهو شامل لكلمة التامة مقام المفرد وابتغاء لمع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر وعلى غير ذلك
وكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها
اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة
او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى
اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع
لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات
اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق

وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسنسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع
على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب
لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما في قولك ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة التي هي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو
الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع
الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق و
زيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في
الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج وغير ذلك وكذا في الحال
مثل جاءني زيد مسرعا ويسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع وغير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين
ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع
الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم وغير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى
ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الانفس الكلم من
حيث هي كلم مفردة بل الى الاحوال بحسب الحال والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال
بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا مرتبة في لفظ ودونها في لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت
قبيح وفي هذا اشارة الى المعنى بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكنه لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار
افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته

المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما تنصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه
يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك اي الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه
وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي
والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى وجه
التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من
صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فلا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول
كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ
والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما
النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام
الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية
على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في
النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات
ومع ذلك يحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف
بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات و
الحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بها الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة و

انا نقلنا كلامه على هذا بل هو مصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني
سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف
الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على
المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة لمعنى الزيادة
والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه
بابصارنا كما ان تبيين انسان من انسان ان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك نوجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته
في ذلك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة
وضرب من التصوير هذا اشبه ما ذكره والشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ
المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبالغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف اللفظ في نفسه وبين ما
هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل
النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر
ان يكون في اجراس الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون هو الاعجاز
به وان يكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انهم لم يروا عاقلا يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا
ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة
عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف
بها اللفظ كما يمتنع ان يوصف بانه دال وانها اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في
الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن
معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كما قال بالتمام
يمكن للانسان من العلم ما احاط به لا يكون الا ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى
من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف هذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا والا
الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فالكلام

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب سبحانه كما مر وكثيرا ما في مهرة هذا الفن تراه لا يميز بين ما هو تأليف كلام بليغ
فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه فظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما
يقرب منه حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل
المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن
للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه غير النهاية
وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول ففيه انه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر
الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد لان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبة من
مراتب البلاغة ورد في الاعجاز والفصاحة والبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو وجدوا
فيه اختلافا كثيرا اي فكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وقد علمنا ما الحكمة بين النوم والتيقظان قوله وما يقرب منه عطف
على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لانه حد الاعجاز يعني ان الطرف الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما
حد الاعجاز لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما هو في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان
تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد
الاعجاز لا هو وحده كما في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركا في امتناع معارضته ففي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو
ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان
كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار
اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها
الاقتضاء على علم البديع وهو اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة
ولفظ يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها

تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام
خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقدم وهو تمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان والانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل البلاغة
مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو فعلم مما تقدم اولا ان
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا بالنسبتين ولا عكس لغويا
كل فصيح بليغا وهو ظاهر وثانيا ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا
مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في
تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى
تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما مر من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحة عن غيرها لتوقفه
عليها فان قلت قد تبين مرجع البلاغة بالعلل الغائية لها والغرض منها فما وجه ذلك قلت ليس المرجع سببا
لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به الشارح ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح عن غيره واضح وكذا ان حمل الكلام على ظاهره
ما مرجعه وان اريد بلاغة المتكلم فلان غايته على ما تقدم هو ان بلاغة المتكلم بغيره هي الاحتراز اذ تتوقف عليهما وعلى
انما هي منهما وغايتهما انها حاصلة فلا حاصل ان البلاغة ترجع الى الاحترازين والاقتدار عليهما تتوقف
على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل في علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى
العلوم جميعا اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان واما الحس قوله والثاني اي تمييز الفصيح عن غيره يعني معرفة ان هذا الكلام
فصيح وذلك غير فصيح فانه لتركيبه من اجزاء غير السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة وهذا
ذلك غير سالم من الغرابة وغير السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من
الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في كلام مستعمل وكالغريب الذي تتبعه
في تتبع الكتب المتداولة واما طلب المفردات الماخوذة على انها مما تتبع تمييز السالم
من الغرابة اذ بعضه يتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف
ان الاجلل في قياسه مخالف للقياس دون الاجل فانه على القياس فتبين ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين

في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال في اللغة يعني مفرداتها ومتعلق المفردات لان اللغة قد
تطلق على ما يشمل اقسام العربية اعني علم التصريف كمخالفة القياس اعني علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في
هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي
من غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس وتمييز ما هو كالاصل
لجزء من علم البلاغة [illegible] لما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد وتمييز السالم من التعقيد
عن غيره لجزء من التعقيد [illegible] ما يحترز به عن الخطأ وعلم ما يحترز به عن التعقيد [illegible] البلاغة فوضعوا
لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها [illegible]
عن الاول [illegible] علم المعاني فالمراد بالاول الاول من الامرين الباقيين اللذين [illegible] الاحتراز عنهما
واما الاول المطلق [illegible] الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو للاحتراز عن الخطأ [illegible] التعقيد
المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما [illegible]
ايضا [illegible] الاقسام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم **الفن الاول**
علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد
مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا لان [illegible]
زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا [illegible]
ثم حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته
فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية [illegible] الصناعة [illegible] بيان ذلك
ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء [illegible] ادراكها [illegible]
قوة بها تمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد [illegible] العلم ولهذا [illegible] وجه الشبه

بين العلم وغيره [illegible] فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان
له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها [illegible] ان تريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها [illegible] المعرفة [illegible] او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك
اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف
والمعرفة [illegible] استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم [illegible] فكأنه قال هو علم يستنبط
منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان
نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال [illegible] اما قيل ان اريد معرفة جميع
[illegible] المعنى [illegible] وكذا ما قيل ان اريد الكل
فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد [illegible] والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة
له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وهو وصف للاحوال [illegible] التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال احترز به عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما
لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة
وهو قرينة [illegible] ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
لا باعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال [illegible] التعريف والتنكير
والتقديم والتأخير [illegible] فسادا [illegible] علم البيان [illegible] التعريف لان كون اللفظ
حقيقة او مجازا او كناية مثلا من احوال اللفظ [illegible] لكن لا يبحث عنها في علم البيان من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال [illegible] ايراد تشبيه او استعارة او
كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك [illegible]
المناسب [illegible] مقتضى الحال [illegible] المفتاح حيث يقول [illegible] المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف
[illegible] الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا [illegible] الاحوال
قلت [illegible] الحال [illegible] هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك [illegible] التي بها
[illegible] مقتضى الحال [illegible] الكلام [illegible] المسند اليه [illegible]

بين العلم

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق
الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا
الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه والظاهر ان تلك الاحوال التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لمقتضى
الحال في التحقيق هي من احوال الاسناد وبعضها من احوال اللفظ باعتبار ان كون الكلام موكدا او غير موكد اعتبار
راجع اليه وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي
لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها
من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة
هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء
الدور وان اراد غيرها فلم يبينه والجواب عن الاول بان المراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة ليس
علم المعاني وعن الثاني الاول بانه مشترك بالمجاز [illegible] بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر
تراكيب البلغاء بان المراد بها التراكيب الموصوفة بالبلاغة ومعرفتها لا يتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرا القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه
من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع
اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية
وهو ظاهر والقول بانه من قبيل تتبع خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان
المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا على الانكار وزيدا ضربت فيما اذا
كان المخاطب حاكما مشوبا بصواب وخطا لان فائدة ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك

اورده الكلام

اورده الكلام وفائدة زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص لا لغير ذلك فهو فيما حقها ان يورد التراكيب في موردها وفيما هو له
وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فلو أريد
بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كان المعنى عن ذلك فحسبه تامة في المعاني وكذا قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي
وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة
والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه فسر في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب
البلغاء فوقع الدور بنفسه [illegible] التامل حاطبين عن الاحاطة بما نطق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارج عن المقصود الاول احوال الاسناد
الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء
السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او
انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتعبيرها بوقوع النسبة ولا
وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها فطابق هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح
التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشاء ثم الكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين
او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء والخبر لا بد له من اسناد ومسند اليه ومسند واحوال الاسناد والمسند قد يكون له
متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف وكذا هذه الاحوال التخصيص بالخبر
لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او
بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
او غير زائد احترز به عن التطويل والحشو ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال

فالزائد على الثمانية لا يكون مبنيا او غير زائد فيه الا بكلفة فكانه لا يعتد به لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل
والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالظاهر ان يبين سبب افراد هذه الاحوال
بالسبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول لكل من المسند اليه والمسند مقدما او موخرا معرفا او منكرا الى
غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن لم تقرر هذا بالترديد بين النفي والاثبات
في كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال ان الالفاظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما
عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة
والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق جعل
القصر بابا خاصا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف لما به من زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل
بابا سادسا والايجاز من احوال الجملة لتناوله احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال
ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا
فالحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسمي هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق ذكره في قوله تطابقه او
لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر عند هذا
البعض الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقع في بعض الاخبار كما في
الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل التعدية بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف
بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة النسبة للواقع وعدمها والخبر
عن الشيء بانه كذا في تعريفهما هو صفة المتكلم فلا دور واعترض على انحصار الخبر في الصادق والكاذب
خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور على ما ذكره المصنف بقوله
صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى
الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته
للواقع وبيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا
ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما
نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن

المفهوم

المفهوم من الكلام لتلك النسبة الواقعة في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار فلا
فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ لتقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في
ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد
في الخارج وحصول القيام لزيد امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه
فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير
معتقد كذب والواو في قولنا ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد
المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون
صادق والموهوم كاذب لانه حكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد
لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد بينهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا لثبوت
الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال
المشكوك ليس بخبر فلا يكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو تخيل وتصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك يعني انه لا يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ولكن في ذهنه
لم يكن يستحضر النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا فلا شك ان الكلام
خبر لا كلام بل اذا تبين ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر ومثل ذلك
النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فان الله تعالى سجل عليهم بانهم لكاذبون
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح
هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب

راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في
قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى
انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة شرط في
الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا انما يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان التسمية شيء ليس من باب
الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا الى هذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله
او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم
لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب
باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد فظهر بما ذكرنا فساد
ما قيل ان الجواب الحق منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة
لبيان السند واعلم ان هاهنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين
وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن
ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عم
فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا وكذبني رسول الله صلعم
وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك
رسول الله صلعم ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عم فقرا فقال ان الله قد
صدقك يا زيد والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او
بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق
وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب

فعنده

فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع
اعتقاد انه غير مطابق ويلزم من هذا ان في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
حينئذ وغيرهما اي غير هذين القسمين وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص
منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر وكثيرا ما
يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع هاهنا في شرح المفتاح ما يتعجب منه ويستدل
لا قطعية بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عم بالحشر والنشر في
الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمرادهم اظهار تكذيبه لا يريدون بكلام الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على نفي الصدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكونه كلام حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم
عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا
منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فقيل ان الافتراء باعتبار الاول في عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق
ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء
بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ومحصله
ان الافتراء بمعنى الكذب في اللغة قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قيل
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر
بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب والانسب ان القصد والشعور معتبران في حقيقة الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي

كلام يحتمل الصدق والكذب فكيف يكون خبرا فرده بانه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث لان المشهور فيما بين القوم ان
احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر والانشاء غير محتمل ومن المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل وغير
ذلك مما يشتمل على نسبة فذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام
تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد
الانسان او الفرس واما ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد
الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب
التقييدي دون الاخبار حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فظهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض
الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه ببعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث
هو هو وبالجملة الصدق والكذب كما ذكره الشيخ رحمه الله انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه
والنسبة الوصفية ليست كذلك ولذا لم يستعمل اطلاق الصدق والكذب في المركب الغير التام خلاف
ما هو المعروف في تفسير الالفاظ في اللغة والعرف وان اريد تجويز اصطلاح فلا مناقشة في الباب كذا

احوال الاسناد الخبري

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم
احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قوله بانه الحكم بمفهوم على مفهوم بانه ثابت له او منفي
عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف اللفظ الا انه قدمه على الحكم وانما اتبعه بانه
الحكم لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتعين بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة
ويبتني عليها المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الاخبار انما يحصل منه بالاشتقاق
كالامر والنهي او نقل نحو نعم وبئس وعسى او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك
ثم قدم بحث الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني
انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد
لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما
هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من
يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية

عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها
كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف
والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف
القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ونحوه هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية
الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكذا كثيرا ما ذكرت قول الامام المرزوقي رحمه الله في قوله
قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار ولكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك
ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم نحو
قد حفظت التوراة لمن حفظ والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها والظاهر انه ليس قصد المخبر افادة
انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وانتزعها لو اريد به ذلك لما كان للانكار الحكم معنى لامتناع ان يقع انه
لم توقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات
وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل على ثبوت ما
اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم به لكن الشك حاصل من خبر زيد الا فرد وجد منه الحكم
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولذا لا يحتمل الكذب اصلا والمراد التناقض عند الاخبار في الواقع
بانه متناقضين قلت ظاهر ان الحكم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكأنهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت
المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فكان دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه معلوم
البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خبر زيد فهمت منه انه جرى
وعدم الخروج احتمال مخالفة ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان المفهوم
من القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان اللازم جميع القضايا صادقا دائما فلم يصح قولهم بين
مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق التناقض في القضية الحق ما ذكره بعض المحققين وهو
ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه فقولهم
يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع فقال ان
لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر
عالما بالحكم لازمها اي لازم فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح وان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع والثانية بدون

تمامه فاذا رميت يصيبني سهمي

الاول لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم يوجد بدونه

وهو بدون الملزوم لا يمتنع كتبنا لمنع العموم فيما نحن فيه فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه

كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في قولك حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح

ان فائدة الخبر استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف

ما صرح به صاحب المفتاح في كتب تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث

قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول

وهو علم المخاطب بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فقد عدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل

والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا يمكن ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم

ان يكون حصول من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علم حصول سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو

من نفس الخبر فيمتنع الاول بدون الثاني اي يمتنع حصول الاول قبل حصول الثاني ويمتنع الثاني بدون ان يسمع الخبر

من المخبر كما في حصول الثاني ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون

الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل فالعلم بكونه حافظا للتورية ومع يكون

تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على ان من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما يسمع خبرا ولا يحصل

الصورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر الا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به لم يحصل

في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا قبل او لا فيكون الاول حاصلا في نفسه انه لا يكون علي جهة فانا الجواب

عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر فرد من الوجود علمه اعني سماع الخبر والذهن الثاني

العلم بهذا العلم وهو جائز وغير نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم

في ذهنه وهذا يمتنع ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان

الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرض فيما اذا كان مستحضرا للخبر

مشاهدا اياه فانه يحصل له الثاني دون الاول وهذا انما يتم معتقدنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه

عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد

الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب

العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب

العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل

العارف بما يعني به مكية ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله مر بعضهم يرفع جواب وما تلك بيمينك يا موسى

كثير في كتب موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة

من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره

منهم حيث لم يعملوا بعلمهم ينفي ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء قد ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات

خطابية لا لان الآية من ذلك تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بل لان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم

علم بذلك التشري او استعواضه ليس لهم علم به فلا تتشوش وهذا اي الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يطلع عليه الاثبات الا

ان قوله ولقد علموا الآية خبر ملقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم والدليل كونهم

عالمين به وهو هذا ما اشار اليه من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار للزيادة التتميم وان وجود الخبر

كان هو العلم او غيره ينزل منزلة نفسه فقال ونظيره في التنزيل والاثبات انه في شيء واثباته وما رميت اذ رميت

واذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو ثم فصله بقوله

فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في انها هل هي

هو واقعة ام لا فهذا انما يستقيم على بعض الاوهام انما افادة قوله والتردد فيه ان الخالي من الحكم يستلزم الخلو من التردد

فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لان ذلك يعقل الا في ان الخالي من تردد في انه هل

هو ثابت او لا والحكم يشتمل النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قطعا استغني على لفظ المبني

للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم في الذهن واللام واسمية الجملة ونحو ذلك دخول التاكيد واما الشرطية ونحو النفي وقد

اعتبر العلم وان كان المخاطب مترددا فيه طالبا له حسن تقويته اي تقوية الحكم بمؤكد كما قال الشيخ في دلائل الاعجاز

ان اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل فيه ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل

مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم ان تقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين هو

حتى تقول انه صالح وانه في الدار وهذا لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب

الانكار اي قدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا

في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم

وبان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء

ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم عيسى عليه السلام ووجه ظنهم اصحاب [illegible] رسالتهم من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما اي نفي الرسالة عن النفي على الكناية الى [illegible] وكانوا اعتقدوا ان الا [illegible]
منافاة ما بين البشرية وبين الرسالة للنبوة والا فالبشرية في اعتقادهم منافية للرسالة من الله لا من رسول الله [illegible]
اذ كذبوا في الرسل الثلثة بناء على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث ووجه الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به وان
فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين
شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول
ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد
في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر
وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة
الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر [illegible] الكلام وقلنا ان زيدا قائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد [illegible] على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التأكيد لكن [illegible]
النفس لكونه غير بليغ [illegible] عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي
لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلقا ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه
على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص [illegible] انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار الا ترك تأكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما [illegible] المعهود [illegible] كثيرا
او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما
يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه بعين الاستشراف
اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس [illegible] استشراف المتردد الطالب نحو قوله تعالى
ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح
بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما
عليهم بالاغراق ام لا [illegible] فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد
ان الكلام المقدم يشير الى جنس الخبر [illegible] النفس [illegible] المتسارع [illegible]

ويظهر [illegible] وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء [illegible] ان صلاتك
سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم ونحو ذلك مما [illegible] وهو كثير
في التنزيل جدا قال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه
ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول
حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا له على العرض من غير [illegible] والسنة
[illegible] هو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد
ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا [illegible] انه تهكم [illegible] والام وان كان مما لا ينكر لان [illegible] في الغفلة [illegible]
عن العمل [illegible] من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله ارتدع اي شيء من الدلائل
والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له ومحسوسا
عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما مع المنكر من الدلائل الدالة على حقية الاسلام [illegible]
ليرتدع عن الانكار [illegible] لفظ الكتاب [illegible] لا فائدة في ايرادها وقوله تعالى لا ريب فيه
ظاهر هذا التمثيل [illegible] فقال قبل التمثيل [illegible] لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية
مما لا يسع ان ينكر [illegible] كثرة المرتابين فضلا عن ان [illegible] انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه
تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل
مقصود المص انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التأكيد كما جعل الريب [illegible] على ما
يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل ووجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على
ما يزيله فالجواب عن الاول انه [illegible] نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكره [illegible]
ما ذكره في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله [illegible] فيه وثانيهما ما ذكره
صاحب الكشاف وهو ان ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه
لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه
من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكنه ترك تأكيده [illegible] المنكر [illegible]
من الدلائل المزيلة لهذا الانكار [illegible] وهو انه كلام معجز [illegible]

ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه وفي التنزيل هو
او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وجوابه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبته قال قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يكون في علم البيان
بالكناية وهو ذكر اللازم الخفي لينتقل منه الى الملزوم فيكشف عن وجه ذلك [illegible] ان اخراج الكلام في مقام الانكار
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام منزلة المقام [illegible] على خلاف ظاهر الكلام وانه من
قبيل الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه
[illegible] الاسلام الاسلام في مجرد اخراج التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار وقد نزلته منزلة من
هو خالي الذهن [illegible] الانكار لان حسن الكلام مع المنكر ان يخرج على خالي الذهن مما ينتقل منه الى هذا
المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قول المتنبي [illegible] من سعادة جده انزال الحاجة بساحة البر
ان نزول الحاجة بساحة الكرام [illegible] انه جواب سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والظن مع انه رفيع في الهمة
في هذه [illegible] اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر [illegible] السؤال [illegible] وذلك كناية عن ان هذا [illegible] ضرورة [illegible]
مع ذلك [illegible] في بادي الراي [illegible] على السؤال عن بيان كيفيته وبيان صحة تحسين الكلام [illegible] في الكلام
[illegible] المستنفر في كيفيته [illegible] برهانه [illegible] هذا البرهان [illegible]
للاعتبارات [illegible] من قبيل الاثبات [illegible] لا ريب فيه [illegible] التخصيص [illegible]
اعتبارات [illegible] المؤكدات في الابتداء [illegible] ان الطلب [illegible] وجوب التاكيد
الانكار في الانكار [illegible] الكلام [illegible] خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر [illegible]
[illegible] ان التاكيد [illegible] الانكار [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الانكار [illegible] قال الشيخ عبد القاهر [illegible] الا ان النظر
كان [illegible] المتكلم [illegible] المخاطب انه كان [illegible]
[illegible] انه [illegible]
[illegible] الاية [illegible]
[illegible] الاصول [illegible]

التكرير [illegible] الحسن كقولك [illegible] فيه [illegible] بالاحسان [illegible]
[illegible] الحسن [illegible] تاكيد [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] تاكيد [illegible] لفظا التوكيد [illegible] الحكم
[illegible] الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف [illegible] واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم [illegible] المؤمنين [illegible] لانهم [illegible]
الايمان [illegible] انهم [illegible] لان [illegible] الغايبين [illegible]
لانه لا [illegible] التاكيد والمبالغة [illegible] الاخبار [illegible] بالثبات على
اليهودية انهم [illegible] رغبة [illegible] التحقيق [illegible] التوكيد
وقد يؤكد الحكم [illegible] ان المخاطب [illegible] المتكلم [illegible] كما تقول [illegible]
قالوا نشهد انك لرسول الله [illegible] المخاطب ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا
الخبر [illegible] اعتقاده [illegible] الحكم [illegible] الطلب [illegible] ما ادعاه وعليه قوله [illegible] المنافقين لكاذبون
واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه [illegible] ان يبالغ في تحقيقه لانه [illegible]
[illegible] ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا
ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية [illegible] اما حقيقة واما مجاز
من الاسناد [illegible] حقيقة [illegible] كما [illegible] المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم [illegible]
قال بعضهم حقيقة وبعضهم مجاز وبعضهم ليس [illegible] حقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام
وصاحب المفتاح [illegible] لان نسبة الشيء الذي [illegible] حقيقة او مجاز [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible] في العقل [illegible] الاسناد [illegible] حقيقة عقلية [illegible]
[illegible] مجاز [illegible] مجاز [illegible] العقل دون الوضع لان الاسناد [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] اللغة [illegible] اثبات
[illegible] الواضع انه لاثبات [illegible] دون [illegible] الماضي [illegible]
المستقبل [illegible] الاسناد [illegible] العقل [illegible] الكلام [illegible] باعتبار ان اسناده منسوب
اليه [illegible] الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان [illegible] صاحب المفتاح [illegible]

انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه نبه على ذلك بان جعله من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين
ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند ثم
الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف
المستقر بهذا فالا يكون المسند فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم شيء ما الى ما هو اي الى شيء الفعل او معناه له اي لذلك الشيء
كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره
صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
خارجا منه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور
على ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويرى من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه
غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط ... عليه والاولى ما يكون المسند فيه ...
دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق
الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن
وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب اذ لو علمه
لما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم تنبيه على المسند اليه
احترز به عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل قسمين احدهما ان يكون المخاطب
مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد
في الحقيقة ولا في المجاز بل يلحق بالغلط ... كما وقع في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه
يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده ... على تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة
هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه ... الكلام والمعنى للاسناد ... غير مطرد لصدقه
على مثل المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان حيوان ... جسم فانه ليس حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه ليس حقيقة كما

قال الشيخ

قال الشيخ عبد القاهر انه كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فهي حقيقة ...
وهذا غير منعكس لخروج ... منه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ... التشبيه ...
الظاهر والاعتراض ... ان اراد ... ما ذكره في تعريف المجاز والا انتقض ...
بل جوابه ان ... فان قوله ان الكلام المفاد به ما عند المتكلم ... ان يكون عند المتكلم ...
... الظاهر ... بتوقف المعنى غير مطرد ...
الاول ... نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي ...
... والاقبال والادبار ... ليكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ... جعلها لكثرة
ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
... من اقبال وادبار ... مقبول ... كلام ...
... والمعروف ... حذف المضاف ... الكلام ...
ولم يقيد ... المذكورة ... التعريف عبارة عن الكلام
من الفاعل والمفعول ... فيما ... الاسناد ... والاسناد ... المستقر عنده ... حقيقة
والمجاز ... قام زيد وما ضرب عمرو ... المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو
... وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين ... فيدخل في التعريف من المجاز العقلي
نحو ... ما صام نهاري ... والحاصل ... ان الاسناد ...
ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له ... فيقتضي ... نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في
وجوابه ان معناه ... في صورة الاثبات كان اسنادا الى ما هو له لان النفي
فرع الاثبات ... قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد ...
في نحو ما صام نهاري ... اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر ...
انهارك صائم وليت نهارك صائم ... ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا
ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له
الملابس الذي هو له ... يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول ... بتأول متعلق باسناده
وحقيقته ... انك ... تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل ...

اوله
نزع عما رقت ... اذا اذكرت

ذلك المسند ويكون ملابسا لغير الاول ... يلبس عنه مجازا كالاول ... ان الملابسة اعم من ان يكون ... او

ونحوه المصدر من قبيل الاول اذ الاصل ... وكتابه وعبيره والبيم ... وغيرها يكون ... الفاعل واسند

المفعول ... ملابسة ... وفي ... والمعتزلة صاحب الكشاف ... بان اسند اليه الفعل ... المحققين ... المجاز

الا ... الفعل ... بالذي هو ... كتلبس التجارة بالمشترين في قوله فما ربحت تجارتهم وكذا ... قبيل

... من قبيل الاسناد ... السبب ... اما ... المجاز العقلي ... التعريف ... قوله ...

ذكر الليل والنهار وقوله ... العيش ... الربيع ... وجرى الانهار ... والتطهير ...

وقولنا ... الليلة ... النهر ... السبب ... والاضافة ... ان المجاز العقلي ... يكون

النسبة الاسنادية ... فكما ان اسناد ... الى ... المجاز ... ان ... عليه

المضاف ... بغير ... يضاف اليه ... فانه ... الكتاب ... التعريف ... الاسناد ... او

الحقيقة باعتبار ... الاسناد المذكور في التعريف ثم ان ... عليه الكلام ... مستتر ... كما في قوله

فانه جعل ... البين ... والتنبيه ... والقبيل ... والامر ... جعل ... المجاز

كقوله ... ولكن ... التجوز في الاصل ... فان ... المجاز فهو

عليه ... كما ... يكون ... فانه ... العمدة ... المجاز العقلي ... جعل ... مجردة

... والتشبيه ... في التعريف المجاز العقلي ... كلام ... التعريف ...

... قلت ... انبت الربيع البقل ... الاثبات ... الاسناد ... الى ... لمجرد الكلام

... ومعتقده وكذا ... الطبيب المريض ... ذلك ... الواقع ... الاقوال ...

فانه الاول فيها قال قلت ... الغير ... الكتاب ... التعريف

... قول الكافر ... الغير ... قلت ... صاحب ... المجاز

العقلي بان الكلام ... خلاف ما عند المتكلم ... الافادة ... فقال

انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل ... قول ... انبت الربيع البقل ...

... الحقيقة ... العقل ... الحقيقة ... وانما ... الناس ...

... الاسم ... لبطلان ... الناس ... بطلان ... ان ...

... ما عند العقل خلاف ... ما عند العقل ...

ونحو قلت فقلت من الا ... او يجعل ... اليه والمآل ... كما في ... وحاصله ان ... قرينة

... الاسناد ... تشبيه التعريفين ... ملابسات شتى ... مختلفة

... يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ... المفعول معه والحال ...

الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل

اذا كان مبنيا له والى المفعول اذا كان مبنيا له حقيقة ... في تعريف الحقيقة ...

... غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل

... الملابسة ... الفعل مجاز ... الاسناد ... لما ... في الملابسة ...

... الاسناد ... والاستعارة ... الاسناد ... التشبيه ...

... الاستعارة ... الاسناد ... الربيع ... الفعل ... التشبيه

... والكاف ... المتكلم ... الربيع ... اسناد

اليه ... فيما بني ... وتقرير ... كقولهم عيشة راضية

فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم

في عكسه اي فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل ... وشعر شاعر في المصدر ... الاول ان ...

... الشعر وان كان ... المصدر ... الشعر ... من قبيل عيشة راضية

... اللغة ... المبالغة ... ونهاره صائم في الزمان ... النهار

ونهر جار في المكان لان الماء جار في النهر وبنى الامير المدينة في السبب ... السبب ...

يوم ... الاسناد والمجاز ... الفاعل او المفعول بالمصدر

... وصف ... الكتاب الحكيم والاسلوب

الحكيم فان ... اسناد ... المفعول ... الفعل ...

... الكتاب ... المفعول ... الاسناد ... المجاز ...

وكذا ما اسند الى المصدر ... السلام ... والعذاب الاليم فان ...

... والاليم ... المصدر ...

وكذلك المثلية المعنية خلاف ما في نفس الامر فاستشهادهم على ان الاقوال الاكاذيب باخراج الاقوال الكاذبة عنه بدليل المنتاج بل
يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولا يبطل ان يقول انهم فهموا قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت
انه حال في نفس الامر فكان نظير الكاذب فلا يجوز التعبير به وقد يشرع في الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يتخيل
على فيه من نحو كلام ما فيه اعتبار خاص مع اشتراكهما في اعتبار آخر يكون خصوصا لما ذكرناه قصدا
ولا يكون هذا الكلام اذا اخرج نحو قول الجاهل لكن ان يستدل كان قوله عند المتكلم والغرض من التأويل [illegible] اسناد
الاول اولى لانه ان [illegible] الذكر والمعتمد [illegible] اخراج الكاذب [illegible] كان الانسب ان يقول يخرج نحو قول
فكان قوله لئلا ينتقض طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت
مع تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل في نفس الامر [illegible] نحو قول الجاهل والمعتزلي
حال انهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بلا تأويل [illegible] السبب انه اسناد في
لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر [illegible] ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه
عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر
وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخرج نحو قول الجاهل [illegible] قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له
الظاهر الا ان اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
فيدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكن الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما
له عند المتكلم فاخرجها بقوله بتأول وفي التعريف بما لا يخرج عنه الا بالتأول [illegible] نحو قول الدهري والمعتزلي
انبت الله البقل وخلق الله الافعال بلا تأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا اخرج نحو قول الدهري انبت الربيع البقل
بتأول فيه يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل [illegible] اعتقاده
حال قول الدهري [illegible] انه غير معتقد لظاهره بل اقام اسناده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص [illegible] فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له [illegible] ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في
ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وفرق بين ان [illegible] ارادة الخاص
في ارادة العام [illegible] ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز
لاشتراط التأول فيه لم يحمل قولهم اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر

العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره
لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما في قول الجاهل كما استدل
اي علم او لم يظن [illegible] مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع
وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي جذب الشهور اي مضيها
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او الامر بمعنى الخبر [illegible] انها
الليالي فلا تتفاوت الحال [illegible] مجاز [illegible] متعلق باستدل اي عقيب قوله ميز
عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعره قيل الله اي امر الله وارادته [illegible] الشمس الطلق حتى اذا واراك
افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب
الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب. اقسامه اي اقسام المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند
اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيا الارض شباب الزمان فان
المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البنية والروح وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد
قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض الربيع في عكسه
ووجه التقسيم انحصار الطرفين اولا وبالذات والاسناد ثانيا وبالعرض [illegible]
كما هو عليه [illegible] المستعمل انه اما حقيقة او مجاز [illegible]
او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين [illegible] الاقسام الاربعة ظاهر على مذهب [illegible]
اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز [illegible] قولنا نهاره
صائم اذ هو اسناد صائم الى غير النهار وكذا في قولنا الحبيب [illegible] فان المجاز اسناد [illegible]
[illegible] مذهب السكاكي ففيه اشكال [illegible] والمجاز العقلي في القرآن كثير
واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا [illegible]
المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم [illegible] بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمشهور ان اسناد زادتهم الى

الاثبات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الاثبات سبب لها نحو ينزع عنهما لباسهما نسب الى ... الذي هو فعل صيغة لان سبب آمر
نزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما ... انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون
يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو الكناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عنه شيب الاحزان الشيب لعل طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان
الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو
فعل الله تعالى حقيقة وهو مجاز لتحقيق المجاز كما ينبئ عن تسميته بالمجازية الاثبات من ذكر في احوال الاسناد والمجاز بل حرى
الا ان ذكرنا ها هنا اي في مرحلة قوله فاطبخ شجاعا من الجيد فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاقوله
فعل الله وابليس سبب الترويد فليبقت ان ... ما ... وليس بما ذكره وانجيه في ما شبه ذلك ما سيذكر
الامراد النهي على البني المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه انها النهر ولا تطيع امر فان على ما اشير اليه وكذا
لبث النهر جار ... فكذا ذكره في ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى
الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع فعلان في ... العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه
لان العقل اذا خلي ونفسه بعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجي بالمحبة
وقيام المسند بالمسند اليه المذكور عادة ... عن ... كذب وهو مخبر ... ويبعد ... صدوره
مطلقا عن استحالة ... وكصدور الكلام عن الموحد في مثل اشاب الصغير ... البيت فانه ليس بقيام بالمذكور وان كان المراد
المبطل ... قيامه به ... في المحقق البيت وانبت الربيع البقل فان في هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بانه اسناده
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه مما يحمله ... البقل فانه المعتبر ... المجاز الذي ذهب اليه ... في الحقيقة
ولما اختص ... حقيقة يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول اذا
اسند اليه يكون الاسناد حقيقة ... عبارة عن اسناد ... بمن ... هو له فلما ... هو الفاعل او المفعول
الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون حقيقة ... لانه لا يشبه ما هو له قطعا كان المجاز العقلي لا يد له من موضوع اذا
استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يلزم ان يكون حقيقة لان المستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله ومفعوله الذي اسند
اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتأمل

كما في قولك سرتني رؤيتك ... وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله
في وجهه ... فان في الحسن والجمال يظهر ... والاعمال وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمني
نفسي العمل ... عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقولهم ... ودعا
لحية ... الظل ... اي ... سبب ... الكاف ... في ... معرفة الحقيقة
في هذه الامثلة ... وانما لم يطلع عليها بعض الناس ... الشيخ عبد القاهر ... حيث قال انه
ليس ... ان يكون الفعل ... التقرير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قولهم فما
ربحت تجارتهم ... لا ... اقدمني بلدك حق لي على فلان ... وكذا ... في ... ويزيدك الله حسنا
الى ... فعل الفعل ... فالاعتبار ... ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام
في الحقيقة فان ... موجود فيه حقيقة وكذا الضمير ... الزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا ... لم يكن
مجازا في نفسه فيكون ... الحكم ... في هذه الجملة واحسن ضبطها ... بصيرة من العرب وقال الامام الرازي
فيه نظر لان الفعل لا بد له ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه
الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة
بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ما مر من الاعتبار وكونه استعارة بالكناية على ما هو مذهبه ان يذكر
المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية
بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان
المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي
بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الحقيقي بقرينة نسبة الهزم
اليه وهذا لان حاصله ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد بالذكر وتنسب اليه
شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه كما ... وليس كذلك لانه لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق

اولى
يرينا صفحتي قمر يفوق سناها القمرا

الاول من يصف قوله فمن قبل نهاره [illegible] ولم يستلزم ان [illegible] الاضافي في كل [illegible] الفاعل المجازي على ما يعني نحو نهاره صائم

اضافة الشيء الى [illegible] في كلام [illegible] المراد [illegible] فلان نفسه [illegible] نحو هذه الاضافة [illegible] فقال انه تعالى [illegible]

تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او بقوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوضح [illegible] قوله نهاره صائم [illegible]

بان الاستعارة انما هي في الغير المستتر [illegible] نهاره كما استفاد من علم البيان لكن المناقشة في المثال [illegible]

[illegible] ولم يستلزم ان يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا [illegible] لان المراد [illegible] العملة [illegible] وليس كذلك

لان [illegible] والمخاطب منه ولم يستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك [illegible]

الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية [illegible] الاعتقاد ولا يجوز [illegible]

[illegible] وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلام [illegible] الشارع او لم يسمع [illegible]

[illegible] باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان [illegible] هذه الاعتراضات على

مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة [illegible] ليس المراد بالمنية

في قولنا انشبت المنية [illegible] السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية [illegible]

ادعاء كيف وقد قال السكاكي في كتابه [illegible] اسم المنية اسما للسبع [illegible] المنية [illegible]

السبع [illegible] المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية [illegible] ان يكون [illegible]

يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية [illegible] الصائم بادعاء [illegible]

والبقل يكون الامر بالبناء لهامان كان [illegible] بادعاء انه [illegible] ولا يجوز [illegible]

[illegible] الله تعالى حقيقة [illegible] على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر [illegible]

التشبيه وهذا الكلام [illegible] في الاستعارة بالكناية [illegible] في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا [illegible]

ما ذهب اليه [illegible] نحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك [illegible] الاستعارة [illegible]

التشبيه [illegible] في الكلام [illegible] الاستعارة [illegible]

ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة والجواب انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه

ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد [illegible]

قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين [illegible]

[illegible] مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية [illegible] الاستعارة

[illegible] عيشة راضية [illegible] صاحبها [illegible]

[illegible] المسند [illegible] الاسم [illegible] التركيب [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] والثالث بان الامر بالبناء [illegible] حقيقة [illegible] المراد

[illegible] حقيقة [illegible] الامر [illegible]

[illegible] الرابع بان التوقيف انما هو مذهب [illegible] والسكاكي [illegible] الاطلاق [illegible]

[illegible] الاستعارة بالكناية [illegible] يعرف انه [illegible]

ان يتوقف [illegible] في التركيب [illegible] السمع وليس كذلك [illegible] في كلام [illegible] الباب

احوال المسند اليه [illegible] الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره [illegible] وتنكيره وغير ذلك [illegible]

الاعتبارات [illegible] المسند اليه [illegible] الحكم [illegible] المسند اليه [illegible]

[illegible] المسند [illegible] معرفا او منكرا [illegible] المسند اليه [illegible] بالتقديم [illegible]

[illegible] الاحوال [illegible] الاتيان به [illegible]

[illegible]

[illegible] الحذف [illegible]

فقال [illegible] القرينة [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] القرينة [illegible]

[illegible] الاستلذاذ والتنبيه [illegible]

[illegible] العقل واللفظ [illegible] الاعتماد [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قال لي كيف انت قلت عليل [illegible]

[illegible]

[illegible]

فاحترز به لتعيينه كما تقول اردت زيدا او تعيينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن
اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول
الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء و
كاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او تركه نظائره كما في الرفع على
المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا
رجلا فتى من شانه كذا او كذا وعمران يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا ونحوه ولم يكن المسند اليه
المحذوف هو الفاعل لانه يجب اسناد الفعل الى المذكور والفعل هنا القرينة الدالة على تعيين المحذوف
الا على الحذف مثل قيل الاحرج لعدم الالتفات بشانه فانه المقصود ان يقبل اليوم من نشره وقد يكون حذف
اشعارا بانه يتعين من المقام مثلا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي للملة او الحالة او الطريقة في
الحذف فانه لا وجه في الذكر او طلب من الفظاعة على جنبنا لتغير المتكلم على اجرائه على اللسان او لتغير
السامع على استماع الطلب اذا قلت كيف فلان سب بالاجرام الواقع في بلية فقال لا اسالن عن اهله انه يجري
الى تجرى على لساني ما هو فيه لفظاعته وانحنائه المتكلم واما الاذكار لا تقدر على استماعه الا ان كانه السامع وتحاره
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وكالاسم الملول نحو اسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم
بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه نحو القول
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولذلك
عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستقار الزمان وقد يكون لبسط الكلام في مقام
الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما في قولك في نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم
محمد بن عبد الله وغير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاستلذاذ في قضيته
او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح
مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب
وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
لا يقتضي

بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك لترجيح الذكر
على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه
ان عموم النسبة وارادة التخصيص تقتضيان لانتفاء قرينة الحذف ويكفي له انه اذا لم يكن عام النسبة نحو قام
كل شيء فهم منه ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو فرح هنا الناس الفاجر منهم
ان المراد كل احد ولا تفي بالقرينة سواء يدل على المراد وقيل مراده فيجب ذكره واجبا الا انه والمقتضي ما يكون
مرجحا لا موجبا او يجب ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال فالجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا منافاة
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل
المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج مختص
وقد بيّنه في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند العكس
فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر افادة الحكم او لازمه وهو انه عالم
لان المتكلم كالحكم في الاول تعلق النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم
بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وفلان بن فلان حافظ التورية فافادته اتم فائدة تفضح اتم تخصيص وهو التعريف
لان كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق
السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي
بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة وشرع في بيانها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان
يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الى الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل من يتاتى
على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى
تفظيع حالهم اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف فلا يختص
حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الكلام
مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الروية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها

الرؤية عالم في خطابه كلام رؤية في خطبة حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم
ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان كرم اليه او احسن
فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم ومنه في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرجه في صورة الخطاب
لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى
وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي لكن جعل هذا الخطاب عاما اراده فالخطاب ليس لارادة العموم لتشبيه
بذلك لفظ الخطاب وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
من بين المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه
واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره
بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء
بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل قوله التعيين مغن عن ذكر الاولين لان الاسم المختص بشيء
معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يقع
به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره حقيقة او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول انما
موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي من غير لفظ يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر
من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم لا يكون احترازا عن
سائر المعارف ولا يكون تخصيص ما ذكره لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معين فيقتضي ان يعارض في ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره
ثانيا زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية واما ذواتها المعينة
المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لمعاني الكلام ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا
نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق للكل ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف

باعتبار هذا الوضع

كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك

على اعتبار عهد

على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم
من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه او مطلق
المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه
والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبر عنه بالحق او تعظيم او اهانة
كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا في التنزيل تبت يدا
ابي لهب اي جهنمي لان انتسابه الى النار بابي لهب ملابسة ابا لها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل
واخو الحرب لملابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم
الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول
اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية وما يقال ان الكناية انما هي ها هنا
الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو
قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل
في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول
القامة ولو قلت رأيت اليوم حانيا ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون
استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء قلنا هل قال هذا المقام من تراكم الاقوام او ايهام
استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك فان باب
الاعتبارات في الاعلام واسع وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف فيه ان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول فان الموصول ذو اللام
سواء في الرتبة وانتزاع جعل الذي هو والتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور
الخبر بواسطة جملة معلومة الانتساب الى ما يشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له ولذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة
الموصوفة بجملة فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فتلك لنسبة من قرينة اذا كانت عن موصولة

معناه لعينه الانسان المعهود بكونه مفردا لكنه ان جعلتها موصوفة نكرة قلت لعينه انه مفرد لكنه ان جعلت

بكونه مفردا لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع للانسان المعين فهو بخلاف الموصول فان وضعه على ان

تكتفي بتمييز الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح لم ثم اشار الى تفصيل الباعث الموجب

او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم وقد يغني

لاستهجان التصريح بالاسم او لزيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام او الفخيم

الكلام ونزرة وقع اداء استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو

وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا جاء

وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده

ويحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة

ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكنت من المراودة و

نيل المراد فامتنع عنها ولم ينقد لها كان غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند

لان ما ذكر يدل على زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه

لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين تعينه التي هو في بيتها

لانها واحدة معينة مستحضرة وانما يتم زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في المسند اليه بيت السقط

اعباد المسيح كاف هيجى وكم يميز خلق المسيحا فانه ادل على تحقق النصارى من ان يقول يا ضيعة الله

والمشهور ان الاية لزيادة التقرير فقط والمذكور من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم

قال الوالد يسمي التصريح اداه لتقرير زيادة التقرير كون مراودة الاية ثم قال والعمدة في التصريح بالبيان

ما اورد دكاية تشبيه فلم يكن مثالا لها الا في ذكر زيادة التقرير في الكناية فاني اوالتفخيم نحو فغشيهم من اليم

ما غشيهم وينشد في المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح

اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ

نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم

ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطأهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم

الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده

يام ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر لا بعد ان يكون فيها ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا

صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب اخوانا فلعل ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه

ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا

العمل على وجه عمل فلان على جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر

عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالكلام

على وجه ينبه الناظر على انه كالارهاص في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم

داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم

الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشأنه اي شأن

الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه

اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء

بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غيره ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي

لا بناء ارفع منها واعظم او لشأن غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء

الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى

الاهانة بشأن الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او بشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان

فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتها مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان

في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة

ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط

اعتراض المتم بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يكون الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت

وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يكون ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فتأمل

التامل في هذا المقام فانه من مطامح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء

الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم جعل ان

قوله ثم انه ربما في هذه الاعتبارات اللطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا

موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك فان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم

تعريف المسند إليه باسم الإشارة

نحو السفينة وهو مما يغفل عنه لان ذكر من الناس من ان في الآية تفسير الوجه بالعلة لكنه بعيد عن الاستعمال في
قوله ثم نحو بعلة هذا أي الإيماء إيراد المسند إليه موصولا مجرد اعتبار الإيماء لا بل ان يكون في الأبيات المذكورة
إيماء وسوق الكلام بنا دون أن الذي أشار المصنف وقد يقصد بالموصول الكف عن التعظيم أو التحقير أو التوبيخ
أو نحو ذلك كقولنا جاءك الذي أكرمك أو أساء إليك أو الذي يسيء أولاده ونهب أمواله وقد يكون للتهكم نحو يا أيها
الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالإشارة أي تعريف المسند إليه
بإيراده اسم إشارة لتمييزه أكمل تمييز والفرق بين هذا المقام وما المقام الصالح لإحضاره بعينه في ذهن السامع
بواسطة الإشارة الحسية فإن أصل استعمال الإشارة أن يكون بواسطة مشاهد محسوس قريب أو بعيد
قال الشيخ بمنزلة المحسوس فإن ما يدرك بالتخيل إحساسه وتمييزه كاملا هو تمييزه بالإشارة
العقلية بمنزلة الإشارة الحسية وأما الغرض الموجب له أو الداعي فقد بين بقوله لغرض أي المسند إليه
أكمل تمييز نحو قوله أي ابن الرومي هذا أبو الصقر فردا نصب على المدح أو الحال في محاسنه من نسل شيبان بين
الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العزة في الحضر أو التعريض بغباوة السامع
حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله أي الفرزدق أولئك آبائي فجئني بمثلهم الأمر قيل له حين فاخره جرير
من شعره إذا جمعتنا يا جرير المجامع أو بيان حاله أي المسند إليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا
أو ذلك أو ذاك زيد وأخر ذكر التوسط لأنه لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين فإن قلت كون ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط مما يبحث عنه في اللغة فلا ينبغي أن يبحث عنه في علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد
على أصل المراد قلت كثيرا من مسائل علم المعاني كمباحث التعريف والتنكير وطرق القصر وغير ذلك كذلك يعني
أن اللغة تنظر فيه من حيث إن هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى
بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان
ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما أشار إليه بقوله أو تحقيره
أي المسند إليه بالقرب نحو أهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة
قد قامت أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد
يقصد به تعظيم المشير كقول الأمير لبعض حاضريه ذلك قال كذا أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة

كما كان

إلى كل غائب عينا كان أو معنى بأن يحكى عنه أولا ثم يشار إليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وقريب منه قوله تعالى ذلك
لأن المحكي عنه غائب ويجوز في المعنى لفظ الإشارة إلى الحاضر نحو فقال هذا الرجل وعلى هذا القرب أي في الذكر عن قريب
وهو وإن كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكأنه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم
وذلك قسم عظيم لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد أو للتنبيه أي تعريف المسند إليه بالإشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف أي عند إيراد الأوصاف على عقيب المشار إليه يقال عقبه فلان إذا
جاء على عقبه ثم تعديته بالباء إلى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه على أنه أي للتنبيه على أن
المشار إليه جدير بما يرد بعده أي بعد اسم الإشارة من أجلها أي من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه
نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة إلى قوله أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون عقب
المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف
المسند إليه بأن أورده اسم إشارة تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة أو لأنه لا يكون طريق إحضاره
سوى الإشارة لجهل المتكلم أو السامع بأحواله أو نحو ذلك وباللام أي تعريف المسند إليه باللام للإشارة
إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا
إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة
عمران كالأنثى التي وهبت لها فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب إني
وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله رب إني نذرت لك ما في
بطني محررا فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما
كان للذكور دون الإناث وهو مسند إليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به باعتبار القرائن نحو خرج الأمير
إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد وكذا إذا دخلت البيت أغلق الباب وقد يكون لام العهد للإشارة
إلى الحاضر كما في وصف المنادى وأسماء الإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل أو للإشارة إلى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات
نحو الإنسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع وذلك لأن التعريف للماهية وقد يأتي المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف

تعريف المسند إليه باللام

بلام الحقيقة التي هي موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من
جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس
القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل
السوق حيث لا عهد في الخارج فان قوله ادخل قرينة دالة على ان المراد ما ذكرنا وكلمة انه موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس كالفرق بين اسامة
ولفظ اسد فاسامة موضوع للماهية المعهودة من حيث هي فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل ومنه اسامة
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار
الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة نعتبر ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو
ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة
فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والبحث ربما يقول وهو اي المعرف
كالنكرة في المعنى بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا
للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة ولكونه
في معنى النكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كما مر نحو قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
لكنه اولى من وجوده مع مطلق المعرف باللام كما اشير بظاهر لفظ الاشياء وكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة
يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا
كمثل صفة الحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس
بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سيذكره في بحث ان كان
اسما موصولا بمعنى هذا البحث لان الموصول انما يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف في ان الذين
عليهم انه صفة فيه نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيتبع ان يتبع النكرة في قوله غير المغضوب عليهم ومثاله
فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس في الاطلاقات واحد كما في ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة
الحقيقة فهو امر مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون

الحقيقة

النكرة

الاشارة

الامر طلب ولاتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما
اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له او قد يفيد المعرف
باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه
دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وكلمة ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب ان يكون للجميع وعلى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما
ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل
محسن وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي
ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد
وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة والافعال في تمييز بعضها عن بعض الى تعريف الحقيقة فانه ان قصد
به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فهو من اسماء الاجناس كما في ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
نحو صيد ذكر والرجعى والذكر وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن فهو من تعريف
العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح في هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد في هذا التقرير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها
الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار
التعين في اسم الجنس باعتبار العدد وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وكل شهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا قال قدس سره الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازني وكان المختار عنده هو قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث

لانهم يتوهمون انه فعل في صورة الاسم ولهذا اعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر

والصابغ والكاتب فهو كالصفة المشبهة واللام فيه حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشف والمفتاح يشعر بذلك

وفيه نوع منع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يفيد الاستغراق

نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب الذي يأتيك الا عمرا وهو ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف

او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل

اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل

صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما

اورد المثال بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام

ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا يعتبر الا بقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه

في تحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المثبتات

نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت وفي المقامات بالاحرف الخمسة [illegible]

واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق

فلا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان [illegible] صاحب الكشف ذهب الى ان الاستغراق فيه

التي [illegible] الاستغراق [illegible] ولئن سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية

فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام للاستغراق يتناول الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة

الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء ووقع بيانه التنبيه في كل ما وقع في التنزيل [illegible] نحو اعلم غيب

السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هم من الظالمين

[illegible] وما الله يريد ظلما للعالمين [illegible]

[illegible]

الاحاد [illegible] الاستغراق [illegible] الرجال [illegible]

خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد [illegible] خروج الواحد والاثنين [illegible]

[illegible] من الاحاد والاثنين [illegible] الجمع [illegible]

ذكره [illegible] الحكم باعتبار [illegible] دون كل فرد [illegible]

الرجال

الرجال باعتبار [illegible] فرد او فردين منه [illegible] المسند [illegible] ما ذكره صاحب المفتاح [illegible]

[illegible] انه [illegible] الافراد [illegible] شمول الوهن العظام فرد افرد [illegible] البعض

دون كل فرد [illegible] الوهن [illegible] وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون

كل فرد [illegible] المفرد [illegible] قوله وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل [illegible] افراد

العظم ما ذكر صاحب الكشف [illegible] الواحد هو [illegible] وقصد [illegible] الذي هو [illegible]

والقوام [illegible] فاصابه الوهن [illegible] كان [illegible] البعض

[illegible] وهنت العظام كان [illegible] اصابه الوهن [illegible] العظام بل

كما [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] وهنت العظام [illegible] شمول الوهن [illegible] العظام [illegible] منه البعض

وكلام [illegible] وهنت العظام باعتبار وهن بعض دون كل فرد [illegible] الكلام

[illegible] صاحب الكشف [illegible] البعض

[illegible] الوهن [illegible] الكل من حيث هو كل والبعض [illegible] الواحد

والاثنين [illegible] ذلك [illegible] الجمع المحلى باللام [illegible] الحكم بكل فرد فرد

[illegible] الاصول والنحو وكلام صاحب الكشف [illegible] والله يحب المحسنين [illegible]

[illegible] وما الله يريد ظلما للعالمين [illegible] العالم [illegible]

[illegible] رب العالمين [illegible]

[illegible] العالم [illegible] الشمول [illegible]

[illegible] المفرد وان كان [illegible]

العالم [illegible] المفرد [illegible] الاحاد والجمع [illegible] الجمع [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] العالمين [illegible] العالم [illegible]

[illegible] العالمين [illegible] الجمع بخلاف

وذلك [illegible] المفرد [illegible] الجمع [illegible] الحكم [illegible] الافراد

كان [illegible] الاستعمال [illegible] الكشف [illegible]

صرح صاحب المفتاح بانه فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد به بعضه اي الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
به بعضه لا الواحد الا انه وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس
لا في وحدانه كما في الكشاف في نحو فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا وبنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم قال وقلت فرد دعوى عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا
يدخل تحته الا ما فيه الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام يجيء على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
يعم كل جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولا يفيد انه مذهبه بل الصحيح ان الاستغراق فيه لكل فرد فرد
ابن يستشهد بذلك وانا اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطامح الافكار وكم
زلت فيه اقدام فحول اقرانهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان
افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف
يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق من حرف
النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما ان امتناع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطويل للمفرد المستغرق كل الفتى ولانه اي المفرد
الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان جوزه
الاخفش نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج وفلان الكثير
ولغمز قطع كلها شيء اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها شيء فوصف المؤلف بوصف جميع
الاجزاء لانه هو بعينه. وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى
احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي
اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل
مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب
المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر في الثاني

عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او
لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس
زيد او وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل
البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
كالتفرع وانهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسآمة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن
الاضافة نحو صاحب اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه
وكذا الوالد او لتضمن استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار اللطيفة مجازا
وهو الاضافة لادنى ملابسة نحو غير ذلك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره
سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب والفائدة الاضافة حقيقية وغيرها كوكب الخرقاء الافق
فراتها يعني على جنس الحرارة وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف افاد
فرقوا الجنس دون الفرد مع ان القصد الى الجنس كما وصف نحو والطائر يطير بجناحيه على ما سيجيء
ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس
نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع
من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة
عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعدهم عن الادراك او التعظيم
او التحقير اي الدلالة على التعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف
كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب
العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل
نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة
والتكثير بحسب اعتبار الكمية كمية او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بها
وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى الفرق بينهما قال وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت
جميعا

اذا الكوكب الخرقاء لاح بسحرة اذاعت غزلها في القرائب

رسل ای ذو عدد کثیر ای انا نظرنا الی التکثیر وآیات عظام ای انا نظرنا الی التعظیم وقد یکون للتحقیر والتقلیل ایضا نحو اعطانی
شیئا ای شیئا حقیرا قلیلا فان التعظیم والتکثیر قد یجتمعان وقد یفترقان وکذا التحقیر والتقلیل وقد ینکر
المسند الیه لعدم علم المتکلم بجهة من جهات التعریف حقیقة او تجاهلا او للتحرز عن التعریف لمانع کقوله اذا سئمت
مهنده یمین لطول الحمل بدله شمالا ای [illegible] لم یقل یمینه احترازا عن التصریح بنسبة السآمة الی یمین الممدوح وجعل صاحب
المفتاح التحقیر منه قوله تعالی ولئن مستهم نفحة من عذاب ربک للتحقیر واعترض المص بان التحقیر یستفاد من بناء
المرة ونفس الکلمة لانها من قولهم نفحت الریح اذا هبت ای [illegible] او من نفح الطیب اذا فاح ای فوحة وجوابه انه
اراد ان بناء المرة ونفس الکلمة مع [illegible] افادة التحقیر فهذا لا ینافی کون التنکیر للتحقیر لانه مما یقبل الشدة والضعف
وان اراد ان التحقیر المستفاد من الایة مفهوم منهما بحیث لا مدخل للتنکیر اصلا فممنوع للفرق الظاهر بین تحقیر
نفحة من العذاب وبین نفحة العذاب بالاضافة ومما یحتمل التعظیم والتقلیل قوله تعالی انی اخاف ان یمسک
عذاب من الرحمن ای عذاب هائل او شیء من العذاب ولا دلالة للفظ المس والاضافة العذاب الی الرحمن
علی رجحان الثانی کما ذکره بعضهم لقوله تعالی لمسکم فیما افضتم فیه عذاب عظیم ولان العقوبة من الکریم الحلیم اشد
ومن تنکیر غیره ای غیر المسند الیه للافراد او النوعیة والله خلق کل دابة من ماء ای کل فرد من افراد الدواب
من نطفة معینة وهی نطفة ابیه المختصة به او کل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المیاه وهو نوع
النطفة الذی یختص بذلک النوع من الدواب ووجه بانه من غیر المسند الیه لانه ذکر فی المفتاح ان [illegible]
لتنکیر المسند الیه ما اذا کان المقام للافراد شخصا او نوعا کقوله تعالی والله خلق کل دابة من ماء فتوهم بعضهم
انه اراد بالاسناد مطلق التعلق لیصح التمثیل بالایة وبعضهم انه مسند الیه تقدیرا اذ المعنی کل دابة
خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله کل دابة منه وتعسف ظاهر بل قصد صاحب المفتاح انه قد [illegible]
لکون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنکیر المسند الیه وبهذا [illegible] کثیر [illegible] والتعظیم فأذنوا بحرب
من الله ورسوله والتحقیر ان نظن الا ظنا ای ظنا حقیرا ضعیفا اذ الظن مما یقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للنوعیة لا للتاکید وبهذا یحمل التنکیر علی ما یفید التنویع کالتعظیم والتحقیر والتکثیر ونحو ذلک
فی کل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا انحل الاشکال الذی یورد علی مثل هذا الترکیب وهو ان المستثنی
المفرغ یجب ان یستثنی من متعدد مستغرق حتی یدخل فیه المستثنی بیقین فیخرج بالاستثناء ولیس مصدر نظن
محتملا غیر الظن مع الظن حتی یخرج الظن من بینه وحینئذ لا حاجة الی ما ذکره بعض [illegible] من انه محمول علی التقدیم

والتابع

والتابع فیه ای [illegible] ظنا ومثله قوله وما اغتره الشیب الا اغترارا ای ما اغتره الا الشیب اغترارا وما
[illegible] بعضهم من ان قولک ضربت زیدا [illegible] فی حیث [illegible] طلبة [illegible] قد فعلت غیر الضرب مما یجری
مجراه کالتهدید والشروع فی مقدماته فهذا الاحتمال یصیر المستثنی منه کالمتعدد الشامل للضرب وغیره من
حیث الوهم فکأنک قلت ما فعلت شیئا غیر الضرب ومن تنکیر غیر المسند الیه للنکارة وعدم التعیین
قوله تعالی او اطرحوه ارضا ای ارضا منکورة مجهولة بعیدة عن العمران وللتقلیل قوله فیوما بخیل [illegible]
ویوما بجود [illegible] [illegible] ای [illegible] [illegible] فیضان جود کرم [illegible]
واعلم انه کما ان التنکیر [illegible] التعظیم فکذلک اذا صرح بالبعض کقوله تعالی ورفع بعضهم
درجات اراد بالبعض محمدا علیه السلام ففی هذا الابهام من تفخیم فضله واعلاء قدره ما لا یخفی ومثله قوله او یرتبط
بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد یقصد به التحقیر ایضا کما فی هذا الکلام ذکره بعض الناس والتقلیل کما فی
هذا الاثر [illegible] واما وصفه ای وصف المسند الیه اخره لما ذکر التوابع وخیر الفصل عن التنکیر
[illegible] المناسب من ذکر التنکیر بعقب التعریف وقد قدمها السکاکی علی التنکیر نظرا الی ان خیر
الفصل وکثیرا من اعتبارات التوابع انما یکون مع تعریف المسند الیه دون تنکیره وقدم من التوابع ذکر
الوصف لکثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد یطلق علی نفس التابع المخصوص وقد یقصد به معنی المصدر
وهو الانسب ههنا لیوافق قوله واما بیانه واما الابدال منه یعنی اما الوصف ای ذکر النعت للمسند الیه
فلکونه ای الوصف مبینا له ای للمسند الیه کاشفا عن معناه کقولک الجسم الطویل العریض العمیق یحتاج الی فراغ
یشغله ونحوه فی الکشف قوله ای نحو هذا القول فی مجرد کون الوصف للکشف لا فی کونه وصفا للمسند الیه قول
اوس بن حجر فی مرثیة فضالة بن کلدة من قصیدة اولها ایتها النفس اجملی جزعا ان الذی تحذرین قد وقعا
[illegible] ان الذی یظن بک الظن کان قد رای وقد سمعا
الالمعی والیلمعی الذکی المتوقد وهو اما مرفوع بانه خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدیر اعنی خبر
ان فی قوله بعد عدة ابیات اودی فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد یحاول البدعا فالالمعی لبیان المسند الیه
وقوله الذی یظن بک الظن وصف له کاشف عن معناه کما حکی عن الاصمعی انه سئل عن الالمعی فانشد
البیت ولم یزد علیه ومثله فی النکرة قوله تعالی ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا
مسه الخیر منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المکروه وسرعة المنع عند مس الخیر او مخصصا اراد به

ما يتم تقليل الاشتراك ويرفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل
عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
ببعض افراده المتصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل
التاجر عندنا فانه كان محتملا التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اي زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف
والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف و
اشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس
الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
كاشفا ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من
خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
نكرات نحو وقوعها للمفرد والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانها انما تكون باعتبار الحكم الذي هو نسبة التنكير
وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم وكما ينبغي كذلك الجملة
ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان تكون معلومة الحكم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها
قبل ذكرها وانما يجب [illegible] الموصوف [illegible] كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة
فيجب كونها جملة متضمنة لحكم المعلوم [illegible] قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها
او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير
اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب ولهذا [illegible] في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والان انما هو نفس الجملة
القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية كما في الشرط فانه قيل
في كلام ائمة ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار
التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحمل انهم علموا ذلك بان سمعوا
قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار في

معرفة وفي

معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا الموصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلت تكثر ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم
التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك لسماع من النبي والمشركون
لما سمعوا الاية علموا ذلك نحو ما في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق
مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة
السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا ان امكن حمله على توهم التجوز او السهو
لكن فرق بين القصد لمجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال
بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد لمجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان التقديم من مباحث التقديم والتاخير يطلعنا
عليه وهو خلاف ما هو [illegible] نحو انا لا اكذب انت [illegible] ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التقرير كما عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقوية
قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى انهم [illegible] بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت
انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقرير الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل [illegible] تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة
الى ما ذكر في نحو انا لا اكذب [illegible] انه مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قولنا في الاتباع كما سياتي
اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يذكر في التخصيص بل هو اولى بالتعرض لان الذي يعتبر فيه المسند اليه
[illegible] انه تاكيد [illegible] التخصيص والاظهر ان قول السكاكي اشارة [illegible] بما اورده في فصل اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد ويقرر التخصيص الحاصل من
التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي للتخصيص
فهم عدم الشمول لانه ليس من التاكيد الاصطلاحي ولهذا اجرى اسلوب الكلام [illegible] ومثل هذا كثير
في كتابه ولا حاجة [illegible] كلام [illegible] وهو بعيد في [illegible] السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر ان ما يقال من ان [illegible] كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا [illegible]

كما يطلعك

الضيع او دفع توهم التجوز من المتكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع اليه
مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر
زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما
يجمع بين كلهم واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن ولهذا ازداد التعيير والتشنيع على ابليس ولا دلالة
للمجموع على كونهم سجدوا في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة
توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول
ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا تجعل لفظ
كل مفيدا للشمول انه يوجد من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يكن تأكيدا بل المراد انه يمنع
ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان
كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم
فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال الرجلان جاءا بل جاءني
الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر لحق به ونحو ذلك
فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما
وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر
في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود ان قوم هود عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان تعرف انهم
يوسموا بهذه الدعوة وسماها وكيل فيهم امرا لحقنا الشبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يجب ان عطف البيان
لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بالمتبوع ما ذكره في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير

عطف بيان وكذا كل صفة اجريت على الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان
لما فيه من ايضاح المعنى المبهم وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد الشيخ قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان
مصرحا بانه من هذا القبيل فالتوفيق بين ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي
بل انه يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا المبحث مثل ايراد
كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي
جيء به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وقد قرر ذلك بان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض
المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من
الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي يقصده صاحب
الكشاف ذهب الى ان الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت
الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به
وكيفية ولم يقصد انه تأكيد صناعي اذ انما يكون بتكرير اللفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح
المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين واله واحد من التأكيد الصناعي ليس على ما ينبغي اذ لا
دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر على ان كلا من
اثنين وواحدة وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث جعل الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاتيان لتقرير ان الوصف فيهما للبيان والتفسير قال صاحب
ان في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف
وبه تبين ان الاختلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمفسرين على ما توهمه
العلامة في شرح المفتاح انه عطف بيان لا وصف بل الحق قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه
انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ان لفظ اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة

المثنى فانه متبوع بهما لكونه وصفين بل ذكر المراد انه على ان المقصود متبوع بهما لما احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة
دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة اقول ان اريد انه
لم يذكر الا لبيان معنى ما في متبوعه فما جعله النزاع على شيء من الصفة لانها ايضا تكون للتخصيص اذا كانت
او مدحا او ذما او تاكيدا وذلك فلانه اريد انه ذكر لبيان هذا المعنى ويكون الفرق من دلالة على معنى في متبوعه كالتخصيص
والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد لدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الفرق بين
هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان المراد ذكر لبيان معنى المردود والفرق بينه التاكيد بل الاقرب ان يكون
عند المحققين الا ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يجعل هذا من الوصف ثم قال العلامة
واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة
قيامه مقام المبدل منه الا يرى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله
وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا بعد ان
في الاول انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ المعنى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة مما لا تقرير وواما
الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وفيه ايضا تسامح لان
حيث يطلق بدل الغلط نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك على ان المسند اليه الحقيقي هو البدل فالمقصود
المفتاح ايضا من تمكن زيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات
المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو رأيت الاثنين اذا جعلنا به لا يكون بدل الكل وبدل
البعض لان ما صدق عليه الاثنين هو عين ما صدق عليه الهيئة وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي
لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه بل يكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام
فان قلت كيف قال يفيد زيادة التقرير في التوكيد للتقرير قلت قد افصح هو اي لفظ المفتاح عن
عادة افتنانه في الكلام وهو من اختلاف المقصود في المعول او اختلاف البيان اي الزيادة التي هي
التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف

التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق
المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال بان اعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع
اجمالا كانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق
ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه
او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما نبه كلام بعض الثقات ثم بدل البعض والاشتمال بل
من ايضاح البيان لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير
كما ترى فكان الاحسن ان يقال زيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء
معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من
غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي لمطلق الجمع اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم
او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل الا انه
ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا
ومن الآخر بعده مع مهلة او بغير مهلة كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة او ما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلاثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة
المتبوع بلا مهلة وثم تدل على ذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا
الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب
لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد
اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ففي تفصيل المسند في حتى انه يعتبر فيه الذهن فعلى هذا
بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت في العطف
المسند اليه بالفاء وثم وحتى تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما
معا قلت نعم ولكن الغرض الاهم من الكلام الذي اذا ذكر في الكلام قيد فهو محط ذلك التقييد

عطف على المسند اليه

وكذا الا بالاثبات وعلية الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص
والمقصود من الكلام وهذا اجمال لا سبيل الى الشك فيه اذ من كلام في نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات المجيء
بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان المجيء منهما لزيد وعمرو والشك انما هو في الترتيب والتعقيب فيكون العطف
لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد وكذلك لو جاءاك
معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة من انفيه فان قلت ففي العطف تفصيل المسند اليه بالثاني من غير تفصيل
للمسند نحو جاءني الاخوان زيد فعمرو اذا كان المراد واحدا قلت نعم ان التفصيل ليس في مطلق المسند اليه
لانه في حد الاخوين [illegible] فلا [illegible] فيما ذكرنا انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب [illegible] كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك
دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لكن في الثاني و
الاول [illegible] ولم يذكر [illegible] الى الصواب [illegible] الحكم في التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن
التابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور [illegible] الكلام [illegible] ما جاءني زيد لكن عمرو [illegible]
[illegible] بالاستثناء [illegible] ما جاءني زيد لكن عمرو [illegible] جميعا [illegible]
زيدا جاءك دون عمرو [illegible] في المفتاح واما [illegible] انهما جاءاك [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه [illegible] الحكم وان
[illegible] نحو جاءني زيد بل عمرو [illegible] زيد وعدم مجيئه [illegible] يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه قطعا
واما اذا [illegible] نحو جاءني زيد بل عمرو [illegible] مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت
الحكم للتابع [illegible] المسكوت عن ثبوته وانتفائه للمتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال
مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا [illegible] المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة
كما في [illegible] الشيء [illegible] مذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نقل الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
او الحكم بمعنى الثبوت [illegible] ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو [illegible] عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه
على الاحتمال او مجيئه متحقق [illegible] الحكم المثبت [illegible] في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور

كلام
فيه اشكال فان قلت [illegible] ابن الحاجب بان بل بعد المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد [illegible]
[illegible] الاولى [illegible] بل [illegible] معاني لما ذكره بمعنى المختص من النفي الى بل الغلط [illegible]
[illegible] كلامهم انها موضوعة للتدارك مثل هو الغلط او التشكيك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم
السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او الاباحة
نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط كذا في الا باحة فانه يجوز
فيها الجمع [illegible] من حيث هو مدلول اللفظ بل [illegible] قرائن ودلالة [illegible] السكاكي من حروف العطف
المشتركة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ودونها اشتبه التفسير [illegible] من غير اعادة العامل
والتفسير [illegible] من غير تاكيد او فصل [illegible] مذهب الجمهور [illegible] وهو الحاجز [illegible] واما الفصل اي
تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه
وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة
الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند انما هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله كخاصة
وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون
راجعا الى المسند على ان التخصيص ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا والآخر مخصوصا
ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يشعر به اللفظ هو
تخصيص المسند اليه بالمسند بهو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يختص بالمسند ولا
[illegible] قلت نعم ولكن غالب استعمالهم في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء في
طريقه قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى
جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر
المسند على المسند اليه [illegible] قولهم ايّاك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان
الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب
الكشف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان
المتقين هم الناس الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون

كذا التنبيه انتهى كلامه وقد قيل ان هذا لا يعد من ذلك لكنه انهم مقصود من حيث صنعة البلاغة لا يحاولون ذلك
اخرى وهو اغلاط بينه وبين عموم النفي في ما النفي وقد قال الشيخ في كلام القوم اما او لا فلان ثم ان
آخر الخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر
دقيق مثل قولك هو البطل المحامي تريد انه البطل المعهود ولا تقصر جنس البطل عليه مبالغة وكذلك
ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فانه
زيد افانه الصفة له دراية وكذلك طريقة قولنا كذلك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو
بعينه هذا الكلام واما ما مثل به صاحب الكشف في انا صحيل هذا البعض التعريف وفائدته لا يختص
الفصل بل جاء في غيره الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند
على المسند اليه كقوله زيد هو افضل من عمرو دون زيد هو مثل الاسد ذكر صاحب الكشف في قوله ادم
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتوكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه كقوله ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا هو او قصر المسند اليه على المسند كقوله الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همًّا فالحياة هي الحمام اي لا حياة
الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه ذكره
صاحب الكشف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له حكم التقديم الذي كان
الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان
تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ كقولك زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا كقولك قام زيد
وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثم هو الضرب الاول وكلام القوم
مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكنه ينبغي ان يفسر وجه

العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم هذا الكلام ولا جل هذا اختصر المفتاح تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم
هو الاصل لا يكفي سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون
المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان مما يقتضي
تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان في الكلام
تطويل المسند اليه وتعليم ان حصول الشيء بعد التشويق اليه الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري
من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد
والنشور والذي يتعب شانه في ان ابدان الاموات كيف تحيا من الرفات ذكر في قوله السقط ودلت بان
الآخر واختلف الناس فيه على ضلالة وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد الجسماني وبعضهم ينكره وهذا ما يبين ان المراد
بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عم والانا فرعام والاغيار موسى والتشنيس على ما في التسهيل الانتباه
السابق واما التعجيل المسرة او المساءة التفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وذكر وامثال ذلك
عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الى الآخرة ان الكذا انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار التجدد
الاخبار بصدوره منه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فان المراد انه يصدر الفعل منه حالة في حالة على سبيل الاستمرار
بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يفيد الاخبار بصدوره منه للحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اذا كان الخبر او في المبتدأ او بالحكم الاخبار والتقدم لما فهم من كلامه ان في
خبر المبتدأ المعرفة على ان نفس الخبر معلوم بالمعرفة والمطلوب بالجملة الا يكون معرفة الا بمعرفة ان الموارد
بذكره فيه الخبر مطلقا اي اثبات وفي الشرب مثلا فلا يتم لما سيجيء في احوال متعلقات الفعل ان الغرض فيهما
اثبات وفي الفعل لذكر المسند اليه اطلاقا ثالث في الشرب مثلا ثم او وقعت الفعل للمنع لا لانه ان التقديم
في امر للاستمرار بل لانه يفيد الفعل المضارع كما سنذكره في كتاب الشرطية ان الله ... كان ...
ومثل ان ذه زيادة تخصيص كقولك زيد ... فلي ... بل ... ونظم سيبويه حوانهم سيبويه جلوس في مجالسهم
والى ... الخ ... والمراد ... كانه المنع اي ... وهو قولهم ... تقديم المسند اليه

قال

فقول المص هذا التفسير اي تفسير الاعادة بلفظ الاستفهام واعترض انه بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون
الخبر فعليا على ما سبق ففي كونها سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل اعتراض مع خفاء وجه التخصيص
واجيب بمنع هذا الاشتراط المفرع عليه التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين آمنوا وكذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفي تفسير ظهور الحصر في قوله فهم غير خوف
غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه بقوله
واما انه للتخصيص لذكر المسند اليه فمن ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بعين هذا الاسم بذكره فيه بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص في وجه خفاء عبد القاهر قد اورد
في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلي اي بقصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وذهب المفتاح
قابل بالحصر ان اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو ما انا قلت وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه
مقول الغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول الغير وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم من ان
يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك
به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم واعترض ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
للغير لم يصح نحو ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اي ما انا قلت ثبوت قائليته هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اي ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى
ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك
تعتقد ان قائله غيرك فيقول الكاذب انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى
انكار ونفي الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يكون انكاره كما في هذا المثال
بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت

الرؤية

لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم
ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان
المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح
فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد انما ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب
والصواب على ما انا رايت كل احد واعترض عليه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا
اذا لم يكن بمعنى واحد من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا
على من زعم انك رايت كل احد لا رايت احدا فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا المستعمل بمعنى الجمع ولهذا
صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر
كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال الاحد اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث وقيل الحق مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر به عن
مفرد او مثنى ومجموع مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد والمثنيات او الجماعات سواء كان احد هنا
بمعنى الجمع او يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس كلهم وكلاهما فاسد لان هذا الاستعمال جار في نحو ما انا
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يبين فلا
يكون لخصوصية لفظ احد وجه وايضا يجوز ان يكون احد هنا سبيل الهمزة من الواو ومثلها في قوله تعالى قل هو الله
احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جماعة من الناس والمنفي هو الرؤية
الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد هو نفي
العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو
كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اي يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير
احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي
يرتفع بالايجاب الجزئي لا نفي السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيجب ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية

غير زيد

وفيه ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم العرفي والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا الا انه ينافي
لبس لنفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم ما ذكره المذكور وكفيه ان اقتضاء الملزوم بالنفي لا يوجب
اقتضاء اللازم بجوازه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت
احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب ما ذكره وهو انك رأيت
كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون نفي
الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص
اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فقط بل فيه وفي المفعول كما قرر واعترض عليه بعض المحققين
بان الحاق ... فيما هو السلب الكلي الخطاء عمومه رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انك لم تر احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك او انت
مع غيرك فيقصد به ... هذا السلب العام رؤية احد من الناس اذ لو اختلف
الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن خطأه في الفاعل فقط ... الكليات الواردة في هذا المقام على السنتهم
وهي متقاربة ومنشؤها انهم لما نظروا الى محصل كلام الشيخ فلم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول
محصول كلام الشيخ انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوي
وتارة للتخصيص كما مر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن
فرقا بين التخصيص في النفي فان انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن يعتقد التخصيص
انه سعى في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعل الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مع غيرك
كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعل
الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مع غيرك واما قولك ما انا سعيت في حاجتك فمعناه ما انت
الذي ... العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعل الذي سعى
فزعم انه انت وحدك او انت مع غيرك والمراد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في
النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص فقال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون

القول
انت قائل هذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وانما يصح ان يكون النفي عاما كان جعلنا
ان نقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فتنبه لئلا يكون هذا الكلام فاذا
اعتقد المخاطب انه هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في
ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك او انت مع غيرك فلا بد ان يقول له انا ما قلت شعرا قط انا
ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا
انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم في التخصيص ان لا يتعدى هذا الحكم
الى الغير ويكفي فيه ان يكون قد قال شعرا او اكل شيئا او رأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا
ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا الا ان يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم
والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل الا بعد تحقق اصابته في الفعل واخطائه فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور
او مع غير المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مع غيره
فلما علم ان لا ما انا ضربت الا زيدا يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام فيجب ان لا يكون في المثبت كذلك ... على الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث جعلوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نفي القصر بالا يقتضي ان يكون قد ضرب زيدا ونفي الغير
والابادة وحرف النفي يقتضي ان لا يكون قد ضرب ... امتناع ما ذكرنا لا لما ذكروه لانه ان ... الغير
وحرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا التركيب تقديم المسند اليه والايلاء بحرف النفي انما يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع ضرب كل من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصر قد
على الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انت الفاعل لا نفي الفعل فيحتاج ان ذلك الضرب الواقع
على من عدا زيد اصلا لكن فاعله غيري لا انا واذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد ولست
فزعمت ان ... ان يكون فاعله فلا يجوز زيد مضروبا لك مع الاخر كما ... وفيه الحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه معنى ذلك الفعل فيقتضي

بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي فيه متوجه الى ضرب مبني عليه يكون نفي الضرب عموما عن كل احد غير زيد والاثبات لزيد
فيناسبه التوكيد لانه لا يجوز ان يكون هناك ضرب واقع من احد ما ضرب زيدا والا فقد ضرب زيد فوقعت المناقضة
في فاعل الاول فهو المتكلم من نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لهذا الضرب المنفي عن نفسه
ولا يلزم ان لا يكون مضروبا اصلا لان قول المتنفي بالا هو نفي الضرب المنفي وقعت المناقضة في فاعل فلا يكون هو
ما ضربت زيدا وضربه غيره ولهذا قال وهذا ان قولهم نفي النفي بالا ينبغي ان يكون ضرب زيد الحد ما بعد نفي
مبنيه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو
النفي المستفاد منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون هو انتفاء النفي فنفي كما اذا
قلت لست انا ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الا ان ينفي
ان يكون انت ذلك الانسان واعلم ان ماذكره المصنف ليس في القسم نفي مجرد التمثيل بل نظيرا انه لا يصح نحو
قولك ما انا قرأت القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ الكل
سوى سورة الفاتحة ومنهم من فهم هذا الاقتضاء ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر من الكلام ولما
عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء
كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا لان ايلاء حرف النفي يدل على ان لا يكون في الكلام نفي اصلا كما انا قمت اوكذا
لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل لجعلنا كذا انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي والمراد تقوية
فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي كذا انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته
او كان معه شريكا فيه فيكون في الاول قصر قلب وفي الثاني قصر افراد ويؤكد في الاول نحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا غيرهما سواء وما اشبه ذلك وفي الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك
لان الغرض من الثاني نفي شبهة فاكيد قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والمراد ان ما ينافيه في الاول كونه غيري وفي الثاني كونه وحدي دون
العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص كقولهم هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في
ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد كما يجيء
في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص كذا انا ما سعيت في حاجتي فقط

على تخصيص

على تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي دل في المثال الاول ليجيء عليه التخصيص وبين تاكيد المسند اليه فانه يحتمل الاشتباه
بخلاف التخصيص كذا انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع انه فيه تاكيدا
ولذا ذكره ملخصا كذا لانه اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فيه ولا
تكذب نفي الكذب عن الغير المستتر وانت توكيد له يعني ان الحكم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا
غيره انه لا يظن ان هو الكذب في هذه الحالة الى الحكم في مستتر على الغير وانما المستتر على الغير كما بل
التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فلينا على وكذا قوله سعيت انا في حاجتك
لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا القدر فهمه
صاحب المفتاح حيث قال وليس لو قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك كيف يفيد التخصيص
وجود سعي في حاجته قد وقع منك انت في علم فتقصد ان تحقق بل انا قلته اي المثال الاخير ابتداء مخبرا
للسامع صدور السعي في حاجته منك غير منسوب لتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل وانما لم يفد
نفي التجوز لانا اوردنا هذا الكلام في بحث التخصيص ما نقض البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والنزاع
العلامة قد اورده في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يرد كما انظر فيه على التقديم فهم
ذلك كما انه قال الغرض في المثال اذا قلت ابتداء من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك مع نفي احتمال كونه بتجوز او سهو او نسيان بخلاف
ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي او لانه في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه انما يمنع الا بتقدير
تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان نحو قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي
فاذا استعمل لافادة وجود السعي كما كان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه
فيكون سهوا او لا تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت
في حاجتك لافادة الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة
قال كان قد نسبه الى الغير فلم كان تجوزا ولا كان سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان في
الاول من المتكلم وفي الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه هذا ما بني والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا التقديم في المفصل
اذا بني على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم اي تقديم المنكر تخصيص الجنس او الواحد
اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ

انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد
كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط
كما اذا اعتبر الذي طلب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة
وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مشعر بانه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل
جاءني على معنى ان لم يأتك من جنس الطوال الرجال الا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على
منكر فهو للتخصيص قطعا ويشبه كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف
اشارة في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به
الجنس او الواحد كما في صورة التخصيص ولعله لم يورد كلامه هنا يكتفي ... التقوي ووافق عبد القاهر
السكاكي في ذلك على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائطه وتفاصيل الامر فعند
الشيخ على ما ذكرنا انه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعند ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم
نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال ... نحو انه
يبسط الرزق والله يبسط الرزق ... واشار الى ... المسند اليه مظهر معرفة ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة
فهو للتخصيص ان ... كما ... وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يفيد الا التقوي وان كان مضمرا
فقد يكون في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يفرق في ذلك بين ما يلي حرف النفي وبين
ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا ما زيد عرفت محمول على الابتداء ... على سبيل التخصيص
لا بكلمة التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ عبد القاهر فقد تعسف ... واشار
بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرط ... الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون
فاعلا معنى وان كان في اللفظ تأكيدا للفاعل واشار الى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في
الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفائه نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير ... جاز تقدير التأخير كما ... او انتفت

دام يجوز او لم يجز اصلا كزيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فيه ثم لما ... وما كان
... هذا التحقيق ان لا يكون رجل جاءني من باب الاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا
انه فاعل معنى فقط لانه لم ... جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد كلا فيه ... الا
بغير الا التقوي فلزيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل
اللفظ لكنه فاعلا معنويا فقط كما ... استثنى المنكر بجعله من باب ... اسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا
فاعل وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير
كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار ... المفردة ... النكرة ...
المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب في اعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من
التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر
اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر
شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ... واما على التقدير الثاني
اي تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي عن مواضع استعمال قولهم شر اهر ذا ناب
لانه لا يستعمل في مقام يقصد فيه ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر ولذا قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بوجود المانع من
التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما ... ليكون
المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قوام معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر
فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيناسبه التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
يعني الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولا يخفى ان ... بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل
النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيناسب التوفيق
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ... البعيد كما لا يصح في المعرف

لتحقق قوله هاهنا او لا مرجح لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر
والحصر هاهنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التنكير بالوصف عنده يراد في نحو الكلام كما
عداه فنحو قولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا ابراد هذا انه قال بالتخصيص الحصر
في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك فقال هو مثبت في قولنا ما ضربت اخاك الاكبر دفعه اي فجاز مذهب السكاكي
واضح بطلانه نظرا الى ان العامل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما يتبع على اما
ما دام العامل ... التابع التابع ... امتنع تقديم التابع اولى واذا لم يتبينا في حالها فلا امتناع في تقديمها
واما كان فيجوز تقديم المعنى دون اللفظ كما في الفاعل الفاعل كتقديم التقديم بوجه والتابع كحكمه في سبيل ...
عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب ذكره والمراد العايدات الظاهر الا ان قوله الا ذكر على
امتناع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل تابعا او في مقام خبر فلا ويجوز الفسخ في التابع دون الفاعل كما في
الاسناد الى الوصف فاسد لان هذا الاعتبار يحكي مثل ما كان في جرد قطيفة فلتقدير في زيد قام فان وقعت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قول
بيت هو فصل الخاتم بلية فكان كلها كلمة كلها الشهر فان كلها تاكيد له كالشهر والمعطوف في قوله عليك
ورحمة الله السلام فقد وصيت بحاشية لو كان تابعا الى الاموات ما في الاحياء بعصهم ... الكلم
ثم ... ... في جر ... فان قوله ... عطف ... انا وانت ... في
في قولنا انا سعيت وانت سعيت وهو قام عند قصد التخصيص ليس مبنيا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاح
مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاح وقلنا امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا امتناع عند النحاة
ولذا اصبحوا الظاهر في قوله والمراد المعتبرات الظاهر عطف بيان للعايدات لا وصفا وانتفوا عن امتناع
ما جاءني الا اخوك فانه يدل على الابدال الامتناع تقديم البدل وفي هذا الحكم مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل
فهو التباسه بالمبتدا كما هو هاهنا بعينه واما قوله كلها كلها ذكر الشهر فعبر عن كل البيت ... تنبيه
كقبل ان يكون كلها تاكيدا للضمير المستتر كان لو الرجل قبل الحاق في الشهر وكان قوله ذلك الشهر
بدلا منه وتعبير الرد ولو سلم فيكون من ذا حو الى الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة وكلم
فيه تقديم في المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفا وثم واو وعلى المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف

في العامل

في العامل او ما نعم التاكيد والبدل في التقدم على المتبوع والعامل جميعا فتمام قوله اصح في انه انما يفيد التخصيص في صورة
التنكير في رجل جاءني لو لا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي من ان التنكير
اثره انما يستعمل التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يعترض ان
يكون اسبب للتخصيص سواء لكنه استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتدا الا في ان التنكير انما يراد التوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا يرد ما قيل الا في قد ذكر ان ما التخصيص بالوصف يغني عن تقدير التاخير فيه لعدم وقوع مبتدا كالمعرف
فانه يجب التميز الحصر مستفادا من الوصف لا الا في فتوجيه الكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في
رجل جاءني انه يعني لا امراة او لا رجلان ثم لا يخفى ان امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه الا ما قالا
قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي وجزم
قبل هو قام زيد قائم في التنوين لتضمنه اي قائم الضمير فلا في فتنكيره الاسناد وتقويته والحكم في الامثلة
ترتيب دون ان اقول نظيره لا في قائم ما لم يتبادر منه الخطاب في التكلم والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو
قائم اشبه الخالي عن الضمير في امتناع قوله وتشبيهه اي تشبيه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه في انه
عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يجعل قوله
وتشبيهه تحقيقا ونظرا انه اسم منصوب على انه مفعول مطلق لتضمنه الضمير تشبيهه اي تشبيها بالخالي عن الضمير
ان قوله وتشبيهه امر واضح المقاربة في التنوين وانه عدم كمال التنوين فقوله لتضمنه الضمير علة للاولى
وقوله وتشبيهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومع ارادة المعنى فليتامل او تشبيهه بالجر عطف على نعم
لكنه اوضح ولهذا اي ولتشبيهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم
بانه كلمة في فعل اعمال في صورة الاسم كما انه دخل فاعل في صورة لام التعريف على صريح الفعل
ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما وبرجل قائم
ولا معامل انه لما كان متضمنا للضمير وشابها الخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل
قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قبل
لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم تابعا على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب

فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع عند الاسناد الى الظاهر
فلنا حملنا به المسند الى الغير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واشبه في حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اي حمل به العارف المسند الى الغير عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد مثله
وقال المحشي معناه اشبه عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى
او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل له في هذا الكلام وما يرى تقديمه على المسند كالالازم لفظ مثل وغير
اذا استعملا على سبيل الكناية نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود فلا يكاد
يقدم مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيرى بأكثر هذا الناس ينخدع اي الاجبر حمل وانا لا انخدع
فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن الذي ليس بل عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل
لمن سد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان يكون على الصفة التي هو عليها كان من
مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن
غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب فرورة ان الجود موجود ولابد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع لغير
غير المتصل ان النا سوى المتكلم متصف بالانخداع والاشك في ثبوت عدم الانخداع لا اعرفه لكن لزم
سلب الانخداع عن المتكلم فلما استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه الا عن قايل
او مغاير لمن اضيف اليه كانه قولنا مثلك لا يبخل وقوله غيرى يخدع وانا المخاطب فيكم فكانه سابق المتقدم
كان التقديم لسبب لازم عند قصد هذا المعنى ولا هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
بان يراد بمثلك اغيرك انسانا غير المخاطب مماثلا اودونه وقوله من غير ارادة تعريض معناه حال كون ذلك
القول اوالكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما قيل في قوله من غير ذنب اي انما
لم ينشأ من ذنب كان قولك غيرى فلكنا معناه انا لم افعل هذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية
ولهذا غير هو مثل فلينبئه له لكونه اي لما يرى تقديمه كالازم لكون التقديم اعون على المراد بها اي بهذين التركيبين
لانهما من الكناية المطلوب بها نفي الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية الخ لما يجي والتقديم لكونه مفيدا
للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كالازم عبارة الشيخ في دلايل
الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يكون التاخير اليه لحصول المبالغة بالكناية

لكن التقديم

لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يرد الاستعمال على خلافه فقط قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي بهما هذا المنحى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
لوقلت يبخل كذا مثلك او غيرك ابيت كلاما مقلوبا عن جهته ومعزى من صورته ورايت اللفظ قد نبا عن
معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه وقيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي شمول الحكم لكل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل
نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل
انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير
لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن
جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله بيانه لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم والنفي
والتاخير مفيدا النفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من
التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال
كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلا يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام
على الافادة وكان هذا القايل يتمسك في اصل الوجود بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب في جملة جزء من
المحمول لا منفصل عنه ولا يكون تقرير الرابط بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب
وانما جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة والفرق بينهما عند وجود الموضوع كما فرغ من الملاحة وانما
مع جعلها في قوة السالبة الجزئية والافال السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقولنا لم يقم بعض الانسان بمعنى انما
مثلا زمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام على ما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع
الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق

نفس ما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انه لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس
اذ النفي يرد على الموضوع في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا
لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا
للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم يرد لكل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو
كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا معنى اخر لا تاكيدا للمعنى الاول واما في صورة
التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة السور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
النفي عن كل فرد كما لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة
الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل النفي عن بعض دون بعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن
جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بمجردها نفي الحكم عن كل فرد
ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار
اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك
مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فمتى وردت في سياق النفي افادت
نفي العموم لا عموم النفي لان نفي الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلت عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب
ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة هذين المعنيين فعند انتفاء
احدهما يثبت الاخر قوله وفيه نظر لانا لا نسلم انه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم
كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لانه اذ يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وكل فرد في الصورة

الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان
فقد زال ذكر كل الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا لهذا المعنى كما في حال الاسناد الى انسان
يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن
الجملة في كل انسان لم يقم او عن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده في نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر فيكون
كل للتقوية وهذا كلام لقائل ان يجعل معنى هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ولكن نمنع بان التاكيد هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وهو لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع
اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال وان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على التاسيس اعني افادة النفي عن
جملة الافراد فيكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا
لما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب شمل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا
بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر وكذا معنى ان لم يقم انسان لما كان مفيدا النفي عن كل فرد والنفي
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فيهما اي ايهما حملت يكون كل تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المصنف
انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا بالجملة فقولنا لم يقم انسان يدل على
النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا فانا نقول
اما ان لا يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل
انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان
لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام
وهو ظاهر ونبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون
منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان
هو القسم الاول فقط فلو حمل عليه تاكيدا وعلى غيره تاسيسا فلو جعلناه لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا

خدا کشتی آنجا که خواهد برد اگر ناخدا جامه بر تن درد

فعلها لان هذا الحكم لا يكون حاصلا قبل دخولها ولان النكرة المنفية اذا عمّت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية
لا مهملة كما ذكره بعض الفضلاء لانه قد بيّن فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا انه سلب الحكم
باعتبار اهمال السور فانه لفظ دال على كمية افراد الموضوع لا ان نقل المسطور في كتب المنطق ان المهملة
التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد
الموضوع او بعضها والكلية هي التي بيّن فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع ولا شك ان الصادق على كل فرد
لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما ان السور فلما تقرر اذا التقدير انه يبين فيه ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه فرده ولا نعني بالسور الا ما يدل على العموم ولذا جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كذلك من افراد اجمعين ونحو ذلك
نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون عبارة النفي وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال النفي
على سور الكلية كما في الموجبة سور الجزئية على ما ذكر في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز
النفي وافر ثنى الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة
النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير
فعل نحو ذلك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل المعنى الجائزة او التمييز او معمولا للفعل المنفي اما ان يكون معطوفا
داخلة في حيز النفي واما ان يكون متقدما في فعل عطف اخرت والمعنى جعلت معمولة وكلاهما ليس به لان كلا
من المفاعيل في حيز النفي وانما فرع اداة النفي فحمل الوقف فيها معمولة للفعل المنفي فلا يكون عطفه عليه بدا
الاول فلم يرد ما كل الخ فلان اما غير عن اداة النفي اعم من ان يتبع بينهما فصل نحو ما زيد بكل القوم وما جاءه كل القوم
وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يتبع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان حقيقة التاخر بالفعل فلم يخرج منه
الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلناه اعم من الفعلي والتقديري دخل فيه النسيان واما ما كان في الكلام
لا يخرج عنه وانما فرع فيه التغيير وعبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان يقدم النفي عليه لفظا
او تقديرا ايضا كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه في تقدير التاخر لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل قيل
ان يحمل عطفه على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يقع قبل اداة النفي
فعل عامل في كل على ما شنع به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل

فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما على الفاعلية او التاكيد نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم ومن التاكيد لان
كلا اصل فيه او مفعولا له نحو كلهم ما تقرأ اذا لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مفعولا معه نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم
كلها لم آخذ وذكر مثال التاكيد اشارة الى ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما قد يتوهم معمولا عليه كلا
لم ولا دليل على ما بقي في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو
ذلك فرع جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف
لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كلمة كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولك
في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد
ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان
احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف
المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وما انا
آخذ كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة
الذوق والاستعمال قال الشيخ لذا مثلت وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصح الا حيث يراد ان بعضا
كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال
فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا فرق وان لم تكن داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد
نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلعم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت
يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله
كل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا
مما تدعيه على من الذنوب قال الحكم المعتزلي اثبات المطلوب بهذا البيت وشعر ابي النجم اما لا يحتاج بالمرئيات
فبرد على اصحابه ان السؤال انما هو عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما
لانه لا يستفيد نفيه المستفهم فجعل نحو قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وايضا ما روي انه لما قال النبي صلعم كل ذلك
لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان قوله كل ذلك لم يكن سلب كلي لان الايجاب الجزئي نقيضه يعني ذلك قد كان ردا

مما اضيف اليه كل جز

لا انه اعاد نيات في كل منها لانهما يجيبا اذا الا ياب الجزاء في النصب الكلي الا النصب الجزء واما الاضح لشبراهما التحذير ظاهر
فصيح والثاني قبيح اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية كقوله قرب ورنيت وليس في نصب كل منهما كبير
لرده ما وسياق كلام انه ما يشير ما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب بمعنى انه لزمك العموم والرفع غير مفيد له
الى ان النصيح هو النصب لتنفيذ الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير فرده وقابل ان يقول الى معتمل الرفع اذ لو نصب
لكنها متوالا وهو قبيح الى الفعل كل اذا اضيفت الى مفرد السنن وكلاهم الاكثر واهم الاتقول جاز في كلهم
قرينة كلهم ولا مررت بكلهم ويقويه ما ذكره سيبويه في قولك كلهن قلت قد ان الرفع في كلهن الا الى جزء
وحذف الضمير الجار في الشعر اذا لا قوة تلجئه اليه الا المكان كلهن قلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب
بانه معتمل الرفع اذ لو نصب لاستنها متوالا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او
مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها الافادة الشمول والاحاطة في اجزاء
ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة مقدرة ما ذكرها ادخل في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل
فيه معنوي لا يخرج عن جهة الصورة كما لو لفظ كما يقال الامر كله متبادر والنصب في امثال الامر ان كله لله
هذا الكلام واما ما خرج فلا نقضاء المقام تقديم المسند اليه وسبب بيانه هذا القدر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء المقام اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه
وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب لان هذا هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره
بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بانه على ولا ينبني المخصوص بالذات على مثل
نعم رجلا السلطان ثم بعد تفصيل الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال والابهام ثم
تفسير المبهم وتفصيله بالمخصوص بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما من هذا الباب في امر التوالي
ان قولنا زيد المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول زيد المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد
نعم رجلا فليس من هذا الباب في القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا
فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ونعمت

آخره
فاضربه الله رايه تعقود ان يقول هم

الابهام المقتضي في وضع الباب والتزم تفسيره بالنكرة اذا لا يتحقق لمجرد قلت قد انفرد هذا الباب بجواز
ان يكون خبر فاعله الزام كونه غيره مستترا من غير ابراز سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا لكن هذا الالزام بعض
النحو حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا مع الزام تاخير المخصوص عن اللفظ
الا انه اراد بهذا الاعتبار يجب تمييزه بالنكرة وابغي يجوز ان يكون التمييز للتاكيد فيقال نعم الرجل رجلا كان الاصل
ذرعها سبعون ذراعا ولم يرخ لبس المخصوص بالنكرة على كلام قولهم هو او زيد عالم ان كان الشان او القصة
كالاضمار قبيل خلاف مقتضى الظاهر ويكنى زيادة ثبت هذا الضمير اذا كان في الكلام موضع غيره فتفصيله يحول
عنه علية وفائدته الا بعد الابعاد تقرير المعنى بذكره لاكونه مبهما ثم مفسرا ذلك العمل
نحو قوله ان زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه واما ضمير الضمير نحو قولهم ربه رجلا وبالتالي
فقيه ورب رجلا وقولهم فقضاهن سبع سموات انه ليس من المسند اليه لتمكينه تقليل وضع المظهر
موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب في ذكر الضمير في كل ما يعقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه
اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق
الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد تعب ومعاناة
الطلب اعني في التعب قال ولهذا لا يكون الا ما يحصل بدون كد واذا اشترط ان يكون مفسره جملة فعليها
يتحقق به خلافا للجزولي بذاب بطريق قال ولهذا انه مقتضى الابهام ثم التفسير ليراد التعجيل والتعظيم وهو
في الزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى الزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول ابي طالب
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه
معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان الضمير
فقليل وضع المظهر موضع المضمر في باب نعم فلا يذكره ليس بسبب وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لا شهادة
ووضع امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن اوطانه بليغ ان صار متعقل الاذهان
كقوله اي ابا فراد او لاده الله الذي لا ينبغي ان تغيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق
وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية
بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية اعيت اي اعجزت

آخره
ومن النجوم قلائد ونطاق

الخبرة او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلوم اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع فالعاقل لو وجد لما كان الامر
كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام
مقام المضمر لكنه لما اعتنى بالحكم بحيث لا يخفى الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت
عنايته بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يريد ان هذا الشيء المعين المتميز هو الذي
له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد قيل ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ففيه
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه فعل ما كان ينبغي والتكلف ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اي او التهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه
اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض
كي اشجى اي احزن من شجي يشجى بالكسر اي صار حزينا لا من شجا يشجو فانه متعد يقال شجاه هذا الامر اي احزنه وما بك
علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل ظفرت به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي
يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فالعدول الى المظهر لزيادة
التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اذا عنده لانه يقيم اليه
في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين
من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي وما انزلناه القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة الاشتمال على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا للمأمور الى الامتثال والاتيان بالمأمور به مثالهما اي مثال التقوية
وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع
المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي المأمور الى التوكل عليه لدلالته على ذاته
الموصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي

عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا الا انه ذكر عبدك لما فيه من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا
وفيه انه يمكن ان يقصد بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله
النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليعلم
بان الذي وجب الايمان به واتباعه هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او
غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اي نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص
بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي بان يكون النقل من الحكاية الى الغيبة فقط بل العبارة اذ ... وكل من
التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر وهو ان يكون التعبير باسم مظهر او بغير غائب في الاصل
لا ... بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة
في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس في كلام السكاكي وقيل
ان ينقل بالغيبة ... سواء كان الغيبة باسم ظاهر او بغير غائب ... سواء كان في المسند اليه
او في غيره وسواء كان كل من ... في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد ولكن مقتضى الظاهر ايراده فعدل
الى غيره الى الاخر ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان يشعر بان علم البيان
البيان في العلوم الثلثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد والاثمد بكسر
فضمن هذا التفات على مذهب السكاكي لا في غيره الدلالة على ان مذهبه ان الكلام من التكلم والخطاب والغيبة
اذا كان مقتضى الظاهر ايراده في واحد منها ثم عدل الى الآخر فهو التفات فقد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لان فيه خطابا
لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون
التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق
المتقدم في الانتفاع وانما قلنا ذلك لانه لو قطعنا النظر عن ذلك واعتبرنا ان الالتفات هو انتقال الكلام
من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا
في اصغائه طول بعينه هذا التعبير لو خرج هذا التفسير ... الالتفات فيما كما انا زيد وانت عمرو

ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعلت كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم والمخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائبة ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا ... ومنها ... في التنزيل
انت فعلت هذا اما انتما بابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق المقصود به نحو اياك
اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان
كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق
لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة
وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى
الظاهر وما سبق في بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس
آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى
يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه كان الاخر هو الاول لم يبال
برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس ومع هذا فهو قبيح عند النحويين حتى ان
المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ... يعني ما ذكرنا فيرد عليه ان
يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله ... بآياتنا ...
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله ... بكلام اخر
من متعلقات ... والاظهر ان الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان
النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من
غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين ... عوار
والعائر اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت
الاول عند الجمهور وفيه عند السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقد قال صاحب الكشاف
قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات فظاهره ان مذهبه مذهب السكاكي موافق لمذهبه

فان قيل يجوز ان يكون واحد منها في بات والاخران في جاءني احدها باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر
باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة في بات الى الخطاب في الكاف
للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا قلنا ابعد الاحتمال ان الانتقال يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد تم الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وهو واحد ... ان الكاف في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله هل جرمنكم رسائلي رسول
ام ليس ينفعه اولاك الفتى حيث لم يقل اولئكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذلك النجاح في
التبكير حيث لم يقل ذلكما وكما في قوله ثم عفونا عنكم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم
فما الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت
ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله مالي لا اعبد الذي فطرني
والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله
ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله
ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن
السابق وهنا الخطاب قبل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر
ان الالتفات عند السكاكي لا يجب ان يكون خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالمخالفة بينه وبين غير السكاكي
وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا
على مقتضى الظاهر لما كان الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف
بينه وبين غيره ثم الحق انه يجب ان يكون خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما
والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له
لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
كقوله بأي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب ومن اجتماع المتكلم
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب متعلق بقوله

في بات هو

طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين
ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبال على الهجوم تكلفني ليلى فيه التفات
من الخطاب في بك الى التكلم حيث لم يقل تكلفك وفاعل تكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان اي تكلفني
ذلك القلب ليلى والمطالبة بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف
اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله في بك فيه التفات
آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال
المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلا من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز
ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومن الغيبة
[illegible] ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
مكان فساقه ومن الغيبة الى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في
ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله اياك نعبد
فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد
مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير [illegible] عند الخليفة بالنجاح [illegible] يا فداك
ابي وامي [illegible] فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته
والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا ايضا في تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل زيد حرمكم رسالة مرسل
ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في زيد حرمكم الى الغيبة في اولاك [illegible]
اولاك وهو قال اذا قرأ [illegible] خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرجع قبيل الالتفات فليس
منه لان المخاطب بهل زيد حرمكم بنو كنانة ولقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين
احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله
وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر
ظهره والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلج في
[illegible] فيلتفت الى كلام يزيل الاختلاج ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله [illegible]

ولا وصله يبدو لنا فنكارمه كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجه
حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا
واحداثا من طراة الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه
بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في
سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه محركا للاقبال عليه اي
على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها
اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم
الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بالدلالة
على تخصيصه بان العبادة وهو غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه
لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة
ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا لوسيلة في طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وذكر في
الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء
والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل
على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا تحق العبادة الا به ان المخاطب اذا دخل في التميز واعرق فيه كان
تعلق العبادة به تعلقا بلفظ المتميز لتميزه بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء في خواطره يوجب
ازدياد منوه وتميزه والعلم به فلما ذكر اتسم توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة كلما اجري عليه صفة
من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف في اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بالنعم
الدنيوية والاخروية لينتظم امر المعاش وليستقيم الامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه

معاد العبادة فانصرفت النفس بالكلية اليه لتمايزه وظهوره وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان
من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويتبين له
حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كأنه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت
الى ما سواه ولما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه
فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى من خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه
هو بسبب حمل كلامه الذي طلب على خلاف مراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة
كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل
الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو
القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم اولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان
وبسطة اليد جدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده
وقال الحجاج له انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا اي حمل الحديد ايضا على
خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة
غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى
يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور
ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال
ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك
ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن
السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى
يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل

سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكره على سبيل التمثيل دون الحصر
ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور
ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام السبحاني كلام الله تعالى لانه لا بد من
ان يجيء ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا التعبير عنه
باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع فيه الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب
ويجيء ذكر واردة على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الحال وقد يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تجوز الا ان دلالة الفعل على الا
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فيكون اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على خلاف مقتضى
الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان سلمت فلا نسلم
بل قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وذلك في الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتعذر الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيهما ان يعبر بالفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق
الوقوع وهذا الكلام بعد محل نظر ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتبارا من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني
ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا كعرضت الناقة على الحوض
والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه
ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وكذا ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس
والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك المظروف
نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار اي ذهب التوحد من الناس وانفضوا حتى لو تبرأ
سنة لا يبالي الانسان منهم اجنبيا كان ام غير اجنبي فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبيا

رفع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف
منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير
مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام
والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وجاز الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة
وما عطف على ظبي لان دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى فيبقى في الاستفهام حسن قولنا ازيد قائم
على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قائم فانه لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان خبره والخبر معرفة
كما يقال رجل شريف كان ابا لك فغم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمخبر به الظبي
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا قالهم وقبله اي القلب
السكاكي مطلقا ايجابا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة تأتي منه الابيات
في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا
لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة
مغبرة ارجاؤه اي نواحيه جمع رجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وهنا مضاف محذوف
اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه
وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج
عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال ووجه ... فيه اما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي
يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر السياعا اي الطين
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجوابه لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان
ليس لها ... ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من التاء في انصرفت ولم اصب
ام جذع وذلك لان الجذع هو الشاب الحدث والقارح ... فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح

دون وصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فعكس وليس في هذا القلب اعتبار
لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في
لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت
كذلك فيها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وكثر
منه الدم ولان تحرز الكلام الدال على انه جرح ولم يبعث اعلاما بان الاقدام ليس على تمام وهنا
على ترك الفكرة في العواقب ورفع الحزم فوقا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لانه قوله وقد
اي جرحت ... قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه ...
من النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا تنافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب
صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت حتى صرت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف
فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من التاء في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه
بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له بعد ذلك في الاقدام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح
الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت
من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يمل في الاقتحام ولا غلب في الاحتياط
المتناقدة والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب على الطول ممارستي وتكرر مباشرتي الباب

الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه
حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق
الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي
بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الرحل في رحله منزله
ومأواه وقيار اسم فرس او جمل للشاعر لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من
الثاني والمعنى انه لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق
المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريبا خبرا عنهما لامتناع العطف على

احوال المسند

قلنا اسم ان قبل مضي الخبر كقولك ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان العطف على محل اسم ان لان الخبر
مقدم تقديرا فيجوز العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان
لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها
وخبرها ولا تشريك هناك في عامل كما تقول كتب زيد قائم وعمرو منطلق والتنبيه على تقديم قيار على خبر ان
قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر له اثرا في تغير ذوي العقول اي بيان ذلك انه لو قال انى
غريب وقيار بها لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى
الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيار مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في
استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى
ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية فقال الصابئون مبتدا خبره محذوف
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والراى مختلف هذا التقدير بناء على ان المذكور خبر الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق
وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر الوالد وخبر كنت
محذوف اي بريا منه من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء
والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فما ادري من كنت ادري بجوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان
البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم لغرض الاهتمام
ولو انه فرد المحذوف منه اثبت مفعولا اي كنت منه بريا ووالدي بريا كان البر مترعا
والبحر ايضا مترعا لكونه من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا اي لم يكن بعيدا او قد كان منطلقا
وعمرو اي وعمرو كذلك في حذف الا احتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله خرجت فاذا زيد اي موجود
فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود اذا [illegible] او قائم
او قاعد او راكب فلا بد من ذكره نعم قد يدل الفعل على نوع خصوص فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان

خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل انها السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل العاطفة اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد
بالباب قال اذا هي فاجات فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف
اي لا يكون معناه في الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز هو ان يكون خبر المبتدا اي ففي المكان
والزمان تقديره اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا
فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا ان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع
سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وقوله اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا او السفر
الرفاق فقد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا لما
سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف
في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان
ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الكافلة بالمتكلفة لبيانه والمترجم
عنه وغير ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمحافظة على الاختصار يردون الضيق بقوله
ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا على الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة نظرا
ولم يتعرض انه يدل ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول لاطراد الحذف في غير المتصل اعني الواو فبقي انتم وهو انتم لتعذر الاتصال بالساقط مما يتصل
فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والفرق من الافراد عن العبث اذ المقصود ظاهر
ان هذا الا تفسير للمقدر فلو ظهر لم يحتج اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيدا له على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد مع حذف
الجملة لا يجوز حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم الاعراب
فاما ما تقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح
المتناهي لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كان قولنا انت
في حاجتك مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا ان انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالحاصل ان تسند
هذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانما ليس بمبتدا بل هو تاكيد متقدم فيها

الكلام مع ان ما يحتمل ... وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه
اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في
احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بان الاكثر فالحمل عليه اولى وبان يكون
الكلام مسوقا لحصول الصبر له او الاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبان الاصل في المصادر المنصوبة
اي صبرت صبرا جميلا والعدول الى الرفع في حذف المبتدأ اوفق ... لا يدل حذف الخبر على قيام الصبر به قرينة حالية ...
المبتدأ ... حذف الخبر ... قرينة لفظية ولا حالية ... ان وجود القرينة شرط الحذف
في ... الحذف ... والقرينة ههنا هو ... مكروه فكثيرا ما يحمل الصبر ... (...)
... حذف المبتدأ ... فصبرا جميلا بالنصب ... معناه ... صبرا جميلا
وبان الاولى في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان
المقام ... فصبر جميل اجمل ... فصبر جميل وليس ... ابلغ ... اجمل ...
ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الالهة ثلثة ... او آلهتنا ثلثة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا
اريد الحاق اثنين بواحد ... فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح ... ويكون حذف المسند ...
على ان ذكره ... عندك ... عمرو فانه ... عندك عمرو او ام عمرو عندك
... الانقطاع ... والهمزة ... مشترك ... احد ...
المسند اليه او المسند ... اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد
عندك ام عمرو عندك ... عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة ... الاتيان بالهمزة ...
الاتصال ... انقطاع ... دليل الانقطاع ...
مع القرينة ... المفرد ... الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام ... قعدت وا قام زيد ام قعد لان
كل فعل لابد له من فاعل ... متصلة ... التناسب بين ... الفعلين ... منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولابد
للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط ... جوابا عن سؤال محقق ...
المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ... القرينة فعلية ... بالفعل ... ان ... السؤال

عن الفاعل لا الاصطلاحي ... ان السؤال ... فعل الفاعل ... منه
الله خلقهن ... وكذا القرينة ... تقدير الفعل ... اسم الفاعل ...
نحو قولنا الله خلقهن لظهور ان السؤال جملة اسمية ... ثم قيل الاولى ... او الجزء جملة فعلية ...
السؤال لان السؤال انما هو عن الفاعل ... المسؤول عنه ... والجواب ... الكلام ...
جملة اولى ... ما ... الزيادة وان الواقع ... الحذف جملة فعلية ... ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ... الكلام جوابا
عن سؤال مقدر نحو قول ... ليبك يزيد ضارع ... ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي
يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع ... المجرد ... الفعل
اي يبكيه ... لخصومة لانه كان ... الضعفاء ... المقدر ...
... ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ... من غير وسيلة ... الاهلاك
... والطوائح جمع مطيحة ... القياس ... الطوائح والمطيحة
... المطوحات والمطيحات ... بمختبط ... ما مصدرية ... اي سائل من اجل اذهاب الوقائع
ماله ... المقدر ... لاجل اهلاك المنايا ... بيزيد ... النفس ... الى ...
لصورة ... وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع ... بجعل الفعل ... للمفعول
المفعول المسند اليه ثم ... نحو ... الفعل ... جوابا لسؤال مقدر ... وهو ليبك يزيد ضارع
بالبناء للفاعل ونصب يزيد ... لا ... الاسناد اذ ... الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما
قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد
اسند ... مفصلا ... الاسناد ... وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس
فكون اولى ... ان الاسناد ... السؤال المقدر ... يبكيه ... سؤال ... الفاعل
المعلوم اسناده اليه ... الاجمال ... ثلث مرات ... اجمالا وواحدا تفصيلا
ووقوع نحو يزيد ... فضله ... جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب ... المفعول ... فانه فضلة ويكون
... الفعل ... ان اول الكلام ... ذكره ... الفاعل ... الفاعل ...
... بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه ... ذكر الفاعل ... ان ... نحو ليبك

زيد بسبب ضربه وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ابراز الحكم بين المسند
من حيث الظاهر لان نصب زيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبيان في المعنى اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول
لتشوقها اليه فيكون حصول الرفع واقرب واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو
الاصل ولا مقتضي للحذف كقولنا زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة كقوله ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع كقولك محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك
او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يراد على فرض
التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراءة كمال سيفه وقطع تويد ونحو ذلك
وحصول التعجيب بدون الذكر ممتنع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب الحكم السامع فبالذكر
المستفاد عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ
لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس يفيد
للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما ذكر في وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة
نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج فاعل المصدر ونحو ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد
كان زيدا قايم ونحو ذلك او تقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو ما ذكره بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما قال مع عدم قصد التقوي كما اشتهر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي
اعم من قصد التقوي واحسب لصاحب المفتاح بانه نحو انا سعيت في قصد التخصيص مما نحن فيه وانما نبه
مقدم المبتدأ او المسند جزء الجملة كانه سعيت انا وقد عرفتنا فيه ودفع قوله غير سببي موقع التقوي من
المفتاح وعدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر النعت بالكون من ادوه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او
بالانتفاء عنه فورد ان الاسناد حكم بثبوت الشي لشي او بنفيه عنه ولذلك لا يقال الاخ صدق هذا
التفسير على المسند السببي لانا سنتبين ان المسند السببي نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه
هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه يحكم بثبوت منطلق او

انطلق لزيد لكنهما غير مفيد الا الجملة الواقعة خبر مبتدا فان المسند اليه فردوه وقد فسر الاسناد الخبري كما فيه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه فردوه فلا يرد ان الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
يصح انه يثبت له هذا الوصف فهو كونه منطلق الابن غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ب
الثبوت بالفعل حقيقة لانتفى بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المحكي مسندا فعليا فهو
بطلان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وما ذكره الى ما في شرح المفتاح من انه
المسند في زيد منطلق ابوه فعلي كما في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلمة فالحكم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد كما في
زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون
المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس فعليا كما انه
ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لكثرته اولى بان يمثل به
القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه لكم تخفى ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح
ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وحينئذ اكان القياس ان يجعل نحو زيد
منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يتعرض في علم المعاني لعبارة المص او دفع ثم اورد صاحب المفتاح تفسير
المسند الفعلي اشتملها نحو الدار الكرمة لنسبته في الدار ثم اورد قال اذ المقدر استقر فهو اذ وصل
على قوم الافصال واعترض عليه المص بان الظرف لو كان مقدرا بجملة كان المسند في انا في الدار جملة
النحو لان فاعله مرفوع بالابتداء لا بالفعل لعدم اعتماد الظرف على شي وقد قرر اما قال في الشرح
على الجواب بان المثال الاول محمول على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل واذا يجب على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شي ثم قال وانما ذكر المثال الاخير بقوله اذ تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر مستقر فقد يكون فاعله مرفوعا به فلم يبع التركيب من حيث ذلك وقيل ولم يقتصر
السكاكي على الاكثر اشتمال المسند الفعلي احتياجا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر الافراد المسند فيها
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور باقسامه واغراضه فيكون التفصيل مغنيا ولذا ذكر المص
وبيان ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الاحوال قال وتفسير تقوي الحكم تكرير في تقديم المسند فلو كان مقصوده انه
اشتمل الافراد المسند لكان المناسب تاخير هذا عن هذا الكلام لانه قطع منه في ضابط الافراد وذكر الفعلي وذكر

النحوي فهو سبب لانتفاء الافراد بين تفسيرها لا يكون خاصا به وهذا ظاهر اللفظ اللائق بما يفيده التركيب ونظم
الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يعتبره الا بما كان وتفسيره ضبط وكان الاولى ان يفسر بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك
العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وكذا خرج نحو الحمد لله تعليقها على المبتدأ
ليس بعائد وكذا نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته وكذا نحو قولك
ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل او بعده والعائد اعم من الضمير وغيره فعلم ان المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبرا
وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند محكوما عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند
اي جعل خبرا عنه او منتفيا عنه مطلوبا به التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات له
او تعليق نفي عنه نحو ما او يكون المسند فعلا لم يسند الى الاسناد على ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسببها فالاول نحو زيد ابوه منطلق
فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ اعني ابوه فيطلب تعليق زيد بالاثبات او نفي بانه منطلق
لان معناه ما جعل مبتدأ او نحو منطلق مثلا قد اعتبر في هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه
لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بشيء لا غرض من تعبيره ولكن نحو زيد ضرب اخوه فان ضرب فعل
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق بما قبله وهو زيد بالاثبات لكون الاخ متعلقا به وقضاياه كثيرة
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون من فروع معطوف على قوله اذا كان
في قوله واما كون المسند جملة فلا اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو
لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع
الالتباس مع رعايته في الاول الذي لا التباس فيه اعني قوله واذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من كلام
المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا
كما في الثاني وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند

السببي

السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة
وهذا اعني ما لزم من ان المسند السببي لا يكون الا جملة وقعت مسندا لما قبله يمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون
مضافا محذوفا هو الزمان وهو عائد على المسند السببي او على قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى
ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وفي يكون

مسند فعلي

المسند السببي هو الماخوذ من مجموع الكلام وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا
فللتقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان
الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من
غير مهلة وتراخ كما في زيد يصلي فالحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه فهو يستغني بدلالته على الافادة التجدد الذي
من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل ويتجدد الفعل وحدوثه وظاهر ان
الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت
عكاظ هو سوق في العرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة
بعثوا اليّ عريفهم اي عريف القوم هو القيم بامرهم الذي يشهر ويعرف بذلك يتوسم اي يتفرس الوجوه
ويتأملها ويحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه الفعل لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة
جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم وامكرته اسماؤنا فلا تراه مما يبين التجديد

مسند اسمي

المذكور واما لافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم
وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو يالفه فيه
الدوام لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائما من غير اعتبار تجدد وقال الشيخ عبد القاهر
المتقدم موضوع الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض الاخبار
باشعار ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في نحو زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له
كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث في نحو زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل

منه جزءا او هو بمنزلة الجزء دون قولنا زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يتضمن اسنادا الى الضمير فزيد قائم
والاسم كذلك اسماء وافعالا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به
او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التخصيص يوجب
ازدياد الخفاء وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما عرفت في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في قولك كان زيد بدون
الخبر لكون الخبر الذي فيه اشار رحمه الله مستفيدا من هذا الكلام فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا
لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق فدخل كان للدلالة على زمان النسبة
قيد منطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة
وتثبيته على صفة غير مصدرية فمعنى ... وهو مفهوم الخبر لانها تدل على تلك الصفة مقيدة بزمان ككل الافعال
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ووضع صار غنيا
انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهكذا في البواقي
الجزم معنا فان الفعل في هذا المثال لم الافعال الا انها التي تسمى الافعال الناقصة وهذا نوع آخر في كون
هذه الافعال مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع الحاضرون او غيرهم
على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من الاغراض التي تتعلق به او خوف ان يتغير زمان المتكلم
مكث وليقاد ... الكلام فيقول له ... وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به اي بالشرط لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام
تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان
الجزاء خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان
جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد
مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه كيفية تقييد المسند الجزاء واما نفس الشرط فقد

الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه عن الخبرية كالاستفهام ولذا لا يتصف عليه بانه جزء ولا يجمع عما
ان يحتمل الجزئية فان ما ذكره الشيخ العلامة من ان مراده ان الجزاء خبري يحتمل الصدق والكذب في نفسه نظرا
الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لان التقييد به مما لا ينافي ان التقييد بالشرط يخرجه عن الخبرية وعن احتمال
الصدق والكذب في هذه المرتبة قيد بمنزلة في نفسها فضعف منه وتخليط لكلام اهل العربية بمذهب
المنطقيين من ان التقييد اذا جعلت جزءا من الشرطية مثلا وكذا انتزع عنها اسم التقييد ولم يبق لها احتمال
الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا اذا كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه فلا وجه
لانه كان في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية يختلف باعتبار المنطقيين وبحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا اذا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له
والتقييد ان الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب فقالوا
انها انما ترك الجملة الجزائية قول جازم وصح الصدق والكذب وقالوا بان طرفيها تولفا
تاليها خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بين احد الطرفين بل الآخر بخلاف الجملة الاخرى
وان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة
ان النهار موجود في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم فرق
بين المفهومين ولكن في هذا المقام مباحث اوردناها في شرح المفتاح ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا
ولو لان فيها مباحث كثيرة لم يتعرض لها علماء النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع
الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى على الاصل الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا
الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما ان الشرط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا الشرط فيه عدم
الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم اعتبر في الاصل

فيه أن الفرق بيان وجه الافتراق بين إن وإذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك
بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما قطعا ولهذا ذكر في المفتاح
أن الأصل في إن الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما في قولك إن أكرمتني أكرمتك حيث لا تعلم أتكرمه أم لا فتنبه في
المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال الزمخشري في إن لم أكن لما كيف تراني في مستقبلا
في تمام الجزم لكنه وظاهر أن الجزم هنا إنما هو بلا وقوع الشرط لأن الشرط هو انتفاء كونه آباء فلو لم يشترط
الخلو عن الجزم لما امتنع في هذا المثال التأويل فقد تبين أن الفاضل المحشي ههنا فيه وهم أن الجزم فيه إنما هو بوقوع
الشرط والذي طلب شاهد به ولذلك أي ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع وأصل إذا الجزم به كان الحكم النادر
الوقوع موقعا لإن لأن النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك أي غلب لفظ الماضي مع إذا على لفظ المضارع
في الاستعمال مع إذا لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع نظرا إلى لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وإن
كان بالنظر إلى المعنى في الاستقبال لأن إذا الشرطية تقلب الماضي إلى معنى المستقبل نحو قوله تعالى فإذا جاءتهم
أي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه أي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وإن تصبهم سيئة
جدب وبلاء يطيروا بموسى أي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب
الحسنة بلفظ الماضي مع إذا لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس
أي الحقيقة لا الاستغراق وإن كان تعريف الجنس يحتمل بينهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته و اتساعه
لتحققه في كل نوع من الأنواع بخلاف نوع الحسنة فإنه لا يكثر كثرة جنسه ولهذا أتى بإن دون إذا في جانب
بالنوع في قوله تعالى فإن تصبهم حسنة ولئن أصابكم فضل من الله ونحو ذلك كما ذكره ههنا أن عدم الكثرة وعدم
القطع بالحصول إنما هو في نوع معين أو فرد معين وأما في نوع من الأنواع وفرد من الأفراد كما يدل عليه التنكير
فلا لأن القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما وفرد ما ضرورة أنه لا يحصل إلا في ضمنه فالفرق بينه
وكذا إذا ما عرفنا الحسنة ولو نقيم حسنة نوع من النعم إلا أن يفسر بنوع الخصب والكمأة فقطع يكون تعريف
الحسنة تعريف الجنس رد لما ذكره صاحب المفتاح حيث جوز أن يكون تعريف العهد وزعم أنه أقضى لحق البلاغة
وذلك لأنه إن أراد به العهد الخارجي أي ههنا فغير صحيح إذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام
إشارة إليها ولو سلم فيجب أن يكون التعريف حقيقة معينة من الجنس والمقرر أن المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثرة وقوع وإن أراد به العهد الذهني فهو مرادف لما قيل أنه أقضى لحق البلاغة لكونه أدل على فضل الله

وعلى هذه الحيثية جعل الحسنة المعهودة التي هي حسنات كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة
غير قطعية الحصول وإن أراد العهد الخارجي على ما هو بينا فإن الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود لكثرة التداول
حتى كأنها نصب أعينهم لفرط الاحتياج إليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون أقضى لحق البلاغة لما فيه من الإشارة
على هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على ما هو مذهب وهذا أبطل ما ذكره الشارح العلامة من أن تعريف
العهد أقضى لحق البلاغة لما في تعريف الحسنة من معالجتهم لأن الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود فكان تعريفها تعريف العهد على أن هؤلاء الذين يعتقدون أنهم استحقوا
باقتضائهم هذه العظائم من الحسنات لا يشكرون الله تعالى عليها فهم في غاية الخسة اعتقادا وأسوأهم
والملازمة ذلك مع تعريف الجنس إذ ليس في دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لأنه قد يسلم الأولى دون
الثانية ولا في ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فإنه قد يغتفر الأول دون الثاني وأما اللفظ فلأن إذا
في العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ إذا وجاء بخلاف الجنس فإنه اللازم وقوعها من حيث هو
على أنا نقول إنهم إذا ادعوا استحقاقهم واقتضاءهم لجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا أوليا
ولزم من ترك الشكر على الجنس ترك الشكر على المعهود وغيره فيكون أبلغ وأيضا وقوع جنس الحسنة مبني على الاعتبار
دون إفراد ما وأما من حيث الحقيقة فقوله إذا يكون قضاء الأمر مجوعا وإذا فعلت الحسنة إن
الموجبة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر نعم ظهر فساد ما قيل إنه أقضى لحق البلاغة لكونه أبلغ في الإلزام
وأدخل في الإلزام لكونه إشارة إلى حاضر معهود لا يمكنهم إنكاره ولا ما قيل إن القول بكون المراد
الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بأن يجعل كونها معهودة أنها عبارة
عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من
غير تعيين بعض وهذا أظهر ونحو ما ذكر من كونه أقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة إليها أي إلى الحسنة
السيئة بلفظ المضارع مع إن لأن السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل
تنكيرها على تقليلها فإن قلت قد جاء استعمال الماضي مع إذا في السيئة منكرا في قوله تعالى وإذا مس الإنسان
ضر دعانا وفي قوله وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت أما الأول فللنظر على لفظ المس
الذي هو عن نحو التكرر وعلى تنكير الضر المفيد للتقليل وعلى الإنسان المستحق أن يلحقه كل ضر للتنبيه على أن
الضلالات فيتبع بلفظ إذا والماضي على أن مس قدر يسير من الضر لمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع

واما اشك فلان الغير ناسب للانسان المومن المنكر المراد له علمه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى
بجانبه فهو بلفظ اذا والماضي على انه ابتداء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون منظورا به وقد تستعمل ان
في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو
يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلعت لتلك فتقول ان طلع
الصبح وينبغي العمل الفعل كذا في بعض الحواشي ويتجاهل وفيه بحث او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي
لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام
الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض كالتبكيت او الالزام والمبالغة ونحو ذلك
كما فنضرب عنكم الذكر اي افنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا
او للاعراض او مصدرين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر
مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في
هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة
على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال اذ غاية ما يجب مقتضى المقام لا نفي المستعمل
فيه في المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله ولو سمعوا ما استجابوا لكم في الاصنام وبين ان المترجم انه
تنزيله عن عدم الجزم بوقوع الشرط والا فوقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا ينافي ان ما ذكر من كونه كذا
بل في الوهم لانا نقول ان المحال في هذا المقام منزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء
العنان لقصد التبكيت فمن هذا القبيل استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما
آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بلفظ ان على سبيل الفرض
والتقدير ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق
من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فاصبنا على الانكار والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب
غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة

الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون اذ لا شك في حصول القيام قطعا او قوله
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين كلهم او مع بعضهم كثيرا ما يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير
ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله وهو
الآيات الدالة على انه منزل من عند الله ويحتمل ان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم
كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم واستشكل المذكور وارد على
الشرط ما يكون منظورا به فلا يصح استعمال ان لمكان ان الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال
وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول قد يبين ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون
ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي
انه اذا اريد اتيانه بمعنى الماضي على ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من
قبل ونحو ذلك لقوة دلالة كان على المضي لمجرد الحدث المطلق الذي هو مدلول المصدر
الخ فالتحقيق ومنه الا على الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينزغنك من الشيطان نزغ فلا
يعد الكبر انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينزغنك قبل النزغ في الماضي ليس الا ما ذكره
العزل فلا نقد بعد ان ذكر ذلك فيجي فلا ازاد جعل الشرط ماضيا قرر كان وجعل ينزغنك خبر المستقيم
المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا
بعدم ارتيابهم فلنا هو ممكن لانه استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء والتحقيق ان هذا
لا بان في تغليب المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اي الذين لا قطع بارتيابهم من يجوز منهم الارتياب وعدمه
ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع بانتفاء الشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال
المذكور ثم والتغليب يجري في فنون منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة
مشتركة المعنى بينهم على طريق اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب
هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صرفت عمرها في عبادة ربها وكانت من المطيعين
ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون تغليبا للخطاب والغائب بياء الغيبة

لان الغرض ما يعمهم ولفظ الغائب لكونه اسما ظاهرا اكثر في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين
وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم
ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان تغليب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه تغليب على
المؤنث كالقمرين والابوين فتشكل الابوان والقمران من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريق اجرائه على الذكور خاصة
بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت التثنية في المثنى الاتفاق في اللفظ
بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فما يطلق القمران الا على القمرين
او الحسنين لا على الحسن والحسين قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي في شرح المفصل ان عين الشمس
الميزان انهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فلكنه مجاز والجميع
باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة
السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق
اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس
من الملائكة لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل بان ينسب الى الجميع
وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما
كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالخطاب والمعنى عما تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يكون خطابا لغيره عليه السلام باعتبار التغليب لا يمتنع ان يكون في كلام واحد اثنان او اكثر
من غير عطف او تثنية او جمع فانهم وقال تعالى قال اذهب فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا
وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم

جنسا دون

شامل للناس المذكورين على جهة الخطاب اولا والذين من قبلكم المذكورين بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله
اعبدوا فانه مختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بان يطلق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء في
الجمع كالخلق وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا
من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل الذي فيه الحكمة من التوالد
والتناسل فانه كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق
الخطاب لان الانعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم
تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا ذكره الكشاف في المفتاح وغيرهما ولذا قيل ان يذرؤكم
جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب
مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون
اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها ما تأكلون وجعلها ازواجا يبقى ببقائكم
ذريتكم بها وانكم ذكره في التفسير الكبير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما ذكره وجعل الانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيطلق الجميع
كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم يكن نزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه
مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل
الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل من ليفيد الحكم من اول الامر معللا فيجري مجرى البرهان
استغنى الا يكون مما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون
الشرط في الاستقبال متعلق بغيره وهو معنى قولهم حصول الجزاء مترتب على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار
فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط
والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء

مثال

فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل
في المستقبل ويجب ان جملتيها ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه في معنى الاستقبال الدال
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على ما هو كذلك في الشرط فانه متردد في الصدق في الاستقبال
فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تعليقا للشرط بالمعنى وفسادا [illegible] فان النكتة مقتضية للكل
من غير ان تتغير بها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان
تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك معناه وقوله ان لا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه فسينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فما يناسب المقام فنا دليل الجزاء الطلبي
بالجزاء وهم لانه ليس بمتردد في الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا وكثيرا ما يستعمل ان في غير الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما ذكره [illegible]
مقام التأكيد بواو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان
اعلى جاهه لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم
لساكنك البال وقوله اني وان ذهبت [illegible] فقد [illegible]
ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا
كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال
انعقاد اسباب الاشتراء او كون علمه على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا الحكم [illegible]
بعده ما والتفاتها علل الابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكون ما هو للوقوع كالواقع كذلك ان
حيث كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة
في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فانه اصلح من التفاؤل واظهار الرغبة
ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظم
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه حاصلا فلذلك

الطالب

الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على ان الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادة
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق
انتفاء الشرط عند القائلين به لا انه عند انتفاء الشرط يجب انتفاء المشروط لان الشرط عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء فانه
المشروط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا يلزم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو ما دخل عليه ان
واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اخرى [illegible] وكلاهما منتزع من معنى الشرط
ما جعل شرطا عليه كما اذا جعل علامة الاثر ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه
حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي قد يكون ملزوما للجزاء لا لازما
الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها
الثالث انه نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الرابع ان الحكم هو تحريم الاكراه او طلب
الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه لعدم امكان الاكراه
لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الخامس انه
سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب [illegible] منهم لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك
فالمخاطب النبي عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على
سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر
المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي
والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل
واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع ووجه حسنه [illegible]

هذا التعريض يعني اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه
ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على
اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا
النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم [illegible] قد انصفه
حيث عطف تنبيه من يريد المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو
من لطايف الاساليب قد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات قال قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم
اي ان يظفروا بكم يكونوا لكم اعداء فالعداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكونوا انهم [illegible] العداوة
والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط قلت [illegible] وقد علل انه انما [illegible] لفظ الماضي فان قيل
في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض فيه [illegible] على انهم ودوا قبل
كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين [illegible] المضار عندهم
ان يرتد المؤمنين [illegible] العلم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه [illegible]
وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا [illegible] المصادقة [illegible] والكفر بهم لا يكمل [illegible] الشبهة
ما كمل لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهما [illegible] اللزوم بالنسبة
اليها لان ودادتهم كفر المؤمنين ثابتة البتة [illegible] اليهم [illegible] لكونه اقرب الاسباب بالمؤمنين
للمشركين لانه بمادة المجانسة وارتفاع المنافرة [illegible] بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن
فانه يجوز انتفاؤهما [illegible] المصادقة [illegible] بينهم من القرابة والمعارف [illegible] قولهم اذا
ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا [illegible] وان كان ممكنا [illegible] لا ينبغي
ان يعتبر [illegible] قال قلت واذا عطفت شيئا على جواب الشرط [illegible] احدهما ان يتغير وجود
كل من المذكورين بدون الاخر [illegible] جزاء [illegible] ان يتوقف الحصول
على المعطوف عليه [illegible]
واذا استاذنته [illegible]
الثلثة [illegible] وان كان من الضرب الاول لكن في تقييد [illegible] ودادة الكفر بالشرط

فايدة لانها

فايدة لانها [illegible] ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان قلت عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية
[illegible] الطعام انه من الضرب الاول والمراد انها يرد ودادة الكفر [illegible] ولا شك انه
موقوف على الظفر بهم وكذا المراد انه [illegible] اعداء والا فالعداوة [illegible] الظفر والدم [illegible] والاولى ان
الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين دفع كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي [illegible]
فقيل [illegible] المشركين بهم [illegible] فلا عداوة ولا ودادة [illegible] الكفر واما اذا ظفروا بهم [illegible]
مومنين [illegible] العداوة وبسط الايدي والالسن [illegible] ودادة الرد الى الكفر لانا نقول انه انما يصح ان لو
الكتاب الى المشركين [illegible] والنفاق والمذكور في [illegible] الكتاب [illegible]
اصحاب [illegible] الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بفرض حصول مضمون الشرط في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة صاحب المفتاح
وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع الاكرام
بالامتناع [illegible] اشكال لان [illegible] المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط [illegible]
المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط [illegible] وحمل واحد منهما [illegible] معنى من الجمع
عليه بانه [illegible] اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع الاكرام بامتناع ما امتنع
من المجيء والاولى انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع
من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه [illegible] وهذا معنى لطيف في كلام السكاكي [illegible]
العبارة ونقل من المهرة [illegible] في كتابه [illegible] لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي [illegible]
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء [illegible] لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع
الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي
اثبات وبالعكس [illegible] لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب [illegible]

سبب والمسبب فقد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فحينئذ انتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب لا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم
من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لانتفاء الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
كلو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا كلو كان لي مال لحججت او غيرهما كلو كان النهار
موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا
قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولك
لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولك لكنه ليس بانسان لا ينتج
انه ليس بحيوان هذا ما ذكره وجاء من الخلل ان هذه غيرهم بالعذول وكلهم فنقول ليس معنى قولهم لو لامتناع
الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى ان قولهم لو لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر
لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك وبهذا على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض
ما ترتب في المثل وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فاين طرق ارباب المعقول فهم جعلوا الوضع وكذا ادلة للاستدلال
والاستدلال لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا يقع عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم

باشتقاء الاول

بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء
الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة
اكثر لكنه قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد ولهذا اعترض الشيخ المحقق واستبعد انما اوردت ما هو
من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وذكر في حاشية الاسمي قال قبل لا يصح ما ذكره من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي
اثبات وهو انما يسدل ان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلت قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيضه ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين كقولك ان اهنتني لا اغضب عليك او منفيين كقولك
لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين كقوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله وكقولك لو لم تكرمني لا اغضب عليك فهذه الامثلة اذا دل فيها على لزوم وجود الجزاء انتفاء الشرط
مع استبعاد لزومه لوجوده علم عدمه بهذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل في النفي لو لا ايضا كقوله لو
اكرمك اياي لا اغضب عليك يعني اني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في
هذا بين لولا ولو الداخل على النفي فان قيل ما الحاجة ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا مع ثبوت
النفي المرتبط بالاكرام قلنا لا نفي على اصلها لان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك
من قبل ذكر الشرط والا لكان تعبيره بالشرط تكرارا الا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك كان الاكرام مرتبطا بالمجيء وكيف
نعم قطعا بان المعنى في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما لم
يدخل في لزوم شيء لفظا او ثبوته لتركيب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وهذا الذي ذكره الشيخ ذم ابي الحاجب
انه مستثنى في جانب الجزاء بالمثبت المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اغضب
عليك ان يقدر انتفاء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فلا يجوز في نحو لو لم يخف الله لم يعصه

وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابت وكذا العدم
انتفاء الانتفاء المرتبط بعدم الاكرام ثابت [illegible]

فليتعجب ان ليس الغرض حصر كون العدم الخوف الموجب عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان انتفاءه بالغير صح

[illegible]

نفي العصيان مطلقا فظهر ان ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ونفيا فنفي وجوابهم ان اعتبر الارتباط
بالشرط فيه نفهم الجزاء فيحكم المخلوا مثلي لا تثبت على كل شيء مرتبطا باء فلا ان المنفي علم بل
معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون استناده بانتفاء الغير
ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف فان لم يعتبر بل اعتبر في الحلافه فلزم العموم في هذه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فنقول انه في صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد والجواب بانها
مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما تنتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهو اغلط
لان لفظ لو لم يستعمل في منتج الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى
فيه نقيض التالي وكيف يصح ان يعتبر في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج وأي
فائدة تكون في ذلك مع ان كيف القياس لا يحصل النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة
نعم العبد صهيب بمعنى ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كما
ذكر واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض
عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لا يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولا يلزم
من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب
انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كان اختيارا بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ودام بهم وهو كما
في لا خير في فلان لو كان فيه قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس
خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو
جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء
الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول الى المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذ لم يكن لم [illegible]
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول في
والاستقبال ينافي الماضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل

لانه لا يصح التركيب اقتضاء غيره ولو سلم [illegible] الصحيح بعضه والنقيض للنتيجة ص

في المستقبل

بالعقل

في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانه ابا رجل الا من يجهم القيد ولو
وقال ابو العلاء ولو دفنت في وسط الهام [illegible]
بغداد وشوق ركابيه [illegible]
ماء وجله [illegible] امره حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المنقطع بالانتفاء فرضا المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لا امكان في
ارادتهم استمرار فعل الخير منه على ما تستصوبون وانه كلما عن لهم رأي فأراد كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر
كما في قوله الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى
حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف وحقيقته انزال الهوان
والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله فيهم بلاياه النازلة بهم متجددة وقتا فوقتا وكثيرة حالا
في الاول فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الامتناعي فلا يكون المعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع
استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن
طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة لكن الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة وهو خلاف ما يفهم من الكلام
لان المضارع يفيد الاستمرار [illegible] على انا نفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فقلنا الظاهر هو
الاول ولكن [illegible] وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي
ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام
والتأكيد فاذا دخل عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي ودوامه لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله
وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده ولان قولنا ما زيد ضربت وما زيد ضربته [illegible] الاختصاص
النفي لا لنفي الاختصاص مع انه يدخل حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا انظار في كلامهم ودخولها
على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلعم او لكل من تتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا
اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن
لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بمنزلة

موقوفون ص

[illegible]

الماضي المحقق الوقوع فهذه كان الظاهر فيه المستقبل لانها انما يكون في غالب الامر لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل
لو واذ وهما مختصان بالماضي وفي كان المناسب ان يقال لو رايت لكن عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من
لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب لمحمد
ولو للتمني فلا اشكال ولا لو للتمني في طرف المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز في
نحو الايضاح وغيره وقوعه في الحال والاستقبال بعد ها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي
قول الجمهور واما الكوفيون فجاز ان يتبين كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما على
ما نكرة موصوفة يود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يوده الذين كفروا كقوله وشيئا
النفس في النظم وربما هنا للتقليل النسبة بحيث انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا
ذلك واجد ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على
المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم
لاني بها بلفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما في حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان حسنا سديدا ثم
زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فقوله يود معناه هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله للتنزيل يعني ان صورة رؤية الكفار موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم عند ربهم ونحو ذلك كما قال
الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على
القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الذي من شانه ان يشاهد وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامع ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك هو في الكلام كثير وقد يكون ذلك في
المضارع الدال على ان الفعل من شانه ان يتجدد فيكون ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يراد به الوقوع في الجملة
كما تقول انما يفعل هو ... [illegible] لا ... [illegible] اسم لم يعرف للعدول من عدم الثبوت ... الجملة الاسمية
الاسمية كقولك هو ... [illegible] ... ثبات المؤمنين واستمرارها لا انه هو والمجهول

الاصل فلا يتم الا في ضمير الشبهة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليه التعريف كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر ولتفخيم الحال نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف ... بل ضرب رجل فتقول بضرب تقابلا للمتكلم وضرب المخاطب
كنت فلم ... وهو للتمييز للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال
الشيخ واعلم ان المسند اليه لا يكون نكرة نحو رجل في البيت كما ... فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء فلم يقع مثلا ... لفسخ في كلام العرب نحو قولهم ... مكسور ... او قوله يكون فرادى وسواء
من باب القلب على ما ذكره ... اذا ... انه لم يوجد ان يكون المبتدأ نكرة والاسم ... مسوغ يجوز ذلك
وكم درهم مالك كذا انه ماذا ... الخ ان يكون المعنى ... الذي ... وجوازه في ذلك باب اسم الاشارة
مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل المصنف على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع مثلا بوجهين الاول ان الاصل في
ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعروف
فالمناسب الاصل مستفيد من العقل ... ان العلم بحكم فلا يصح ان يستلزم جواز حكم العقل في ذلك الشيء بذلك الحكم جواز
حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لا بمعنى الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلا الوجهين في غاية الضعف اما الاول
فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم
على الشيء انما يستلزم العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعروف غلط لما مر في تعريف المسند
ولان ما ذكره في تقريره يحتمل انما يدل على الاستبعاد دون ما عرفه والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه
لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما ولا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على
الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة
كغلام رجل او الوصف كرجل عالم فليكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب
زيادة الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع والشيوع في الفعل لا باعتبار ما يحتمل من
المفهوم والحال تقييده والوصف في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه ونحن نقول لو كان ان اراد الشيوع
باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول لا بمعنى ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون
الوصف نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق والحمل على كل فرد من افراد غير
من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاء زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب

وغيره وكذا اطلب زيدا يحتمل ان يكون من جهة النسب وغيرها في الحال والتميز وجميع المعمولات كتقييد الامر به ثم
قولنا فرس بقرينة شديد بالوصف واما تركه اي ترك تقييد المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في
ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحد طرق
التعريف بهذه الاشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كلام المسند اليه
نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم باحد طرق التعريف ذكر الاخر ان الحكم عليه بكونه معلوما
للسامع باحد طرق التعريف سواء اتحد الطرفان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق
فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو
انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف الصفة فباعتبار معنى اي شعري الان مثل شعري فيما كان او المعروف
المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه
بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد غني فقد سمعته تمام الاسناد فهو ظاهر التغاير لفظا ومعنى والافراد
لزيد وهذا اخبر من تركيب بل او لازم حكم كذلك يطلق عليه حكما اي لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له
باحد طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا
للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به
والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر وقياسا لان السامع قد علم امرين لكن لا يجوز
ان يكونا متحدين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك
وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريفه العهد او الجنس وفي هذا اشعار بما سيجيء من
بحث القصر وما وردت تعريف العهد قول الشاعر فان يكونوا برأي من صبابة كان من نفر الشاعر
اي الاخر بعينه ان الشاعر لغاية وانا مستيان معنى ان هذا ذاك فهذا الفرق بينهما بجواز
اضافة الكناية بمثل منهما حسب اتفاقهما في الافراد ويجوز ان يكون المعنى فهذا الذي عرفته بالكناية المرجع على
كل حال ولم يرد ان الحي من اي انه فقد في غاية من يتبع له التنكير والمذكور في نفي الكتاب ان تعريف المسند
ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه
وبهذا الشرح لفظ الايضاح لكن قوله باحد معلوم على اخر مثله يا بعد ذكر على انه يجب معلومية الطرفين سواء
كان التعريف بالاضافة او غيرها وقد يؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول

غلام زيد الا للغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين
المعرفة والنكرة ثم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكثرة الكلام فلفظ
الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه
فالظاهر ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف
المخاطب اصلا وعكسها اي وتحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقديم
انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فايهما يجوز
ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو
كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدأ وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال
ويجعل خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت
زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح
زيد اخوك وهذا ممتنع في قولنا رايت اسود غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في
بيت السقط يجوز فيه انعكس مادة ان الصواب مادة نفس لان السامع يعرف له امه وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه
يطلب منه التعيين وتقول من المنطلق فقلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
الكشاف في قوله تعالى وادلكم بهم المنطلق انه اذا انطلق ان ان تاخر اهل بلدك نابت ثم استخرجت
من هو فقيل زيد التائب يطل نظره وقس على ماذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس
قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او
مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اي الكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو

ولا تفاوت بينهما في ما نحن فيه من افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان جعلناه كونها
في المقام الخطابي للاستغراق وكثيرا ما يقال ان اللام الجنسي ح ... ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو
ومثله قولنا انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا هو جنس الامير وعمرا جنس الشجاع
بمعنى انه في الخارج عين ذلك المفهوم المتحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل الامر المميز في الوجود الا ان بحث
الا فرد ... لانه لا يصدق جنس الامير والشجاع على غيرهما فيصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت انما
جاز تعريف الخبر المنكر كقولنا زيد انسان او قائم فلا نسلم انما يجيء في الوجود ظنا ان لا يصدق الانسان والقائم
على غير زيد فقد فرده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم منه انحصار
مثلا الانسان في جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على
لا امتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فان ما ذكر ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على
الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكريم هو التقوى والامير زيد او لا نحو والامير الشجاع ان لا الخبر
والامير هو الوزير او غلام زيد او كان غير ... فلا ... الشجاع ... ان اريد والنفوسيين في امر التقوى والكرم الخ
والامام في قولنا زيد الجنس في تحقق ... واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن
يمكن تحقق واحد منه في الخبر بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بالتقوى وهو
القياس فلنا ... فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في المسند يفيد قصر الجنس على الاتصاف بالمسند
... لان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصده
الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس في الجنس المقصور فقد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد
يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او غيره ذلك نحو قولنا في القصر حقيقة
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا تفي امرأة وهو الواهب الف قنطار
قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فهو عليه هبة المائة من الابل
كونها في حال مخاضا او حال عشار لا هبة الابل مطلقا في اي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل
او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد ههنا الى جنس مخصوص في الهبة
انه بمنزلة النوع للماهية لمخصوصة ان بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز
وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه الحبيبة في الدنيا الا انت

حبيبا في انت الشجاع ولا ان المراد بكتاب الله مثل قوله تعالى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولك
انت الشجاع بمعنى ان المهم المعتبر مثل الظلم الذي انما ... كما لا تكمل في غيرك في جنسه بل المراد ان المحبة منك
بكليتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبتي فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود
الا ان ههنا قصر الحبيبة لان المعنى ان المحبة بكليتها مقصورة عليك ولم يتمه على محبة واحدة من محبتك
ولا يتصور ذلك في زيد المنطلق اذ لا وجه للحبيبة فيه ولو قلت زيد المنطلق في ما تقدم ان المراد منه
ان الحبيب منه ما قصدك ... فيه معنى الحبيبة في قولنا انت الحبيب فقوله قريب بما تقدم ... القصر
القصر كما في قول الخنساء ... اذا قبح البكاء ... قبيل رايت بكاك الحسن الجميلا فانها لم ترد
قصر الحسن على بكائه لانه يلزم من ... والاخر على جوابا لتوله اذا قبح البكاء ... قبيل اذا سمع
في قولها اذا قبح البكاء على قتيل لم يكن الا بكاك ... ما لا يخفى على من له تدبر باساليب الكلام الظهور ان القول
ان يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من حكم البكاء المستحسن كما في قول العبري وما الاهتمام بكل ... الاحسن
ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون للقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا بكاء غيره الا انه
على خلاف الاظهر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المسند بالخبر اي بالخبر التنكير والا كان فيه وقد قال حسان
وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر
معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في الموصول ... لا يكون للجنس فكيف يجعل التعريف باعتبار الجنس
للقصر قلنا قد سبق ان اللام في الموصول انما هي للعهد وباقي الكلام فيه صفة فرد وكذا المعنى
الذي يشتمل عليه فيكون في الفصل وانما في حكم القصر بالذات اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما
تعين فيه العهد والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق بمعنى المبتدأ او الخبر فلا يعرف احدهما بعدم
الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك لان اصل المضاف معهود كما هو المعنى
الاضافة ومثله الاضمار وكما في التعريف الاضافة وقيل الاسم يشتمل على الابتداء او الخبر للنسبة
على الذات والصفة المعتبرة الجزئية اضافتها الى ما اضيفت اليه ... مما يليق بالمبتدأ ان يكون منطوقا به
اولا بان يكون مسندا اليه وباعتبار المعنى وليس الخبر بان يكون منطوقا به ثانيا بان يكون مسندا او مبنيا به المعنى
والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخصي المنزل منزلة الصفة ما صدق عليه الاسم فالصفة قد جعلت دالة

كون المسند جملة

على الذات ومسند اليها والاسم حيث لا دلالة له على تجدد ومسند او قد يستعمل في الوهم ان تاويل زيد بعد ما ضرب نحو الاكرام
ما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الجزء ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج
اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك التخصيص بعينه وانما الجهل عنده هو انتسابه بكونه صاحب الاسم
وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزء في
الحملي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بما يصح حمله وان كان في الواقع مخبرا عن شخص واما كونه اي المسند
جملة فقد فهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه
ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ و
وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والتفضيل لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من
الاخبار والانشاء الا ترى ان الظرف في نحو ازيد عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه
وزيد كانه الاسد وكم من الرجال زيد من احد التوابع ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف
فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والجزء السببي نحو زيد
الوصف الذي يكون بحال ما هو سبب للموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هنا سبب من ذلك ان
بعيد فيه لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى غيره وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح
هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر في ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلم ان التخصيص
التقوي ما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق
اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة
له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع
من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان

نحو ازيد عندك

ذكر ظرف

ذلك يكون مجرد تاكيد الاعلام في التقوي ولا الحكم فيه على فعل نحو زيد ضرب وزيد مر به وما اشبه ذلك فان قلت
هيهات انه انما يتم في الجملة الواقعة خبرا عن غير الانسان لتسهيل امره ولكن واحد امتثال الكثرة كان ينبغي ان يتعرض
لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما يفيد التخصيص فان المسند فيها
جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي فرادته تكرر الاسناد وكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص
اولا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بهذا حيث ذكر في نحو
زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم وانه خبر لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انا ان ليس التخصيص الا لكبراء التاكيد وهذا اظهر في ما ذكره
العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت
اصل الفعل ودفع تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة
الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك لقصد التخصيص جملة
واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل
على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج
ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني
درهم فعند التردد يحمل عليه اولى وقيل الاصح ان المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لا سيما
المفرد في الاعراب على ان الاضافة هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار انه ثابت فيها او مستقر لا
ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف غير الجملة بالفعل
قصدا الى ان الخبر هو الظرف وهو مع الفاعل الذي يكون المقدر فعلا لا جملة لكن لو قصد
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يكون في التقدير جملة لا مفردا
وفي لا معنى لعبارة المصنف اصلا الا ان فيها فوائد لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة
الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفيه ما فيه لان الظرف في ذلك المقام سبب مفرد لا جملة
فكان ينبغي ان يقول لان الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم
المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير
الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي

تاخير المسند

تقديم المسند

نحو الدنيا فاعرفي بان المسند هو الظرف فانه في والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء المجرور اعني الغير
الراجع الى محمود الخبر وجوابه ان المراد عدم القول بمقصورية الاتصاف بين محمود الخبر او على الحصول فيها الايجابي
على الاتصاف بغير محمود الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان القول بمقصورية
عدم الحصول او الكينونة في محمود الخبر لا بنفي وذهب على عدم الحصول في محمود الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا
غير حقيقي وكذا في قوله لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بلى وديني مقصور على
الاتصاف بلى لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم عن كون علي مقصورا على الاتصاف بل ان لا يتجاوزه الى غيره
اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول على هذا انظر فيه مد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم الضلال دونكم
دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان
غيره لا يكون قائما فليتدبر على ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب ما يقتضيه الخطاب بناء على
اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلام
لان المقصود ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب انه يكون غير حقيقي والمعتبر مقابلة القرآن بما هو
كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة محمود الخمر محمود الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر
الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى اجل من الدهر وقعيده لو ان معشار جوده على البر كان البر اندى من البحر فانه
لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت لا خبر فهذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ
نكرة غير مختصة كقولنا في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كان قائل

فانه ينبغي

فانه ينبغي نكرة تقدم الحكم عليه كقولنا في الدار رجل وشرط ان يكون الفصل الخبر ظرفا فلا يصح كقولنا قائم رجل الا
بان يجوز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بالمتبدأ بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولا نعم التشعبي اي التفرد
ما لم يتبين انه خبرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد
كقوله في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص فوروده ان التخصيص المحصل
للابتداء حصول الحكم وقد قالوا ان الحكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الحاجب وهو
ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت
كقولك رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل كقولك سعدت بغرة وجهك
الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة تشرق الدنيا
المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه لتشرق من الاشراق بمعنى صار مضيئا و
فاعله هو الدنيا والتقدير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي بصيرورة
الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف
اي في الدنيا او مفعول على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية
المعتصم بالله والقمر وما يتضمن تقديم المسند تضمنه للاستفهام كقولك كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم
كقوله عليه من الرحمن ما يستحقه واجلها المتقدم اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الحمد دون الاله
واما الثاني فلان الاهمية لسبب اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل لها على ما مر في تقديم المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا للتقديم
المسند من ان المراد من الجملة افادة التجدد كقولك عرف زيد وذكر المتقدم لانه كلام غير منضبط وانما يكال
وليتمكل على نوع اختلال وذلك لانه قال اذا كان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند
فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي قوله في الدرجة الاولى احترازا عن نحو ما
عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة
عوده ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا
الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا يسند الى خبر المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ

لكونه مبتدأ المسند على ان المسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ضمير المبتدأ انتفى فينعقد بينهما حكم

كان غالبا خبر المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا لضمير مرفوع ذلك الضمير للمبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا

ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وبهذا يخرج الاشكال فيه

وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني كما عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذ كان لا تم

المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصلح الاخراج عنها بقوله في الدرجة الاولى وكان الى الفعل

في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهو ليس الا انها فت ويمكن ان يكون يجاب عن الاول

في كونه يعرف قلته اسناده من رتبة التقدم والتأخر اولا اسناده عرف الى زيد بطريق القصد

اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممتنع وثانيهما اسناده الى ضمير زيد وثانيها اسناده الى زيد بطريق

الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستلزم عرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول

على الثاني فلان الاسناد دليه الحقيقي قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك

ان ضمير الشأن على انه يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله كما تحقق الفعل يسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم

اذا تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلام هنا صريح في

ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ متقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام

وكلامه في كتب نحوه كالمطول ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم

على اسناده الى الضمير وان الى المبتدأ بطريق الالتزام هو توسط الضمير فلا تنافي فالمدار ان احد الامرين لازم

اما لا استلزام كلام الشافعي واما افتقاد التوالي الاساسية المتقدمة لان قوله من جهة ذلك الضمير الى المبتدأ

ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فهذا ينافي لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا انما الخ

عبارة عن اسناده غيره كان مع الاسنادين الاخرين فلعله ذكر ان بانه لما كان اول الاسانيد في هذه

الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه هو المبتدأ فالاسناد متقدم على الفعل كانت

هذه الامثلة خارجة عن قوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى

فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل

فيه لا يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصح تعليلا للاخراج عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة

الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون

فقف

لئن الكلام

لئن الكلام بمعزل عن هذا المقام اصلا وانما الصالح لذكره ما اورده في كتبه النحوية فانه الذي يدل على ان اسناد

الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض شراح كتابنا هذا شرح المفتاح ووقع بان كون النحو

وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه نقض الشارح المناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما

فقيل الحدود وهوان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة

الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي

بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله مرفوع المبتدأ الى نفسه

محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وفيه انما

هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح والحكمي ان ... يدفع الشارح قد حكى الاسانيد

الثلثة والظاهر انه اراد بالاسناد الاخير ما يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الذي بعينه ذكره

وان اراد بالاسناد الثاني على الحكم وان غاير الاسناد الفعل بتوسط الضمير فلا بد من بيان كيفية تقدمه على

الاسناد بتوسط الضمير كما يشير به قوله اذ كان متضمنا لضميره مرفوع ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه

الاشكال وفيه الجملة ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بالا بكونه بلا واسطة

ومن العجيب انه لم يتبع ما ضح من كلام الشارح ولم يتنبه لما فهم من اللفظ ولم يتدبر في تحقيق مقصود السكاكي

من هذا المقال ولم يرد الا كلمة ضبطها ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فائدة لما كان عند المناظرة وتقنينا

ما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة

فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان كونه من عطف بغير التجدد والى

كونه في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت

وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين

مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد

بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ كما زعم الشارح لان قوله في كتب

النحو مرفوع المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعد الا ان المبتدأ لكونه مبتدأ المسند اليه في

غير اسناد الخبر الظاهر ان ما يقتضيه انما هو الخبر لا غيره وما في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ

فباعتبار انه مسند الى الخبر الذي هو عبارة عنه وانه كثيرا ما يقال الفعل في نحوه المتصل فعل الى آخره

اى ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس كذلك لانا عرفت ان الاسناد واحد وهو نسبة الشيء
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يحصل لاهل العربية امر لفظى مسند اليه والاخر مسند
فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد مختص لا يتبع الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور ونحوه كما قال
الى زيد فقام وان الاسناد معنوي ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا
ههنا من زيادة اعتبار ما في سبق اى ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه
لجعله التزاما مع انه المتبني على كنته وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فقط مع انه خبر من الاسناد …
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد في اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى
المبتدأ وهو اما لم يقل احد ولم يحك اليه فرد وقد كان قلت فقد ظهر بما ذكرت ان ليس مراد السكاكي
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك
وكلام المعاني غير واف بتمام المقصود فلا يكون في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي كتبي …
مع التوضيح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة
الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء افرد بالاسناد الى الضمير العائد اليه فاسناد الى ذلك الشيء في
المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير
وهذا كما اذا … في نحو زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا
مع انه تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى ايضا يدل على ما ذكره فالاعتبار الثاني هو اسناد الجزء الذي
هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستند حقيقة الى المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله من حرف المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار
الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وهو كونه محكوما عليه لا يتوقف على شيء
اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه لا يكون الا باعتبار تضمن الجزء الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون
الجزء متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له من قبل ذاته فهذا الاعتبار ثابت اذا كان متضمنا للضمير
من قبل ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الجزء الى نفسه ان كان الجزء متضمنا للضمير … مسندا اليه
لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله من قبل ذلك الضمير اليه ثانيا

هو الاعتبار

هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وهو الى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول …
وفي كلام السكاكي كلام الشارح نفي ولا افضح الا … على الوجه المستبع … كما زعم واما
الثاني فهو ان منع كلام اعلم انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يكون المسند اليه … ذلك الجملة
فعلا وتقديم ذلك الفعل المشتمل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يفضي الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد
اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
في جميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والا فرد
بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف فيفيد من اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة اسناده الى ما هو عبارة عنه فانه   بتوسط الضمير
في الدرجة الثانية والتقوى الذي في افادة التجدد تقديم الفعل المشتمل على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في
قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف في حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة
الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه وعلى ما ذكرنا اشار بقوله التقوى وهذا … الاعتراض على نحو زيد عرف انما
عرف وانه عرفت بما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد ولا … تنبيه كثير مما ذكرنا في هذا الباب
يجري في باب المسند والذي قبله … في باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف في غيرهما من التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير لان ما ذكر لان بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه يختص بالمسند اذ   المسند
كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما قال من انه اشارة الى ان
جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف بالحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في
البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كلها فيما غايرهما فانه
يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل**   احوال متعلقات الفعل
قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن
اراد ان يشير الى تفصيل البعض منها لاختصاصها بنوع من مزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع
المفعول كالفعل مع الفاعل ان الغرض من ذكره معه افادة تلبسه به … والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل

مع كل منهما يعرف بالتامل لافادة تلبسه اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما نيرفان بان تلبسه بالفاعل من جهة
وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن غير ابهم ان المراد بالمفعول به لان هذا انبه كذه
وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكره مع الفعل افادة تلبسه بها من
جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل
والمفعول معه عبثا بل العبارة في ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على
مجرد وجود الفعل الاتري انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه
بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع
الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منها ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتبقى غرض المتكلم الاتري
انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم
الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان
الغرض اثبات العلم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه
بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ولم يجعل مطلق العلم
كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام

ان المقصد

ان المقصد في ذرود آخر مع غير المنية فيها ترجيح لاحد المتساويين بلا مرجح ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون
للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا الى نحو فلان يعطي بمعنى فلان يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم
اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك في المقام الخطابي اي الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل
الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فهو بمنزلة الحقيقة في ان حملها في المقام الخطابي على الاستغراق
الاعطاآت وشمولها افرادها فرارا من ترجيح احد المتساويين بلا مرجح لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول الاتفاق المنافاة اذ الاطلاق من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود منه
في دلالة الكلام وانما المنافي التعميم بحسب اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والغرض واضح ثم المذكور في
شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد
يفيد الاكتفاء بالقصر بل يجعل غير حاتم منزلة العدم الا ترى في قولنا فلان يعطي هو يعطي لا غيره وهو يوجد
الاعطاء لا غيره وهذا القصر قرينة ما فيها من ان ما ذكره من الجعل مما يشبه نقل الافعال ثم اذا اعطى
التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره يوجد الا اعطاء اعطاء ما لانه لا يوجد غير الاعطاء فما يدعيه
هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وكتبته ما ذكرنا فليكن فقط عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو
سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا الى منازعته
الى الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وفي ملتزم الملازم للعالم فهذا الفرض لا يوجد فيما ذكرنا وطاعة المعتز ... وبرهان فقط ... علم ان الاطلاق ... الاستغراق
... عطف على المفتاح المنصوب قبله اي فلا يجدوا اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة له منازعا

وسماع اخباره لا لانه ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار حدا ... فقاد بالغير بالكل

ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية

ولا يخفى ان يجوز في هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله

يكفي فيها ان يكون ذو غيره ... الى المنزه بالفضائل والا ... وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول

مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير

بحسب القرائن الدالة على تعيين المقدر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول

لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص بعض افراد الفعل او عمومها

من غير اعتبار التعلق بمفعول الحيثية بل المفعول لا يحتاج الى الذات المقصودة كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة

مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء من غير نظر الى المفعول وفلان يعطي في حضرته يفعل كل اعطاء من غير اعتبار

للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرق بينهما في الوجود فلا تلازم

بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اي وجود القرينة

اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه

ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم

لهداكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا

جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك كقوله الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة

الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا

لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر

في نفس السامع ويأنس به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير

تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة

تعلقها به على ما ذهب اليه صاحب المفتاح من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت

تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب

كتعلقها ببكاء الدم فهذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء

التفكري لانه اراد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير

خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر

فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر

فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز

ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من

قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لانه يحتمل ان يريد انه ضعفت عينه حتى

لم يبق فيها مادة الدمع فصرت ابكي بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا اعني

من باب التنازع مثل ضربني واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول

ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري يرد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس

الا استغراق الفكر والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه من الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء

الحقيقي بحيث يحصل منه بكاء التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتأمل

وما يحذف فيه المفعول لا بواسطة البيان بعد الابهام ... بالقيام قال ...

نفسه اي المراد بالقيام ... واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم

ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث

تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها

بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا

من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى

العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان

الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فحذف كي لا يتوهم السامع هذا الوهم ويتصور في نفسه

من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه

يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل

على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان الضمير كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك

في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب

في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده فيفوت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل

لكمال العناية بهم وجيران المنزل لو دلا جل ان المعنى بعينه عكس في الرفقة قوله وما اصح لا رفيه لشمول التباين لكن
اصابت للافادة اعني الفعل الاول نحو بلغنا التسيم والحيثية غير ان الغرض الضمني في المعنى على التسيم نحو كما لكمال
العناية به كما لا في الارتضاء ويجوز ان يكون السبب ما صرح بنفسه في المفعول في بيت البحتري كما هو اجود المعروض
بطلب مثل الاقتصار الى المبالغة التي تأدب بها لان طلب المثل كما لا يجابه من التسيم الى يجوز بناء على ان العاقل لا يطلب
الا ما يجوز وجوده وانتفاء هذا الحذف بيان بعد الابهام واما التسيم في المفعول في الاقتصار كذا كل كلام
منكسا يدعو ان كل الاحد يزيده ان المقام مقام المبالغة وهو التسيم وان الحكم لا يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاقتصار وعليه ان التي حذف المفعول التسيم والاقتصار والله يدعو الى دار السلام
اي جميع العباد كلهم لان الدعوة في الجنة مع التكليف كما في كنز الهداية على الطريق المستقيم الموصل اليها
تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني لكنها وجها ان
احتمال ان يكون الفعل قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن المثال الذي في [illegible] ان القصد في هذا المقام الى المفعول
فان يكون المثال هذا الكلام ما تعلق بعينه الحكم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح مثالا بعض
ومنع جعله التنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول وما يحتمل الحذف التسيم في غير المفعول قوله تعالى لكن
لستين دين على كل اصل يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة لتلاؤم الكلام وههنا كتب [illegible] ان
ما جعل الحذف فيه التسيم والاقتصار انما هو قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن ودفع ذلك
القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتسيم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف في الافعال ولا ترجيح التسيم
والحكم ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاقتصار كما
ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاقتصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما قيل ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد
الاقتصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص لمجرد الاقتصار نحو اصغيت
اليه اي اذني وعليه قوله ارني انظر اليك اي ذاتك فقد وقفت على هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول
كقوله يوم الكل الاحد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو
ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فلا يوهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف
المقصود فمنع ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاقتصار اذ لو ذكر لا اقتصار لا مكان ان يقال

يوم الكل الاحد

يوم الكل الاحد من يجوزه العقل والعرف لا بهام ايا فقلت اولا انه تعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود ما لا دلالة
للفظ الكتاب عليه وثانيا بان الحذف فيه انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم ذلك
التعرض لما ذكره اختصاصي بالحذف انما هو في دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك لا التعميم غير مناسب فذلك
ان هذا ان التعميم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام بما تفيده التعميم والاستغراق حقيقية اذ
الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاقتصار ومن الحذف لمجرد
الاقتصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين
اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى
مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل
هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقولك الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
لكنه لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما
تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس
يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف في ان حذف
المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان السقي
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم
ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب
المفتاح الى انه لمجرد الاقتصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة
في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس
بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام
الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاميهما واما الرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل
اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع
ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لكان لرعاية الفواصل

لظهور المحذوف منه والذاكر اي الذي يتذكر او الذاكرات اي [illegible] وأما للاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت
منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة وأما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه
او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز باب [illegible] والحذف لتعينه ولان الغرض
هو ذكر المتعدي به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك
عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت
لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول
لتأكيده زيدا عرفت وحده وكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقتصر على قوله لرد الخطأ لا في التعيين
ليشمل [illegible] القصر بنوعيه [illegible] ونحو ذلك زيدا اكرم وعمرا [illegible] فان اعتبار رد الخطأ
لا يخلو عن [illegible] ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما
لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص [illegible] ولا غيره ينفي [illegible] ان التقديم [illegible] التخصيص [illegible] ان ما زيدا ضربت
ولا غيره [illegible] التقديم [illegible] الاختصاص [illegible]
لم واما الثاني فلان مفهوم الكلام [illegible] في الضرب [illegible] الاكرام [illegible]
[illegible] زيدا [illegible] واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل
المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته
يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا [illegible] ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو [illegible] في الاختصاص
قولنا زيدا عرفت [illegible] المنبه للتأكيد ونعلم ان ليس التقوي والتخصيص الا التأكيد [illegible]
التأكيد [illegible] قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون [illegible]
في افادة الاختصاص [illegible] في المفتاح بان [illegible] المحذوف والتقدير اياي ارهبوا
فارهبون [illegible] المفارقة بان [illegible] المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف [illegible] التخصيص لان الغرض
منه [illegible] الفعل [illegible] واما قراءة من قرأ واما ثمود بالنصب فاهديناهم [illegible]

فاهديناهم والفاء في فاهديناهم جواب شرط محذوف [illegible] ان ارض واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في
ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كما في الكشاف
في جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط [illegible] تقديره هو الجزاء اي فاعبدوا فكانه هو [illegible]
[illegible] الشرط المحذوف [illegible] ان ارض واسعة فان لم
تخلصوا [illegible] جزاء الشرط [illegible] وقد وقع في بعض النسخ واما نحو
واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل [illegible] اما فهدينا ثمود [illegible]
بين اما والفاء [illegible] المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم [illegible]
[illegible] قيام زيد [illegible] في الجزاء [illegible]
[illegible] الملزوم الذي هو الشرط [illegible] الفاء [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] لزوم القيام لزيد [illegible]
[illegible] الملزوم [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] الجزاء [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] ابتداء الكلام ولذا [illegible]
[illegible] المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات [illegible]
الفاء [illegible] التقديم [illegible] التخصيص [illegible]
ونظير ذلك [illegible] التقديم ليس للتخصيص [illegible] ليس الغرض [illegible] اما هديناهم [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
[illegible] ان زيدا [illegible] لا فعلت [illegible]
واما [illegible] وليس فيه [illegible] تخصيص [illegible] الاكرام والاهانة وكذلك
اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا
سائر المعمولات [illegible] والتخصيص [illegible]
التقديم غالبا [illegible] ان التخصيص [illegible] الاختصاص [illegible] لازم للتقديم [illegible]
[illegible] غالبا [illegible] غالبا [illegible]

التقديم فقد يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر
او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال
الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك مما
لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ابن الاثير في المثل السائر ذكر ان التقديم
في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص
قال الزمخشري (ولهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص (يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة) وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره ... ما ذكروا من التخصيص في ... ان
المفعول بلا واسطة نحو زيدا عرفت والذي بواسطة نحو بزيد مررت ... وفي الظرف ايضا ... ذلك
وهذا السقط ما ذكروا لا حاجة الى التقديم فيه كما ... احمد اياك نعبد للاهتمام ولا دليل على ... كم
لان التقديم ... التخصيص دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص والى
ذلك اشار بقوله (ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص) اي بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولتخيلهم
ان يكفي التقديم صغروا امره في نفوسهم وهونوا الخطب فيه حتى انك لترى اكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف
في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى في الكلام وفيه نظر
(ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام (واورد
اقرا باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما تجب رعايته (واجيب بان الاهم فيه القراءة) لانها
اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم (وبانه) اي باسم ربك (متعلق باقرا الثاني
اي هو مفعول اقرا الذي بعده (ومعنى) اقرا (الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي
اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى (كذا في المفتاح) ووجه ثالث ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني

لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم باعتبار نفسه

تعلق المفعول

تعلق المفعول به دخول الباء الدالة على التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن
ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا
القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به والاحسن ما في الكشاف
الصحيح وهو ان التسمية في السورة كلها باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله
(وتقديم بعض معمولاته) اي معمولات الفعل (على بعض لان اصله) اي اصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر
(ولا مقتضى للعدول عنه) اي عن ذلك الاصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة
تفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما شيء (والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما) فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية
وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب التفصيل فقيل ان الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف الجر ثم الذي بواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل في التمييز ان
يعقب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل
او البيان (او لان ذكره) اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (اهم) جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم
وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه فكلام المفتاح ههنا موافق
لما ذكره في المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه
والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجي فلان) لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص
الناس من شره وقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقصد منه ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار
بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه منهم
ثم منهم من آل فرعون يعني انه ذكر رجل وله ثلاثة اوصاف وقد قدم الاول اعني مؤمن على الاخيرين لكونه اشرف ثم قدم
واما الثاني فقد اوجب تقديمه على الثالث لان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب نحو
(الفاصلة) كما في قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على
الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما
ان يكون اصل الكلام في ذلك هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم

حرف شرتها ... المتكلم ... السامع ... تقريب ... كم

ان اصل ... الاختصاص ... تقديم ... ههنا

العامل في المعمول في غير ذلك وثانيهما ان يكون للعناية بتقديمه اما لكونه نصب عينك كتقديم المفعول المعمول في
العامل في ذلك وجه الحبيب اتمنى لمن قال اكرم الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه نصب عينك اما لانه يرى في الامر بوجوب
كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان في الحبيب ملتبسا به منعك لذكره كقولهم وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى
بتقديم المجرور في الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر
السامع الملام هل في تلك القرية رجل فيه خير اولا فكذلك فهذا العارض هو العارض في جعل المجرور نصب العين
كقولنا في قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا اخر في الآية
ما نحن مثل الافعال بالمقصد في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة
الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا
اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وقيل الافعال بالمقصد في قوله تعالى آمنا برب هرون
وموسى بتقديم هرون على موسى اتفاقا بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر
ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم شركاء وتاخيره
وقد علم به ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما
على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب ان الشيخ كلامه مايل الى ان المنكر تعلق جعلوا بالله من
اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بها لكن العناية بالله تقدم وايراده في الكلام لكونه في نفسه
نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها ان جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصد
او لرعاية الفاصلة منهم من القسم الثالث وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ان يتقدم
ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا مما يقرر تاخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ نظرا
على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم في الكثرة وتنعمهم
في الحيوة التي دنت من قومهم في الحيوة الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قومهم في الركانة وتربيته
يجعلوه شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مما فيه تشبه المثال الكشفي واعترض بعضهم بانه جعل تقديم
وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم

مبحث القصر

التقديم مطلقا بل ليبان انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر ثم وضع المبحث لتقديم المعمولات
بعضها على بعض لكنه عمم الحكم فيما المغايرة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض في كونه
بحسب الاهم تقديم على العامل في المقصد ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل لانه
الضرورة لا يتاتى تقديم المفعول على الفاعل مع المفصل من غير تقديم على الفعل **الباب الخامس القصر**
وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت دون لبنها لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء
بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوز
الى غيره لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ولا يعني انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانما انقسم الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى
لانه لا يكون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يتعرض صاحب المفتاح لتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعلمه
من الحديث المشهور وله انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
دون ثان او بوصف مكان آخر اوله كتخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر
التفسير يشمل الحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يعرض عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر في ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج منه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا شعراء فلهذا قيل
فهذا ممن توهم اختصاصه بالتفسير بغير الحقيقي فزعم انه قد اورد الاضافية اشياء من التفسير يغيير الحقيقي باعتبار
كثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب في كلام البلغاء الا شد ندرة القصر الحقيقي مثل زيد شاعر ما زيد وليس
وليس الا وقيل ما من زيد الا شاعر اذا اردنا انه ما له وجه غير التفسير الحقيقي ايضا حيث قال في الحقيقي اذ قلت
النزاع في الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر وتوجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للكل لزم ان عما لكن اخرج ما
شعراء اوفى قبيلة كذا شعراء وان قلت ما كونك زيد وعمرو شاعر ان فقد دل النفي ثبوته لغير زيد
قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لانه
ان اثبت الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني

يمتنع تلك الصفة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون
لذلك الموصوف صفات أخر والمراد الصفة المعنوية اي المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على
معنى فيه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية
بدون النعت في مثل قولنا العلم حسن وصدقه بدونها في الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين
النعت والصفة المعنوية التي فسرناها بالدالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما
في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون
المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب وانما لم نقل كما ذهب اليه الاكثر في هذا الباب
الاسباع وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جاء آخر قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون في زمان
او مكان الخ جاء قلنا بل (والاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد
انه لا يتصف بغيرها) اي بغير الكتابة من الصفات (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء)
اذ ما من موصوف الا وله صفات تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها
بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر ممتنع في المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من
الصفات فاذا انتفى جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى
انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
(والثاني) اي قصر الصفة على الموصوف (من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد) على معنى ان الكون في الدار مقصور
على زيد وكيف لا يصح ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما سنشير اليه
(وقد يقصد به) اي بالثاني (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار
ممن عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والآخر الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء
على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتامل (والاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها)
اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى (والثاني) اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة
بامر دون امر آخر او مكانه) ولفظ او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا

عن صفة

عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد
خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد
الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر
في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجميع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير
لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام
في قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا
واحتمالا وهذا مما لا يتحقق وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي
الا ترى انهم اتفقوا على ان نحو ما في الدار الا زيد قصر حقيقي مع انه ليس من شرطه ان يعتقد المخاطب ان جميع الناس
في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه
بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب
والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردده بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما
اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة
صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة
واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا
القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل منهما

تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس ان يعكس الحكم الذي اثبته المتكلم
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده ما لكن
اي عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس
واما من تساوى عنده الامران اي اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف على الصفة
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما
قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو
من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل
ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب فيه الحكم
احدهما يكون هذا تخصيصا امر بصفة دون اخرى او تخصيصا بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى
حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يرفع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالآخر احد الصفتين وبالآخر احد
الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت معنى
قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احد الصفتين
فهو ما وقع على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم التعيين
لان كونها كذلك بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين ولهذا صادق على كل واحد من
الصفتين فلا يكون هذا التخصيص بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت
قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي

فيه تجوز

فيه تجويز نفيها واثبات اخرى ويرد عليه ما ذكرنا لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة
هي القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان
الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه
بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان
القيام في مكانه قلت عبارة الكتاب لا تصح ذكره في الاشكال بكماله لان غاية هذا التكلف ان يجعل قصر التعيين
تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا ينفي ان يجعل تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن
تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر ولا مخلص الا بان يكون قوله دون اخر
مشتركا بين قصر الافراد والتعيين والاظهر ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة بل الامر من يعتقد
الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال انه كلام وقع على اوفق اعتبار
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر
الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخر او مكان اخر قصر تعيين وفي كل
دليل على صحة كلام المفتاح وما ذكره في الكلام انه تنبيه على هذه التكلفات ولعله صورته
عنه من غير قصد في المخاطب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد
المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا امتناع اجتماع الشاعرية والتنجيم لان الافهام هو وجوه ان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها لكنه في الايضاح وفيه نظر
لانه ان اراد به ما يشتمل بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في
ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففيه وهو ان هذا الاشعار
على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل هو صريح بالنفي
والاثبات جميعا كزيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم
كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس لحكم المخاطب فيكون
قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يعتقد المخاطب بقولك
ما زيد الا قاعد وانه يخرج في قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر

لعدم التنافي في الشرط والكناية علي انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب مثلا ما قرره صاحب المفتاح ولعله حسن
ثم عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فلا لانه يفهم من اللفظ بل يأباه
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نعلم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا
وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط لا يكون شايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اي ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته والتعيين
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا العكس فلا يصح قول المصنف انهم لم يشترطوا في
قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فيحتمل ان
اوقع فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان
اعتقاد كون الشي موصوفا باحد الامرين لا يستلزم امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد
يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به
وما اشبه ذلك لكنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق
الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
بباب المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما
يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول
الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر
لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين لان العطف اما بلا او ببل فان الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف القصر هو لا وبل دون سائر
حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم
يذكرها ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن لا يعلم منه كون المخاطب معتقدا العكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى
بخلاف مجرد الاثبات فانه خارج عن هذه الدلالة وما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان في ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ان يرفع الا

لبطلان عمل

لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقرا حجج النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر الشيخ في المفتاح انه يمتنع
تقديم الخبر في الاسم اذا اعمل كقولنا ما تميم يعملها الا ان اهل الحجاز اما ما يوافق اللغة العاملة وهو غلط فانه
لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعم المصنف مثال للافراد فيه
الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال يصلح للقصر التعييني لم يتعرض
لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعييني والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان الا وانما
يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولنا ان لا نفي من الشي ما وجب له اولا ثم
نفي عن الشي ان يكون قد ثبت بل كل الاول في النفل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو
مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءا معا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا
قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ان تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا معا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين
القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول على الاعتبار اذا الحق ولم يعين بجودة وحده لكنه في
غير التهم انتهى كلامه وانما كان انما متضمنا للقصر لتضمنه معنى ما والا دون هذا الكلام اشارة الى ان الحق
انما ليست بمعنى ما والا بل انه قد يفيد ما يفيده النفي والاستثناء في الاصوليين حيث استدلوا على افادتها القصر بان ان
للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون ان لاثبات ما بعده وما لنفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة ورد بان لفظ القصر على الاتركيب
بمعنى ما والا شي كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشي معنى الشي وان يكون الشي الشي
على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجي ثم استدلوا على تضمنه معنى ما والا

اختصوا افادة انما القصر ...

ثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره ان القراءة المشهورة نصب الميتة
وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في
تفسير الكشاف فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لا يبقى للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم
الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة و
العايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
من ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت بل جعلت ما في
قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت لان في قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة اذ لا حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على ان
انما حرم الله شيئا هو الميتة ويبعد هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا و
خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا يحال الا به في هذا التاويل واما قراءة حرم مبنيا
للمفعول فيحتمل ان يكون كافة ويكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون كافة وحرم
مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل
واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده
اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في
قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فالمراد
الحكم المذكور بعده في كل من النوعين وخصوصي الظاهر انه لا ينفي كل حكم سواه وقد قيل ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة ونفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو
انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما
لغرض وكون ذلك العامل معنويا ... هذه الوجوه ... سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وقدم اسم الشاعر ليعلم انه من الاثبات

فيقصد ...

بشمولها

لشمولها بالاثبات الشاعر اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الذود وهو
الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو
قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع
الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز
ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد دليل على ان الغرض
الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس مستحق ان يقع انا الذايد والمدافع انا مع
انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو انما في المتقدم فان قيل كيف يصح اسناد الفعل
الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه
فالفعل في نحو ما نقوم الا انا او انت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غايب فقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بمجي الصفة الواقع بعده على ما تقع به يعني
النحاة نحو انما قام ابوك مثل ما قام الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة ... بين
وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك ان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجي بينهما
يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجي لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد
قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم الذي كان
مسلم الثبوت قبل ذكره وكيف لا يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا
يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيد القصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير نحو خبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالا لان هذا المثال لا يصلح الا للجميع لان التميمية والقيسية لا يتنافيان فا
لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب على الغير

الفعل
كقيد وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصافه باحدهما وكذا الكلام في سائر صور
ما يصح تنزيله وجوه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكم صوابه في تعيين وهو ما يثبته
المتكلم وخطأه في تعيين وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب الحكم بكونه لاحدهما
والخطأ تجويز كل منهما على التساوي كيلبث من وجوه فرائد الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام
بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في
اصطلاح البلغاء كذلك وفي دلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء
وانما المعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في
طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فانه لا المعطوف عليه هو المثبت عن شعر
والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم
النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هاتين المقامين زيد يعلم النحو
لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا بعده ليست عاطفة وانما هي لنفي الجنس
او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد قال في شرح المفتاح وفي هذا المقام
نحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بانه ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العلم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي
في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه سواء كان او لم يكن العطف كما ها هنا
وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل
ليس غير وليس الا فانه لا يخرج عن العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي
الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي كقوله ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه
لا نص فيه على المنفي انه القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة

لا مطلق النفي

مثال قصر الموصوف على الصفة

لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الكلام
مخصوص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو — مثال قصر الصفة على الموصوف
وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عن عمرو وبكر وغيرهما القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها من
النفي وهو اخرج عمرو ونحوه فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا
العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان
يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف ونحو ذلك مما لا يعتبر من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يقول المصنف
ان لا يكون منفيا بكلمات النفي واما ما ذكره بعض العلماء فقد يقع بالتامل في قولنا دابة الرجل الكريم ان لا يوذي
غيره فان المفهوم منه ان لا يوذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لكن المخفي فيقول
بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان
ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد غفل عن هذا الوهم فزعم ان ذلك احتراز عن ان يكون
منفيا بلا العاطفة الاخرى كقولنا زيد قائم لا قاعد لا ان يكون ذلك تاكيدا وكقولنا جاءني الرجال لا
النساء لا هند ولا زينب لان ذلك على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بقوله زيد يأتي اقرب لان الاحسن ان النفي فيهما اي في
الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه متوجها لكن النفي مصرح به لوجود
كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران مع انهما في معنى النفي لم يكن المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي
كما يلزم من جوازها عن وضعها وما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما جاء
الا الله وما احد الا هو ونحو ذلك ويمتنع انما من الله الا انا وانما احد الا هو ونحو ذلك لان في انما معنى الافراد

اي كما انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بغيرها بلا العاطفة الاخرى

فلا بد ان لم تكن ... نفيا لذلك المنفي واجب

الا انه التزم واعلم بهذا المعنى انه يتبع الانفي ونحوها كما قال الشيخ زيد هو الجائي لا عمرو لانه دون ان تنفي عن المجيء عن غيره لم يكن كلاما
بل محضا وانما معناه النفي ايجابا لنفي المجيء لم يكن الا في قولك لا عمرو تبرى من ان يشبه ما دونه للاول كلاف فحاجة
زيد لا عمرو فانه يجيء في النفي لم يكن الا انه التزم وهو الايجاب فيجيء عن وضعها فالتشبيه بقوله الشيخ زيد هو الجائي لا عمرو
من جهة ان النفي الصريح ليس في حكم النفي الضمني لانه من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الصريح كما في انما انا
تمييز لا نفي اذا دال لقولنا الشيخ زيد هو الجائي في عمرو الاخفش والامر كما قلنا فلم في ظاهر كلامهم ما يقتضي جواز
قولنا انما زيد الا القائم لا القعود وقد قرأت الايتم الجمع اساس الا بابا الا ان المنفي بلا ليس منفيا بالحجة كما في
النفي الصريح الا ان بين ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني انما هو في حكم الصريح بين ما نرده زيد الا
القيام وما تركت القراءة الايتم الجمع فيجيء ثم قال السكاكي شرط مجامعة اي النفي بلا العاطفة لنما ثبت
اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف ليتم الفائدة في ذلك عند الافتضاء لي كون الحكم
التربي السمعين فانه يتيح ان يتي لا التزم لا السمعين لان كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل كلامك
انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف
المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد وانما لم يذكر ذلك
الشرط في التقييم لا دجوبا ولا استحسانا لكان دال النزاع القصر اضعف منه انما ثم قال عبد القاهر ان النفي
فيما يجري فيه النفي متقدم تارة كقولك ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وتارة متاخر نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت
منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة ولا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد
ما جاء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو قاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها كما
انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقل عن دلائل
الاعجاز ما قال العلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا
لا ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل
لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره
يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب

في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر اذ قد ترك كل من الاصليين اي فيجعل الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فاشار رحمه الله الى الاصليين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده
غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غيره اي غير زيد معرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار
مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين
بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما
نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وبشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون
هلاكه بالبال اوقلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا
تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي ان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر
كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطا منهم والرسل
المخاطبين كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية
بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم
مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هاهنا مظنة سؤال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبين قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار رحمه الله الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي
التماشي معه وارخاء العنان اليه والمسامحة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا
عليهم السلام كانهم قالوا ان ما ادعيتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من
علينا بالرسالة وهذا الجواب جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون

عـ دفع كلام الخصم كما هو داب المناظرين وتكثير تقرير السؤال لوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم
النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المفتي فليتوهم وما
بجواز استعمل عـ تنزيل المعلوم منزلة المجهول فهو قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل
عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقولهم ما انتم الا بشر قصر قلب
عـ ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل
يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن قال صاحب المفتاح عـ انه قصر افراد وبيّن
الذي سماه المص قصر تعيين بناء عـ نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وهم عـ ان قطعهم بكونهم
صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل المتدبر بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم عـ الكذب قصر تعيين وكذلك عطف عـ قوله
كذلك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كذلك انما هو اخوك
لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا عـ ذلك
الاخ والاولى بناء عـ ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الافراد لا [illegible] نفي الحكم الا بمثل الشفقة عـ
اخيه لكنه اعطاه قوة انه ليس باخيه لكنه غير مشفق عـ ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا ينكره عـ الكفار لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو
قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة
عـ الثبوت وتعريف الخبر الدال عـ الحصر الذي [illegible] وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال عـ ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به معروفة ثم التاكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل عـ التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرفين
الاربعة [illegible] كما [illegible] كما شرك [illegible] الا دراك [illegible] القصر بالوضع وانه
للتعيين فيها عـ المثبت والمنفي بل عـ المثبت فقط وثنائيه مما شرك الاخرين [illegible]
مع لا العاطفة ومزية انما عـ العطف انه يعقل منها الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا عمرو او بالعكس نحو ما زيد قائما

بل قاعد

بل قاعد ونقل الجلبي عنه انه ابلغ اذ لا يذهب فيه الوهم لعدم القصر [illegible] كما في العطف واحسن مواقعها
اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
الى المنع منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ [illegible] انما [illegible] وجه فيها اقوى ما يكون وعلم
ما يدرك بالقلب انه كان المراد بالكلام غير ما اقتضى معناه وكذا التعريض به من مقتضاه فانا نعلم انه ليس الغرض
من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط
الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا
اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى [illegible] المقصور مثلا في الفعل المسند الى الفاعل عـ المفعول
وعلى القياس البواقي فيجيء في الحقيقي قصر الصفة عـ الموصوف او قصر الموصوف عـ الصفة ويكون
حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك [illegible] بحالهما جاز عـ [illegible]
تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء عـ المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون
الاداة متقدمة عـ المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل عـ المفعول
والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول عـ الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا
وشبه قول الشاعر [illegible] الا كاره [illegible] باب الامير ولا دفاع لحاجب في قوله [illegible]
ولم يقع عـ اصل [illegible] وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها
لان الصفة المقصورة عـ عمرو في قولنا ما ضرب الا عمرا زيد هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة عـ زيد في مثال
الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فظاهر ان تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني [illegible] لم يتم تلك الصفة وانما
جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة [illegible] المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه كما في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد [illegible]

بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب بيد الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه يمتنع لما فيه من اخلال المعنى و
انعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصود
كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واما ان تقديمهما كليهما اي ما منه يعني المحاذير التي في تقديم
الفاعل والمفعول جميعا فيجعل المقدم لان التقديم ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا
زيد عمرا ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا اعلم انه لا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم
يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا والاكثرون على
منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما كليهما انما
يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في الثانية متعددا ويجعل ما قبل الا بدل المستثنى
الا ان اكثر النحاة على منع ذلك لانه لا يكون المعمول الواقع بعد المستثنى وهو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد
للمستثنى نحو ما جاء الا زيد الراكب او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما ابكيك الا لم يبق الا الموت فماذا
فماذا مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق والمطلب بيان ذلك من كتبهم قالوا الظرف في قوله
وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا بالبينات
في البيت الاول اي الا اشتهرنا بالبينات والنواح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النواح وفيه بحث
لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير يلزم منه نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
نحو هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد قيل
من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا كما الكم وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان
من ضرب لا يحصر استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت من ضرب زيد او عمرا او بكرا افقيل لك
ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فح هذا لا يكون غير مجرد في المثال المذكور منفردا
لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فنفوا
ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة الحصر فمن اين يلزم الحصر في المفعول انتهى مكرر ان
في انا نلتزم اقتضاء الحصر في الفاعل والمفعول جميعا ويتم حجة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه
الجميع ان السر في افادة النفي والاستثناء الحصر فيما بين المبتدا او الخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك

لان النفي في الاستثناء

لان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه فرغ الفعل قبل الا وشغل عنه بالمستثنى
المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراك في علم
النحو تقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم بتاء التانيث في ترى ... الا الضلوع الجرشع للنظر
الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال لان هو اذا فرغ
العامل عما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كان في
الكل ومع المفعول صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا
فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل في الحقيقة هو ذلك المقدر
وهو ليس بمذكور في اللفظ فجعل ما بعد الا كانه قيل اذا كان غرا فاني فان اسم كان غير ما بعد الا
عليه وكقول لغو والحسن البصري الذي يزعمون بالتوافيهم فراد بالياء فان فاعله غير ما بعد الا المستثنى
حذف الفاعل فيه من حيث لا يجوز حذفه مثلا فيما قام الا هند ... الضمير العائد على احد لكن التزم في هذا
القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على غيره
العامل على ما في اللفظ وانفراد العامل على المستثنى فمناسب المستثنى منه في جنسه ان بعد ذلك في نحو
ما ضرب الا زيد ما ضرب احد في نحو ما كسوته الا جبة لباس وفي نحو ما جاء الا راكبا كاينا على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد مكانا من الامكنة وعلى هذا
القياس ولا يجب تقدير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه جنسا يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا يصح اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد في
من ذلك في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا
جاء القصر قصر ذلك المقدر على ما بعد الا ضرورة ان الاستثناء ... واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ
الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم وصفه او حال نحو ما جاءه
زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث

ما ابتلى الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء و ذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها كما في
الشرط والجزاء وهذا الكلام في الابتداء معروف منقول عن عادة الاتيان دليل العزم والتقدير ما ابتلى الشيطان من بني
آدم غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم ضرب الامير متى ما يرد ابن غدا اجعل العزم عليه الجزم
كالواقع لا محالة (وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير ما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد
الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه) اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي
والاستثناء عند قصد عدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلت في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد
انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما
وهذا البحث مما لم يذكره احد (وغير كالا في افادة القصرين) اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا
وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارات
بحسب المقام (وفي امتناع مجامعة لا العاطفة) فلا يقال ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانه كالاستثناء
شرطها ان يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء
الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام
وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور
ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي والانسب ان هذا التقسيم يكون
التحقيق غير ارادة اللفظ لان المتكلم يختار الآخر فالانشاء ان كان طلبا كالاستفهام والامر والنهي
ونحو ذلك او غير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية
ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات
الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار

الانشاء

هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض
ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤه على معناه الحقيقي ويتولد
منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر
والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل
فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه لكنه قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود
اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع
حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني
بالاستفهام الجهل بحقيقته واشتياقه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية
به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر
ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكانه قيل في لو غير الواقع وانما كان ذلك
لطلب ليت في نحو ما لا طماعية في وقوعه ودخول لو التي في معنى التمني نحو ودوا لو تدهن ان
هو حرف مصدرية وكثيرا ما يستعمل بعد فعل التمني فينتصب الفعل بعدها كقولك لو كان لي مال فاحج اراد لو
كان لي مال قال الله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض
وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كانها مأخوذة من هل ولو اللذين للتمني
حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن
الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا
التركيب والتزام جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد منه لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى
التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا

الرابع الطلب التمني

يوما فاخبره بما فعل المشيب

أكرمت زيدا ولو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته فعقبه لك تجعلنا وما على ترك الإكرام وفي المضارع التحضيض
كهلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم حضرته لك حضه على القيام ومع هذا فلا يخفى ما في تعبيره عن التوبيخ
واللوم على معنى ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فوق التضمين مصدر مضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهو أولى من أن يكون معترضا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه إلا أنه قال
مركبة مع لا وما المزيد بين حطوها بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بأن ما
يقع في بعض النسخ لتضمنهما [illegible] وكذا قوله لتولد [illegible] كلام المفتاح حيث قال إذا قيل
هلا أكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك أكرمته متولدا منه معنى التنديم وإنما لم يجعل [illegible] من أول الأمر
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فإن هل ولو
تستعملان للتمني [illegible] يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وإنما ذكر هذا الكلام
ملتفتا كأن لعدم القطع [illegible] احتمال أن يكون كل منهما موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار
التركيب فإن التعريف [illegible] وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه
المضارع على إضمار أن نحو لعلي أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده من الحصول
أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر أنه طلب محال أو ممكن لا طماعية
في وقوعها بخلاف الترجي فإنه ارتقاب شيء [illegible] ثم الفرق بين لعل التمني [illegible]
الارتقاب الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والإشفاق ارتقاب المكروه
نحو لعل العدو يقدم [illegible] وبهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب ومنها أي من أنواع الطلب الاستفهام وهو
طلب حصول صورة في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها
هو التصديق وإلا فهو التصور والألفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى
ومتى وأيان فبعضها تختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم
القبيلين وبهذا الاعتبار صار أهم فقدمه وقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك وقوع النسبة أو لا
وقوعها وهو أعني الحكم والإسناد [illegible] كقولك أقام زيد وأزيد قائم فإنك تعلم أن بينهما
نسبة إما بالإيجاب أو السلب وتطلب تعيينها أو التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب
تصور المسند إليه أدبس في الإناء أم عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب

تصور المسند

تصور المسند أدبس في الخابية أم في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق والمطلوب
هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي والطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا لم يجئ الهمزة
لطلب التصور [illegible] في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما في هل زيد قام ولم يجئ في طلب تصور المفعول
أعمرا عرفت كما في هل عمرا عرفت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو قبيح بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول
وهذا إنما هو في أعمرا عرفت وأما في أزيد قام فلا إذ لا نعلم أن تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل
غاية أنه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيد قام بأن هل يجيء [illegible] بأنه تحقق لطلب
التصديق كما يجيء والمسئول عنه بها أي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا
كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم
وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب التصور وإذا قلت أضربت زيدا أم أكرمته فهو لطلب تصور
المسند أضرب هو أم إكرام والتصديق حاصل بثبوت أحدهما فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق
وأن يكون لطلب التصور ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه
سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر
أن كلام المتن لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت إذا كان الشك في الفاعل من هو والمفعول في نحو
أزيدا ضربت والمفعول في أزيدا ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو [illegible] بوقوع ضرب من المخاطب
وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت
ونحو ذلك قال الشيخ [illegible] أنك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم إنسانا
فيصح ولا يصح أن تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت رأيت إنسانا إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو
في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة على فعل مخصوص نحو أن تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار [illegible] فأما قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان
على الإطلاق فمحال ذلك فيه لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك [illegible] وهل لطلب التصديق
فحسب [illegible] نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام
لزيد والقعود لعمرو ولهذا أي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع المفرد

لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه
ويدل على هذا أنه علل قبح هل زيد قام [illegible]

بهام دليل على كونها متصلة وام المنقطعة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا
لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليست الا لطلب التصديق فبينهما تناف فيمتنع بخلاف ما اذا لم
يذكر ام نحو قولك هل زيد قام فانه يمتنع والامتناع لما سبق فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يمتنع
طلب التصور مع حصول التصديق قلت ام المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بثبوت
القيام لاحد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق
لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لتحصيل
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت
زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير
التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتخصيص السؤال لان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهو ابو حيان يمنع
وجه القبح الذي على تقدير الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به ودون قرينة [illegible] هل زيدا ضربت
لكونه تقديم المفسر فيكون مثل هل زيدا ضربته بل [illegible] لان الاصل تقديم العامل على المعمول
فالتقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة
انها اذا وجد الفعل في الكلام لا بد من ايلائها الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر ولا يجوز اختيارا
هل زيدا ضربته بل لا يجوز الا [illegible] ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم وان قرينة كون هل رجل عرف واجب في
امثاله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال
ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس
للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب
المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فيقبح الوجه القبيح البعيد لانه يستلزم حسن هل انت [illegible]
الا انه لزوم ذلك [illegible] ان يكون [illegible] على محذوف لا يوجب اشتغاله الحكم مطلقا
فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم منه [illegible] وعلل قبحهما اي
السكاكي فيهما اي في هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل يقتضي الفعل واصلها ان تكون بمعنى قد
المادة بالفعل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت مقام الهمزة وتطفلت عليها

حتى يكون هل لطلب التصديق
حصول الحاصل

في الاستفهام

في الاستفهام وهو من لوازم الافعال لكن اذا لم يجدها فان قلت هذا يقتضي ان لا يقبح او يمتنع دخولها على الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم [illegible] الا ان الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها
اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم
بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة ولكون هل لتخصيص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف لا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه
لا يصح استعمال هل في ذلك لانه يستعمل هل لتخصيص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع
في الحال التنبيه بقوله وهو اخوك يكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن
وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك فقال ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة حالية كما في هذا المثال او مقالية كما في قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتضرب
اباك او اتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموضع وهذا اظهر وما قيل انه انما ذكر هذا
الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم [illegible] الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل واستناده بهما فيمتنع
الاثر في نحو قولنا يجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الله تعالى سيدخلون النار [illegible]
جاءنا على قضاء الله ما كان جاءنا والجواب ان معناهم ان يصح قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية
عن علامة الاستقبال لما ستذكره [illegible] ان شان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال
فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال وأورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بناء على ظاهره ولم يتنبه لان
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التوغل في امثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به
لكنا كافة على الامر ان ينبغوا [illegible] ولاختصاص التصديق بها اي
لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما في كتب العبادة يعني لاختصاص [illegible]
وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا ما موصولة وكونه مبتدأ
خبره اظهر وزمانيا خبر يكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه
انما يدل عليه حيث يدل [illegible] اما اقتضاء الثاني اي تخصيصها المضارع بالاستقبال فلأن
المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اي اختصاصها بالتصديق فلان التصديق هو الحكم

وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين
اردبيلي

اظهر م

[illegible]

بالنسبة الى الانشاء والنفي والاثبات انما يتعلق بالصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث انها
الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث ان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا
او ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان قولك انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من قولك تشكرون وقولك
انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل
على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون
لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وانما قيل هل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة
فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز
ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد وكان الاولى
ان يدخل على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اعتبر فيها شيئان غير
الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابط
والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل
تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
فانه لا يعرف فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او غيرها او ماهية المسمى
اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس
والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم وما التي لطلب الماهية يعني تقتضي
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته
اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء

الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما
كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلا يمكن لها الا المفهومات
لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هو حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت
وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا فظهر ان الجواب
الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين
ويسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم اي الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه
يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل فمثله كذا ونحو ابن فلان واخو فلان ونحو ذلك مما
ذكر فانما يصح من حيث انه طلب بمن التشخص يجب الاقتصار على ما يفيد التشخص وان كانت
تلك الاوصاف لا تفيد التشخص وقال السكاكي يسأل بمن عن الجنس تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني
وفيه نظر لانه لا يسأل عن الجنس يقال من جبرئيل بل السؤال عن المهية والجنس بما كما اي اقتصر على الالفاظ بمعنى لفظ
مشترك وجوابه ... ويدخل في السؤال عن المهية والجنس نحو ما الكلمة اي اي اقتصر على الالفاظ هي وجوابه
فرد موضوع وما الاسم اي اي اقتصر على الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول
الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وبال يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو جبرئيل ابشر هو ام ملك ام
جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي
الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التشخص وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون
فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد لانه لم يذكر في جواب موسى بقوله ربنا الذي
اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه فسر الجواب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد
المتشاركين في امر يعمهما كقوله تعالى اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه
هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضح قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فيقول اي الثياب هي
فتطلب منه وصفا يميزها عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى ما ليس فيه الشركة كقولنا
اي من سلك كذا فجوابه اسم منفرد للانسان لا لشيء او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي يميز الفرد عن غيره

هو طالب للتمييز وبيان الكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام
ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز
كم بزيادة من قالوا واذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر
في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب النحو وانا اقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وكيف للسؤال عن الحال
واين للسؤال عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وايان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل
في مواضع التفخيم مثل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا
حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى بمعنى
كيف بدون الفعل [illegible] اخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار
بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا واليه قد ذكر بعض
النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة
كقوله انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة الافادة
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق كهل وبعضها يختص بطلب التصور
كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق
لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان تجيء بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل
تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف
ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام
الى آخر من غير اعتبار استفهام كانه قيل بل ام انا خير من هذا الذي هو مهين وهذا اجمل ما قيل في قوله ام
أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها
احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهنا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة
فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستقيم [illegible] الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها
متصلة والمعنى أكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام بل في معان اخر بحسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه

من اي نوع من انواع المجاز مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
آمنوا معه متى نصر الله [illegible] والتعجب نحو
ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب
فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال يعني حمل المخاطب على الاقرار
بما يعرفه والجائه اليه وهو المراد ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل
المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا
اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول
وعلى هذا قياس سائر المسائل وعبر ذلك مما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان
بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام
على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يتعين
حمله على غير حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو قوله تعالى وتالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم [illegible] اكبر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك في [illegible] ذم الاصنام وقد [illegible] انه هو الذي كسره
في بيت الاصنام ليس معه احد [illegible] افعلوا [illegible] وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني
اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان
هل يكون التقرير [illegible] بالحكم نحو [illegible] والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يليها نحو كم انعام
من [illegible] وماذا فعلت [illegible] والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون [illegible] بايلاء المنكر
الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان جيء للانكار لكنه لا يجري فيه هذا التفصيل [illegible]
[illegible] لو فعلت كذا [illegible] وكيف [illegible] من اين [illegible]
من [illegible] واما الهمزة فهي للانكار مما يليها كالفعل في قوله [illegible] والمنكر [illegible]
فانه ذكر ما [illegible] من الفعل فلو كان الانكار [illegible] وانه ليس [illegible] النفي [illegible]

على النوم لما امتنع منه ذلك وكان منزلة قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس
القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى
أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالفاعل في قوله تعالى اجعلنا اسم الله
وكذا غير ذلك من المتعلقات وكذا انه بقرينة كقيل الانكار في المفعول وفي نفس الفعل كما يتبين بدليل المفسر
ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه للانكار المتصل فيتميز المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون
الانكار في نفس الفعل بحمل التقديم على التخصيص كالاول وقد يكون الانكار للفاعل على ان يكون التقديم لمجرد التقوى
وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان
المخاطب هو النبي صلعم لا غيره لاشتراكه في ذلك وانفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا
الى انه لم يرد تشنيعه بانه هو وتنبيه [illegible] على ذلك كانه نبه قدرته على ذلك لانه من الانكار بمنزلة حرف
النفي ومثله قوله ما انا قلت هذا التي تفيد التخصيص فلهذا يكشف بحمل الكلام على التقوى دون التخصيص الا انه لو
سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يجزه بل بابه حرف النفي وغيره بل جعل الحكم محتملا
للتقوى والتخصيص ان كان مفردا ومتعينا للتخصيص ان كان نكرة او للتقوى ان كان معرفا وقد مر
هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل كقوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر
من الله دون غيره وكذا اخلط في الابتداء مراده انه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يكون
التقديم والانكار نفسي الى ان [illegible] مدعيه الحكم وهو اختلاف في مذهب البعض فيما سبق من ان المظهر الموقوف
لا يكون التقديم وكانه يبني هذا على مذهب التقديم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده
اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب
على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك
والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير
ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك
فافهم وقوله والانكار كذا لم يحترز ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي
فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله وللانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو قولك أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب

بجملتها فان المتكلم لم يعين فعلم ثبوته لاحدهما فاذا انكرت فعلهما بها فقد نفيت من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين
حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان المعنى انكار التحريم من اصله وكذا اذا دخلت على الفاعل نحو
ازيد ام عمرو ضرب لمن يردد الضرب بينهما وغير ذلك على نحو ما في الفعل لكن هذا انما يتم في السوق كان هذا انما المسبب
غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك كان العصيان
واقع وفي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله تعالى افوق النبي يرتفع
لي مهاد فانه المنكر ربما تنبه من الانكار بادعاء انه لا يمكن ذلك او لا ينبغي ان يكون نحو اتعص
ربك او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا
يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام بها والحال الكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقوله تعالى ام
وهل نشرح الفرقان فوقنا بيوم اذا دخل الفعل الطعام لعامة وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ
ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا القسم توبيخ
والاكثر معنى فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير
نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ
الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد
جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه فان هذه الكلمة تقال ولعل مدار كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها
تولدت بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة
دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او
مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب
الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء
عن الالتماس والدعاء فالامر طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو
اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب
فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل انها مشتركة بينهما لفظا وقيل انها
بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل انها مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة

لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب وما لم يكن الوا
فيه من القطع الجزم من ذلك بالجزم الموقوف على ثبوت ما هو الاظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وفي هذا اشارة الى ان اسم
صيغة الامر وغير الاول المقترنة باللام الجازمة ويكتفي بالفاعل غير المخاطب احترز به عما يجب ان يطلب به الفعل
من الفاعل المخاطب فيحترز عن المضارعة والثاني اسم دال على طلب الفعل وهو من التي هي من اسماء الا
والدال لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اي طلب الفعل على سبيل الاستعلاء كما يجيء التحويل امرا سواء
استعمل في حقيقة الارادة وغيرها فخص ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلانه
اسماء السمعية امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العالي سواء
كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء
والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل على كونها
حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر
بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو ليقم وكذا ذكر في اضافة الصيغة والمثال
اليه من اضافة العام الى الخاص بل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع فلينا [illegible] ويمكن
ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن التسمية بنحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا تمر ذلك في الجواب
اذ لا يصح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما ناسب المقام بحسب القرائن
وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول ارشد بقوله
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف
وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو
كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيه دلالة على سرعة تكوينه
اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض
الاهانة وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان التي

في الاباحة

في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فاتيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو
قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اي ليس الصبح والا كذا
الا كثف فيبدل انجلي ولا مكث تعنيا اي الصبح فان قيل ليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي الهموم
نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل
لانه لا اقتدار عليه على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق والاستطالة
تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية في وقوعه فلهذا حمل على التمني دون الترجي والدعاء
اي ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل
على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
انته لو اعتبر الالتماس منه الى الرفا ما يقال له الطلب على سبيل نحو من التضرع الا انه هو الدعاء
قال السكاكي حقه اي حق الامر الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر
الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى
اذا قال لعبده قم ثم قال قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام
الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند
خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة
كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وهو في عرف النحاة يسمى نهيا
ثم الحق انه يستعمل كما يستعمل اعراض الامر كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم
الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر
والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا
الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب
البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك

الفعل وهو نفسي ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في المعنى ثم قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب
الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب الكف عن الامتثال
وقد يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم
لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك رتبة لا تفعل كذا ايها الاخ
وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر
والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت
لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر
اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه
وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا يتعلق الا بشيء يكون سببا حاملا للطالب عليه فوجود
ذلك السبب الحامل مسبب عن ذكر الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلول للعلة الفاعلية وان
كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتأخر
في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك كذلك كان وجود السبب الحامل مسببا
عن الطلب في الخارج فيفهم من ذكر الطلب ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اعني هذه الخ
عن ذكر حرف الشرط والسبب الذي هو معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم الباطل
بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه وهي ما يرجع الكلام لاجل
افادته المخاطب فلهذا من حق الطلب كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك
الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ثم ذكرت بعده ما يصلح
توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا للنفس ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا للنفس فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا فاذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مضمونها وقصد السببية
بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق
واما قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي

ما ذكر نحو

ما ذكر توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توقفات مع ... واذا لم يقصد السببية
يبنى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا
اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها
الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام
اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه وهو في الحقيقة همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط
المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير
المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اذ لا يصح ان لا تكفر تدخل النار بخلاف ان تكفر او ان لا تسلم
تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز نظرا الى القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع
لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان
يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ ... سواه فان قلت لا شك
انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه فالله هو الولي من غير تقدير شرط
كما في لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء والذوق شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي
لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يدرك من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث
لا يصح وقوع الآخر وتقدير الشرط في الكلام كثير وستسمع في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها
اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فالياء للبعيد
وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني
انه يلزم من علو الشأن ان المنادي مطلب الذي ينادى به حقير من المسمى فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكأنه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب
لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان وآيا يا فقيل

صيغته في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستصغار الداعي
نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تيقظه
على الاتيان كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه بعيد نحو
يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ابا الفاضل واما لانحطاط شانه
وتبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال
كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه
على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود به
الغير لا للتفاخر والتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل وفي نحن نقرا ايها القوم فكل ذلك صورته صورة النداء
وليس بنداء لان ايا وما جعل في معناه لم يرد به الخطاب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق
فيه كما هو في النداء لازم اي فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم
والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف تقديره اي مختصا من بين
الرجال وقد يقع مقام اي منصوبا معرفا باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضافا نحو انا
معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال اي لا يجب المعرف غير منقول من
النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل ان يكون منقولا فيكون
منصوبا بيا مقدرة ويكون مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اخص او اعني قال الامام المرزوقي في قوله
انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر
هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم و
جهل من المخاطب بهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا
وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء و يا
للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التولد والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا

ونحو ذلك

ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي
وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
كقوله يا عيني ابكي عند كل صباح ومنها الندبة نحو واكبداه يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق
اليك واستعمال هذه الصيغة كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما
للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية نحو وفقك الله للتقوى
او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه
فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو
رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن
صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان ينظر لانه في صورة الامر وان كان
دعاء او شفاعة في المعنى او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني لحمله بالطف
وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فائدة
هذه الصور مجازا لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يكون كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها
القصد الى استعمال الخطاب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع
في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشاركه فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات
ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي في نفسه اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما
مذكور او محذوف مقدم او موخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول
او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه اما
بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما ترى في الخبر ولا تخفى عليك اعتباره بعد
الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض

الفصل والوصل

الجمل بعضها على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل
لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك
لانهم لم يجعلوا الكلام والجملة مترادفين كما هو الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته
او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة
الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست كلاما لان اسنادها ليس مقصودا
لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي
لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير
ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا اذا وقعت موقع المفرد فيكون حكمها حكم
المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب
او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك
لان هذا كالعطف المفرد وشرط كونه اي عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة
نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف
العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من
الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس
له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا
الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع

مفعولي

مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة
البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير
الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها
فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم
يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه
مشاركا له في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت بها اي عطفت الثانية
على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او
المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة ومفصلة في ذلك الباب
علم ولا الفاطنين لا اشكال في عطف الجمل بالواو واما في عطف الجمل بغيرها فهي كعطف المفردات وليست
الاولى شيء في فائدة الا مجرد ... بدون العطف بل مع حرف الاستئناف والاعتراض
يعني بل وحكم لكن قد عرف في باب بدل ويرد في الجمل شيء منها في المفردات الا انها قد يكون لا التدارك الغلط بل لمجرد
الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل
هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى
بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب
مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان ذم
الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني
من اهلي ... فانه مناسب جدا لان موضع التفصيل بعد الاجمال وثم تفيد ان يكون فيها معنى
السببية نحو جاءني زيد فغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني في المرتبة
التي بعدها زمانا طويلا اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء

ما فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يتعقب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم يصبح نظرا
الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كالفاء في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له كقوله ثم انتم هؤلاء خلقنا الخ وكذا ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد
الاشراك بعد خلق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة لانه
لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة و الانقطاع
بالكلية الى الله وهذا في التراخي الذي هو ان يجيء وقد يجيء لمجرد الترتيب في التدريج في درج الارتقاء وذكر
اعتبار تعقيب اي تراخي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله ثم ما
ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهو حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانها لا تفيد سوى مجرد
الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يتبين الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول فضلا لانك اذا قلت يعطي زيد ويمنع حمد وارد ان يكون ذلك
يمنع راجع الى غير ذلك ويغيره ابطالا له كما في دلايل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو
والفاء وثم وهو المقصود مع الجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فيتميز ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن الربط
يكثر فيه العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا
خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم
المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم
وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد
تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد
تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرطية ولا شك ان قولنا
اذا خلوت قرات القران بمنزلة معنى لا اقرا القران الا اذا خلوت سواء جعلناه باعتبار تضمنه الشرط

او باعتبار

او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف
كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك ثم انه ليس بقطعي لكنه الظاهر في العموم
في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية
كقولك ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط
سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا
رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل
قلت لانه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم
انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا
ذلك لدفع عن انفسهم والتستر عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلايل الاعجاز وكذا لا عطف
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها
حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال
الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين وكيفية ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة
بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه فالحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام
السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول
والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المشترطة في الربط بالعاطف فاقتصر المقتضى
في تعيين المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احدى
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف
امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلا وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة
اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا

نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الظرف المستقبل وقيل الجمع
والوجه ما ذكرناه وانما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا لكنه لم يعطف عليه وان كمل الجزم
بجزمه جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني بعد الارساء
علة للمزاولة كانه اسم من قبل الجملة فان قلت هذه الالف واللام للتقدير وهو ان لا يكون للجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال هو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف
يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال
او شبه احدهما اشار ههنا الى ان هذه المعاني قد تتحقق بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل من الاعراب
او لا يكون فهذا مثال لما فيه كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المتكلم بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد
والجملتان في كلامه ليس لها محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو لبيان المواقع
والجملتان فيه حال الاعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزءون حال الخلو من الاعراب مثالا لما
او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين
او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات
فلان او لانه عطف على لاختلافهما والتعبير لان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح نحو
زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا
عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم يتنزل الثانية من الاولى منزلة النعت
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان
ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى
او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير
ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصف اي وصف
الكتاب والبادي في قوله بلغ متعلق بوصف اي بالغ وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه

بالاشارة

بالاشارة تنزيلا لكمال العناية بتمييزه وانه رتبة البعيد تنزيلا لبعد درجته تعظيما وقد مر ان تعريف المسند باللام
يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يكون لبيب ههنا المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب انه مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا
عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب
البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب
تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي فوزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد
نفسه والثاني كقوله هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك
كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا
لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله
كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت الكتب في درجات الكمال
وغيره ومتعلق الجار والمجرور محذوف اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت
قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه
قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي فوزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه
فانه وان كان مقررا لكنه مخالف له في المعنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان
تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا لانها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي الثاني
اي من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد
او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية به اي الثانية غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشأن
المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي به لنكتة
لكونه اي المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية

هو ذلك الكتاب؟

من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فهو متبوع فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف
التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل منزلة
بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ
اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير
احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان
ما يعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله
ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء
الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال
اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل
بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة
في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كف عن الاقامة بل مجرد اظهار
كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته
على ما يفهم منه قصدا وحريا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة
مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما
فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب خلاف سيرته العلي وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه
الصريح طلب الرحلة وقد قصد بها في ذلك التعبير عن الاقامة اظهار الكراهة وظاهر ان كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه جعل ان اللزوم

ستغن الجز عن ذكره فقوله ارحل بدل بالتضمن على مذهبهم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما
وقد تحقق ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل الكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم
الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول القول كما مر في اسوا زلها وقوله كلا الثاني اعني الا ...
ان الثاني اوفى بتادية المراد بدل على ان الجملة الاولى فيها وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الابدال فلما
فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على بدلا او كونه
اي النوع الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان
من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لكونها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر
حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي
حفص ولا يجوز ان يجعل الآية من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ابناءكم في سورة ابراهيم
وهو يجيء بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح
لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه
بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم
الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال
اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها
عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى الفصل لذلك
الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كان المختلفين الخ وهو اوجز او التفصيل
اللفظين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دون ذلك المانع في هذا قادح جرينا ...

ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين تناسبا
وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة لان كلا منهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب
وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون من جملة
من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية في قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
فان عطف عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما ذكر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط
كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه بين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لانه من تركيب الظهور
امتناع غير الشرطية على الشرطية وظهوره انه لا جامع بينهما لانا نجوز الاول الممنوع فان عطف الشرطية على عطف
غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى ولولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وذكر الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني يستهزئ الله
بهم ... هذه المقالات ... اوقات الخلوات ... في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما
متقابلين يستهزئ ... بالاخرة بل لو على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم باعتبار الابهام
بينهما فليتهم واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل
الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال السكاكي الشيخ اتى من الامور المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا
له فيقطع عن الكلام السابق لذلك فتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
ان يسال او ان لا يسمع منه اي من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او
مثلا ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف
او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف وكان المصنف
نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى
بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشا السؤال كاف في كون الثانية التي هي
الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف في بعض ... قال واما قطع قصة الكفار ... قوله ان الذين

كفروا سواء عليهم الاية فانها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف كذا في
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا كان الذي يوصف به جاريا على المتقين
فاما اذا ابتدئ به وبنيت الكلام لصفة المومنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار
لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدا عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك
ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل
لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا
كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا
نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان
العادة اذا قيل فلان عليل ان يسال عن علته وموجب مرضه لا ان يقال هل علته كذا او كذا لا سيما السهر
والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق
دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص نحو وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان
السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال
الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء
الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان نظام المطلق السبب
ووصل الكلام بحرف هو موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل في تقدير فصل الاستيناف جوابا
للسؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة
بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال
سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم
كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة ... صدقوا

وما كان من هذا فطلّ لا يتجهم ان غمرة ما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن
غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا لسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل الهم ينتابني لان السؤال عن غير السبب انما لم يكن على الاطلاق
كما في المثال الاول واما المثال الثاني فحضرتني كالتي ثان العلم حاصل بما هو من العرف والكرب وانما
السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع مشتمل على لطائف ومحاسن وايضا منه اي هذا التقسيم افراد الاستيناف فان بعضه
ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف فيجئ في الفصول بلا واسطة والاحسن ان يقال
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف
عنه دون اسمه وبهذا يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من حيث هو استيناف الذي يترتب عنه
اي منه يصح ان يترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قوله ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر
ذلك الشيء بعينه من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك فان السؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه
او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لانتظامه
على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق على الفهم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علة له واما اذا اعقب المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكر في الاستيناف
بلفظ اسم الاشارة نحو فكذا احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من
القبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه الحديث او باعادة
صفته وان كان عن غيره فلا معنى للاشتمال على بيان السبب كما في قوله قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم
العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء
حكم فعرض سؤال عن سببه اي عن بيان سببه فكانه سئل لم ثبت هذا الحكم واي شيء اقتضاه فالجواب يكون
تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه مسمى به وتارة باعادة صفته فيفيد ان
سببه اتصافه بهذا الحكم او بهذا الوصف وليس بجار في سائر صور الاستيناف ولهذا قال من
ومنه وقوله اما ما قلنا بل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول

اي قوله كجهل المضروب خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد وكجهل الجملة استينافا جوابا لسؤال عن تفسير الفاعل المبهم
كانه قيل وقد يحذف الاستيناف كله ويقام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش
لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام
وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت
بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستيناف كله واقيم قوله لهم
الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه فان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف كجملة
سوى ان يكون استينافا جوابا للرد وبيانا للسبب قائما مقام المستأنف قلت بل يحتمل التاكيد والبيان كما في
جعله في الوجه الاول قد كان الجواب المحذوف او بيانا له او بدونه فذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون
اي نحن على قول اي قوله كجهل المضروب خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم
شيء مقامهما وقد فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا
اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع
لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد
فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة لان الجملة الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما
ترك العطف في صورة القطع نحو قول البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط
بين حالي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان ما ذكره المصنف وقع في ضبط عظيم وانما هو
بالجر عطفا على اما اسبقه ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال
والانقطاع فقوله اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا
او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما يتبين
من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيده من ان الجامع بينهما يجب ان يكون
كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبرية لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك لفظا ومعنى

او كان كلاهما خبريين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او
بالعكس او كان كلاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه مما يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه
الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
الا الله وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا
لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى
فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر والنهي كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله
وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب اي تحسنون على المبالغة المذكورة او
وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون من قسم الاتفاق فيهما في كونهما انشائيتين
معنى فقط بان يكون كلاهما خبريين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي
واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون
قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه
بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالامر اي آمنوا المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله
ورسوله وبالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على
الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله
على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاولى
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر
يا محمد وبشر بيان البشرى فالبشرى اي السرور وما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية
في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس
قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز
صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار مع عدم تاويل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل جوزه

عطف الحاصل

عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
في قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما
المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد
يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فعلم ان ما ادعي حسن لكن فيه شرط الاتفاق
الجملتين خبرا وانشاء الا ان يتم ما ذكره من المثال فلهذا قال المص ان قوله وبشر المؤمنين عطف
على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر المؤمنين وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية لكنه لما لم يجد بدا من تقدير محذوف هو الكلام لانه قد
ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ايضا كما تقول لتلامذتك وقد فرغ زيد قولا نافعا
ان تقرب مثلا وانا المنعم عليك باجتماع النفع والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند
اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار
المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما
في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما
فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير
لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة ونحو ذلك
وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا
ولهذا اي ولانه لا بد في العطف من المناسبة حكم السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل
مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني
الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين
بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او
النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول انتهى والسكاكي ايضا
بين الشيئين ثم نقل المص كلام السكاكي وتعرض فيه بما جعله خللا ظنا منه انه اصطلاح له ولكن لشرح
اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقل المص من الاختلال فنقول من النوع

العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في
الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو
القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكم بين المحسوسات
الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ويعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها
منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام يريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان
استعملتها بواسطة القوة العاقلة وهو اي صرح ادعى القوة الوهمية فهي المفكرة اذا عهدنا فنقول ذكر
السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم
او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع امر بسببه
يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه
اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية
والتصديقية او تماثل هناك اي بين تصوريهما تماثل فانه ربما سبب كون التماثل حاصلا يقتضي
بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد
بينهما لان العقل تجرد لا يدرك الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور
احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل لا بد
له من تشخص عقلي فردانية متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي لانه لا يدرك
الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية كالحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب
ان يدرك الطرفين لكنه ادرك الكلي بالذات والجزئي بالالة وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد اتحادهما كلية

العقل امر

حاصلة في العقل

حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه اسود جاهل قلت اذا كان نعت الاوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج
مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
فقد يرد بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في
باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل
الاخر فتصور كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر فيها وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة
والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر
الاخر معلول فيعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الاخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد
فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول
مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذوات
الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل
خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة
وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة
والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقول لكونهما
نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر
بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا
خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة
فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما
عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك
الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويحتال في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر

فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويشبه ان هذه الصفة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات
بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق اللون يجيئ على ان
ذكرنا في الحسي جاز ان يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم
مجيئه به ضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء والجحود مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان في الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
فيه وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا
فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه
تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما
في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي
يكون سابقا على الغير لا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين
باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من مفهومهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية
جزئين من مفهومهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع
ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات

الى ليست اضدادا له فانه كثيرا ما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض مع ان ذلك
مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او
خيالي عطف على وهمي ويفسر الجامع الخيالي بامر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل
من حيث الذات غير مقتض لذلك كما هو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات ترتبا ووضوحا وكم صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم صور
لا تتغيب عن خيال وهي في خيال الاخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع
لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف
والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته
الحصر ولهذا الفصل وتحقيقات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه
التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد والبياض مثلا
محسوسان فكيف يصح ان يكونا من الوهميات واجاب تارة بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا
جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانا سلمنا ان تضاد السواد والبياض في بعض جزئي وان اراد ان
تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فنقول فرضنا ذلك في تضادهما مع انه مبني جزئي فلا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها عقليا على الاطلاق
وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يكون حصوله بشخصه
في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تفسير كلام
المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او
في الخبر او في قيد من قيودهما وقد صرح واضع الفن باشتراط العطف في نحو ان الامير الجزئي ...
خبره والسكاكي انه يعترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب

قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا ففي
ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبرين وان كان
الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان
الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره على ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين وابقى قوله اتحادهما في تصور
مقام قوله اتحادهما في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر ان ذلك في قوله
الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن لان التضاد وشبهه انما هو بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن انما هو بين نفس الصور حتى لا يريد بمتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه مخرج لما
ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه
فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب
الكلام فليتأمل في هذا المقام فان كتبنا على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن
محسنات الوصل بعد وجود المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي تكونا اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكن ههنا شرط هي مثلا اذا
اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشيخ العلامة انه انما
فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره وان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان
يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر من مثله
غير مثله بل وجه الفصل ان الجزء الثاني من كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت
جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان
يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا ابني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد
قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف

على الفعلية

الفعلية التي هي خبر المبتدأ والخبر محذوف اي واكرمت عمرا اكرمته او نحو ذلك وانما ترك سببية في المثال
ذكر الخبر لان غرضه بيان جملة اسمية خبرها جملة فعلية ويصح المثال انما يكون باعتبار الخبر وقد اعتمد على التابع
والذي يشير به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر
الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه واحد في الوجهين واختلاف الاعرابين باختلاف
الاعتبارين ولهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور
على كثير من النحو الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل قام زيد وعمرو قاعد او
يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان تكرمني
اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب
باب الفصل والوصل لبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب هو جعل الشيء
ذنابة للشيء فكأن هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال التي هي خبر في المعنى وصف لصاحبها
الجملة الاسمية على ما ذكره اصل الجملة مطلقا والحق ان الحال التي ليست منتقلة تارة وبدونها اخرى
كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة
والمنتقلة ولم يسم دائمة او ثابتة فالجملة الحالية غير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا
بينهما هنا الاعم المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية
والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فيكون دالا على
التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر كالواو ولاستدلال الحكم على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها
في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال الذي هو الحال كما تثبت بالخبر
المعنى للمبتدأ فانك تثبت في قولك جاء زيد راكبا الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك تثبت به لزيد في ضمن اخبارك عنه بالمجيء وفي الخبر ابتداء اثبات الركوب له بلا تبعية على سبيل
التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا او وصف له اي والا ان الحال في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل

المعنى

الفعل فهو فيه مفعول وبيان لكيفيته فوقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول ذلك الوصف لذات المنعوت
من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير
وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انفعال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كان من حق الخبر والنعت ان يكونا
بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر ففي باب كان كقول
الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وفي ما الواقع بعد الا كقوله ما احد الا وله نفس امارة واما
النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على
ان اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ونحو ذلك قلت انما ذلك فيما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح
ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف فسهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف
هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد عاملها وصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام
سابق عليها لما تقرر من انه لا يقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل يثبت اولا الحكم ثم يوصل به الحال
ويجعلها من صلته ليثبت على سبيل التبع له فتحتاج اي الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث
انها جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل
الا لاقتضاء [illegible] رعاية في الحال المفردة والخبر والنعت في [illegible] انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط [illegible] ولو اشتد الربط لانها الموضوع [illegible] ولما كان لكونها فضلة بعد تمام الكلام
احتيج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
ليؤذن من اول الامر بانها لم تبق على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف
الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبيينه للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه
فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية
قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وكل منهما فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها

او ان تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب فيها الواو لتكون مرتبطا غير منقطع
فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على ظهر ولما تبين ان كل جملة خلت عن ضمير يجب فيها
الواو اراد ان يبين ان كل جملة يجوز ان تقع حالا بالواو وهي كل جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية
عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا
مخصوصا لا مبتدأ او خبرا او لا نكرة محضة وانما قيل عن ضمير صاحب الحال لان ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لان خبر المبتدأ هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه من صح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما قيل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليصح ظاهر الجملة الخالية عن
الفعل المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم حال لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حال في الجملة ونحو يكون قوله الجملة الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال شاملا للمصدرة بالمضارع
الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو
فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة في اخره من الجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت
مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب
ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة
يصح وقوعها حالا الا انها المتصدرة بالنظر الى سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية
حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد
الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك
لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون افضل
قوة ومزيد اقتضاء الارتباط كالخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يعرف في نفسه
ما وقع بعده خافية او سلوخ لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك مع الاتحاد
المنعوت كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تستغني عنها صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط
المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك لان الحال ... الشرط المذكور اولى بالتزام انه الكلام السابق

المفرد كما لو وقع في الجزاء من ذلك الشرط نحو اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فهو حينئذ على الصحيح
على انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال صاحب
المفتاح من الحالة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى
مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق اليه وقوله يرى كل من فيها وحاشاك
فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي
وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فهذه خمسة اقسام بعضها يجب فيه الواو وبعضها
يمتنع وبعضها يستحسن فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك ببيان اسبابه
بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء
بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة
لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة
لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تتغير بالقيد ههنا نعني الصفة غير ثابتة
لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من
الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع
في المفرد اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد
وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفيه
نظر وهو ان الحال التي يدل عليها المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون مستقبلا فلا مدخل للمضارعة في المقارنة
والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه

مشبه ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه
شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله
وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية
ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما المجيء بالواو فنحو قراءة ابن ذكوان
فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت النون الذي هو
علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا
تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما المجيء بغير الواو فاشار
اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والحال انا غير مؤمنين بالله
وحقيقته ما سبب عدم ايماننا واما جوازهما في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا
دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان
يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي
بلا دون لن لانها حرف استقبال وتشترط في الجملة الواقعة حالا الخلو عن حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان الفعل يكون في
قولك جاء زيد يركب حالا بمعنى غير حال بمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم
استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وذهب بعض النحاة
ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل
عليه وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قولهم

مالك بن رفيع اثاده وامرد ونوعده وكنت مما بيننا من الوعيد ان كان ماضيا والجملة الداخل عليها الواو
في موضع الحال والمعنى وجدت غير متهم بالوعيد وقد يقال بعد لا ينبغي لجعلها ماضية وجعل الواو مزيدة
ولذا يجوز الا ان تسبقه دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الشارح في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى
كقوله في اخبار انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا
فيما هو ماضي لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
وامثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم والامثلة المنفي بلما
بدون الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى جواز الامرين في الماضي مثبتا كان
او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول لفظا وهو حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا ودون المقارنة
لكونه ماضيا والماضي المقارن للحال وايضا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت الذي يكون
مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال ويرد هنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال
مقارنة حصول معنى بها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجب ان يكونا
متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد انما يقرب الماضي من الحال الحقيقي لا الاستقبالي وهو زمان
التكلم فربما يكون قربه الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولك جاءني زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تقدير المضارع المثبت بالواو
اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجئ الامير وقد ركب والجواب بعينه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
هنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله وبالنظر
قد انما تقربه من حال التكلم فقط ولما كان متنافيان لكنهم استقبحوا لفظ الماضي ودلالته لتنافي الماضي
والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد الدالة على الحالية وقالوا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال وظهر ان تقدير الماضي المثبت بلفظة قد مجرد استحسان لفظي وكثيرا ما
يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تقديره بلفظة قد يكثر في [illegible] الاستبعاد
كقول ابي العلاء المعري في مرثية وقد امرت صحابة موسى بعد ابائه السبع [illegible] لم يكن الحال
التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها مقارنا للحال التي هي زمان التكلم وانما هي بيان حقيقة وهذا

ليظهر بطلان

ليظهر بطلان ما قال الشارح ومن ثمة لو قلت جئت وقد ركب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة
قد انقضت فيجوز ان يكون حالا الا اذا كان شيء من الكتابة قد بقي منها بعد فالاولى ان يقتبس بها مستمرا لها
فلا انقضاء جزء منها في الماضي فتلتبس بها ودوام عليها حتى ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال
واما الماضي المنفي فلا جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة ولحصول [illegible] لكونه ماضيا منفيا احتاج الى نفي
المقارنة فيه بلا زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة
دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستمرار النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم كونهم ندموا ولما ينفعهم الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم
لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون
زمان التكلم كقولهم لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فتحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة
عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا
لم يضرب امس ولكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل
استمراره فان قلت ضرب فلا يكفي فيه مدة وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد
استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المتغيران في زمان واحد
في طرفي النقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات متعلقا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين
فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان في النفي اثباتا دائما مثل
ما زال وما انفك ونحو ذلك وكفيته اي كفيتني هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في
الحادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء
علة الوجود [illegible] قال ان العدم لا يعلل وان علل بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في
المنفي الاستمرار حصلت من الملائمة الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته

في الحصول لكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها
على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء
على انه مبتدأ لا على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى
من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط
نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينهم من التفاوت
في ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو
جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع
لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد
سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد
استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى
ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا
فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن
قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها وعوده
على بدئه ذاهبا راجعا يعني الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود
والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر ذو بينه الحال من ذلك وجدته حاضراه او حاضرا عنده الجود والكرم فنزل
الجملة منزلة قوله يسرع من زيد في كلامهم ويجوز ان يكون مجيء ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة
قد هذا كلامه وقد دل اي الاجازة والذي يجيء منه ان وجوب الواو في جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع
وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني وهو يسرع او مسرع وقال الشيخ في بحث
اقرأ انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او فيهم التاج عليه كان كلاما تاما لا يحتاج في
الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف

بجعل الجملة الحالية في صلة العامل وضمها اليه في الاثبات

كلام وابتداء

كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك وظهر منه ان الجملة الاسمية لا تجرد
عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وهذا الشبه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى بياتا او هم قائلون
ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي
واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو
فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضكم بعضا ولم
ونزل منزلة المفرد وهذا الخلاف جاءني زيد وهو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فظهر ان حكم
بانه ضعيف والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة
جاءني مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا وكانك
قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو في حكم
الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب
ولنسبتها واو الحال لا لخروجها عن كونها للعطف لنفي جملة في جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة
العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة
الجزاء المستغني عن الفاء لانه من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو يسرع او وغلامه يسعى بين يديه
او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه
سيفه حالا كثر فيها اي تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت
مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي
الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من
الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان
يقدر فعل ماض مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفردة
ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله [illegible]
ودونه من الارض بوماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها

بالمضارع

بالواو في الكلام وغيره نظراً لانه كان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب تركها مناسبة تقتضي اعتبار
الافراد في الحال في الحسن دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التصدير بالمضارع يوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المفرد عند وجود الواو هو الماضي الاثر ربما افضى تصديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع
الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو ما كتبت سيف يحتمل ان يكون الاسم
مرفوعاً بالابتداء والظرف خبره ويكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو افي الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان
يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالاً مفردة مقدرة باسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه
ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو فيه الالتزام لكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارسي وما كتبت سيف في الحكمة
من قرينة الاولى وهي ما كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضاً قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان
تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالاً من
مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال
من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب
مفردة حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالماً لم يحسن فيها ترك الواو ولكن لان الجملة وسالما يجوز ان يكون من الاحوال المترادفة وهو ان
يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة
وهو ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال المتقدمة اي بان يجعل قوله برداك
تبجيل حالاً من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان
الخبر فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في او اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبراً نحو على
حافزاه الجود والكرم فلا حكم بضعفه لجواز عن الواو لكن الرابطة اولى بالجملة وهذا البيان من خواص
النبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره **الباب الثامن الايجاز**
والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور
النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزاً بالنسبة الى كلام

الايجاز والاطناب والمساواة

ازيد منه

ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنباً بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
يعني لا يمكن ان يقال في التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبهذا المقدار اطناب اذ
رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنباً بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن
في التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل
العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا في فهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضاً منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبياً يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقاً بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم
وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط فيما سبق في بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الحال
كقوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا
يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب
فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط وبيانه ذلك كل بليغ يمكن فيه ان للايجاز معنيين احدهما
كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما فيما هو اقل من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعاً كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف
النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذ قال الخبيث نعم بحذف المسند اليه فانه اقل
من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام للضيق يقتضي حذف المسند اليه
كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذا في المعنيين للاطناب
ايضاً لكنه تركه لانسياق الذهن اليه كما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضاً عموم من وجه كذا
بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فلينظر وقد فهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز
والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى

الكلام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف اينما وقع وقيل الايجاز اخص
باصطلاح الائمة لانه لا يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لا ببعيد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا
لا يقتضي تعسر تحقق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والكليات الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بحقائقها
يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد تعسر تحقيق انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان اي
القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما تقرر وفيه انه قد ... وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا
لان ما ذكره السكاكي تيسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد على
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة
على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتوسط في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي
داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني صور معلومة من الكلام يجري فيما
بينهم في الحوادث اليومية بل يحب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فكان البناء
على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط فهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما
نبهنا في ذلك في الابواب السابقة فلا رد على ما هو الاقرب الى الصواب او على النهم ان يقال التعبير عن
المعنى اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا
به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما
المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ
ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقول الحارث بن حلزة والعيش خير في
ظلال النوك ممن عاش كدا اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا ومتعوبا اي الناعم في ظلال
العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل

النوك خير من العيش الشاق في ظلال

ولفظه غير

واللفظ غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتبر اي العيش الناعم انما هو
عيش الجاهل الاحمق دون العاقل المتامل في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم ودرك دقائقها وجعل
العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل فيه انه لو
ذكر انه ناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار ومع هذا كله لفظ الاخلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان
يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كقوله اي قول عدي بن الابرش
بن زهير الجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب
والمين واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التذييل القطع والراهشان عرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد واحترز بفائدة عن
الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون
مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها
اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اي المنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما مثلها المفروضة والمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم
الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام
في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك ولم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص منه بلا فوت وطول العمر بل ايضا على
الصبر على المكاره ولهذا قيل يسهل على صبر ايوب في اني لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا
تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله ح افضل واما اذا تيقن بالموت
فقد هان عليه بذله ولهذا قيل وكل الى الكلب عاطم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل ومانقال ان
المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا
معنى لبذل النفس لانه لا يحترز عن الامور التي فيها الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب
ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضيلة وغير المفسد كقوله اي وعن الحشو الغير المفسد

للنحويين كما في قوله يهريقوا ابا سلمى فاعلم عن البهيم والاعسى قبله وكنى عن ما في نحو فان قلت
فر قبال البحر يعني وسمعه بانه ... بين بيري والمجمل خلافه اي الحشو لفوته الذي ذكره فرض لو
ما كتبت ابهم قلنا اشار ذلك الى تقابل في تمام ... التاكيد كما تقول نحو ... ما كتبه باجزاء العز
كتبته بيمينك ونحوه وانا قوله ... ذكر في ... باقوالهم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فاهو الا لفظ نحو هو
بلا معنى اي كالالفاظ المهملة التي لا معنى لها ... ولا عاقل لها وذكر ان القول الذي لا معنى لفظ منزل بالعدم
موقع التلبيس ولا معنى لتحول ان لم لا يعزو لهذا قال في يقولون باقوالهم ما ليس في قلوبهم المساواة
قرينها لانها الاصل والمقيس عليه لكونه والكنى الكثير التي الا باجابه وقوله اي قول النابغة في طلب ابا قابوس
فانك كالليل الذي هو مدركي وان قلت ان المنتأى عنك واسع المؤنث من اقصى مشارق الارض معنى فسيح اي عنه
سعة وجه تشبيهه بالليل لانه ومعناه حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد
الهرب فضاء مشارق الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد الهارب
اليه فان قيل كلام الله ليس ... لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون
ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية
اصل المراد فلو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت
ناقصا عن اصل المراد ممنوع لانه قد يقرب كثير من النحاة بان مثل الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف كقوله ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير
ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك اصلا ان لا يقدم على
القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة
لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما ... الظرف مستقره
وجعله ... لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه فانه لو ذكر لكان تطويلا مع ان ... فيه حذف شيء
مما يؤدي اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل
وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله
ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم اذ المعنى

كون عدد حروف ما يناظره منه اعني في القصاص حياة عشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والاعتبار في
عدد حروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على النص بها وما يفيده
تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا
الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي ولكم في القصاص
نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي وبكون
قوله ولكم في القصاص حياة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم فان القتل
الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له
وخلوه اي لخلوه قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان
يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه
ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الا
نحو رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغنائه
قوله ولكم في القصاص حياة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من
تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتقابلين كالقصاص والحياة وفي
ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحياة وقد جعل ظرفا ومكانا للحياة وقد سلم
من توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين
مثلا سوى اللام في موضع واحد وخلوه مما يشتمل عليه قولهم من الثاقل بسبب ... وهو ان
يبقى نفسه وفيه نظر لان ذلك على ابطالهم ومما فيه من تقديم الجزء على المبتدأ الا في الاقتصاص مبالغة
وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ النكرة فيه الواجب لا لافادة الاختصاص والايجاز بالحذف عطف على
ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون
مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضافا بدل من جزء جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية

او موصوف نحو قول العرب انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني العقبة وفلان طلاع
الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او في نحو منا ظعن ومنا اقام دون ذلك وكذا ما في النظم دون من او في غيره نادر الا شيئا اذا
لزم منه اضافة في غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت
اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد الا انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما ذهب بعض النحاة لان
الوزن ليس ما يخص الفعل والاتي اوله زيادة كزيادة الفعل وكيفي ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية
اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الكل علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفردات الاخر او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحو ذلك اي او غير معيبة وما يؤدي هذا
المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك انما ياخذ الصحيح دون المعيبة
او شرط كما تقدم اخر باب ان او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا
كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة
على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن والمقصود
او لكونه الاكثر يجوز ان يكون الا راغم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يعين [illegible] عنده الاكثر
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد
ما لا يتزاحم لو نص على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ اذا رايتني من بعيد وسكت جالت
الافكار بما يحتمل [illegible] بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف
على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما في الامثلة
السابقة وفي الحال نحو [illegible] والمستثنى نحو [illegible] ليس الا والمضاف اليه نحو [illegible]
وجهة الاسد ونحو يا رب يا غلام وكذا [illegible] وجوابها [illegible] الاسلام [illegible]

المجيب

المجيب كما لمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او اما جملة عطف على اما جزء جملة
مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب [illegible] في شبيبة
فسر بهم وانثنى [illegible] على الاعم اي [illegible] ثناه او سبب لمذكور نحو قوله فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضرب بها فيجوز قوله فضرب بها جملة محذوفة وهي سبب لمذكور هو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس
امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة اي شرطا كقوله فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا
فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما
على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام الشيخ على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين
والمشهور في تسميتها [illegible] قوله فالواقع [illegible] افصح ما يراد [illegible] القول [illegible] او غيرهما اي غير
المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما قررنا في كتاب [illegible] حذف المسند [illegible]
بكيل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي المحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون
يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال له يوسف ومنه بيت السقط
طرب [illegible] المتعلل [illegible] اي طرب [illegible] الشكر [illegible]
[illegible] ان [illegible] الحذف [illegible]
مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر فقد كذبت
الرسل من قبله فتسلية [illegible] وقد [illegible] جزاء الشرط بسبب عدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب
ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال
دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر
من هذه الاشياء تناولها وتقرير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله
منها ان يدل [illegible] لا ان يدل [illegible] الدلالة والدلالة بيت من الادلة ومنها ان يدل العقل عليه اي
على الحذف وتعيين المحذوف نحو جاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل

على تعيين المحذوف بأنه الإرادة والعذاب أي المراد العذاب ولم يبق إلا تعيين الإرادة وتعيين العذاب فهذا طريق
آخر لا يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فإن العقل دل على أن في قوله فيه مضافا
محذوفا إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص بل إنما يلام على فعل كسبه وأما تعيين المحذوف فإنه يحتمل
أن يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه فيشملهما
أي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني أي مراودته لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لأنه
أي لأن الحب المفرط صاحبه مغلوب عليه فلا يصح أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له وتعين أن
يقدر في مراودته نظرا إلى العادة ومنها أي من أدلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل مثلا إنما يدل على أن المحذوف
هو الفعل الذي شرع فيه وأما الدلالة على الحذف فأما من جهة أن الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق به
على ما شهد به القواعد النحوية ومن أدلة تعيين الشروع في الفعل كما في بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ
له أي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله أقرأ وعند الشروع في القيام أو القعود بسم الله أقوم أو أقعد
وكذا كل فعل شرع فيه ومنها أي من أدلة تعيين المحذوف اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين أي أعرست فإن مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دل على أن المحذوف أعرست
والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق تفاعل من رفأت الثوب إذا أصلحته ... منه والإطناب
إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين إحداهما مبهمة والأخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
أو ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع فيها
أو لتكمل لذة العلم به أي بالمعنى وذلك لأن الإدراك لذة والحرمان عنه ألم فإذا حصل الشعور بمجهول
ما بوجه ما ألم فالمجهول إلى أن يحصل به شعور ما فلا ألم في الجهل به وإذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت
النفس إلى العلم به وتألمت بفقدانها إياه فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كملت لذة العلم
بالعلم المفقود بعد الألم لأن اللذة عقيب الألم أكمل وأقوى وكأنها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الألم كقوله
رب اشرح لي صدري فإن اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له أي للطالب وصدري يفيد تفسيره
تفسير ذلك الشيء والمقام ومنها الإيضاح بعد الإبهام يحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون
ذلك للتفخيم المفسر وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالإضافة ومنه أي من الإيضاح بعد الإبهام

باب نعم

باب نعم على أحد القولين أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف إذ لو أريد الاختصار كفى نعم زيد فإن
قيل نعم الرجل زيد بدل نعم رجلا زيد كان إطنابا بالإبهام ثم التفسير وفسر ثانيا وقوله إذ لو أريد الاختصار مشعر بأن
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الإطناب ويعم الإيجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه
حسنه أي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإبهام إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا إلى الإطناب
من وجه حيث قيل نعم زيد وإلى الإيجاز من وجه حذف المبتدأ الذي هو سبب الاستلذاذ وإيهام الجمع بين
المتنافيين الإيجاز والإطناب وقيل الإجمال والتفصيل ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور
الغريبة المستلذة التي يطرب لها النفس عند وجدانها تأثرا وانفعال العجيب وإنما قال إيهام الجمع لأن حقيقة
جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على جهة واحدة في زمان واحد
من جهة واحدة وهو المحال ومنه أي من الإيضاح بعد الإبهام التوشيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى
مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل
ولو أريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الأمل لكنه أبهم أولا ثم أوضح لما مر وسمي به توشيعا
لأن التوشيع لف القطن المندوف فكأنه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة
لف القطن بعد الندف وإما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله إما بالإيضاح بعد الإبهام والمعنى بذكره
بعده أن يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف أو الإبدال فلو قال وأما بعطف الخاص على العام لكان
أوضح وذلك للتنبيه على فضله أي مزية الخاص حتى كأنه ليس من جنسه أي العام تنزيلا للتغاير في
الوصف منزلة التغاير في الذات يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل
كأنه شيء آخر مغاير للعام بحيث لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتنبيه
وذلك فيما يكون فيه مزيد نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى أي الوسطى من الصلوات أي الفضلى
من قولهم للأفضل الأوسط وهي صلاة العصر عند الأكثر ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في الكلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله تعالى وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر لأن المصابرة باب من الصبر ذكر بعده كتخصيص الشدة وصعوبة
وإما بالتكرير لنكتة ليكون الإطناب بالتكرير مفيدا كتأكيد الإنذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله
كلا ردع وتنبيه على أنه لا ينبغي للناظر لنفسه أن يكون الدنيا جميع همه وأن لا يهتم بدينه وسوف تعلمون

فمن جهة الاختصار ... بالإيضاح بعد الإبهام

انذار الثاني ابلغ فيهم ابلغ في فعلهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول اللقاء وفي
تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما
تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على التراخي في الزمان لكنه قد يجرد لمجرد التدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كان التكرير
الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكتة التكرير
زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والاحتياط في شأنه العقل ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال
الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر
كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها ذكر ما بعد بسبب طول في الكلام ومنها التكرير قد يكون مع التعدد بلا رابط
كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما
في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله لا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير
لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده من المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف
في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم الهداة به اي تقتدي كأنه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فقولها كأنه
علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وكتحقيق اي وكزيادة تحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اي
خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض شبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما ماتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم
في الفلاة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكثرته توهم غير المقصود كانه بيت السقط ...

كالكامن من شأن قائم من التروح لم يتم تشبيه فاك فانه لا يجعل الكأس ضبنا مثل قائم من التروح وكان الكامل
غالبا ما يكون فيه كمال ... المجلس كانه قيل في ذلك ... وصفه بانه يقيله ملك ... فكيف ... غير قحمة
هو الجنبي الايغال لا يختص بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك في غيره
قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه
لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا
من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
اي معنى الجملة الاولى للتأكيد علم للتعقيب فالتذييل اعم من التكرير مطلقا واعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم
الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه
وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء
عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فهذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان
في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت
فهم الخالدون من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل لما قبله
وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا ... ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا ... من تقسيم
التقسيم المذكور وهو انه ينقسم بتقسيم اخر ... ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم
للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة ... فالتذييل الذي يكون لتأكيد ...
اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث ... بعده لفقه في سياق النفي اي
من ... لست ... من ان يكون حسنة لا ... لا تلمه ... مودة
اي حال كونك ... على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال

المرض الحاصل مقصود البيت ان الممدوح عالي الكامل من الرجال وفيه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار
اي لا مهذب من الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز من التخ ودفع التوهم
من ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يدفع ايهامه وذكر لذلك الايهام فذكر
مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك
غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع
وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بقوله غير مفسدها
والثاني كقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا
لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين
عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى لان المعنى انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم
على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ودونهم التسمم قوله كبيت السموأل حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في
عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك عن عجزه فلم يكن صفة مدح فقال بان حلمه انما هو
وقت تزيين الحلم لاهله وهو ان لا يكون عن القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فمن تتميم الكلام انه تأكيد للاول
ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا
يكون الحلم زينا يكون مهابا في عين العدو لا محالة فيكون تذييلا للتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر
لان الكلام ان من لا يكون حليما حين لا يكون الحلم زينا يكون مهابا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه حالا يهاب وليس بعيدا به
والذي يظهر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشير به كلام المتن وان المصراع الثاني تكميل وذلك لانه لو كان
حليما في حال ليس فيه زين الحلم يوهم انه ما كان كذلك ليس مهيبا لما يجوز البتة ذلك الطلاقة والوجه وعدم اثر الغضب
والخيانة والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يكون فيها
الحلم كيف يهابه العدو ويمكن مهابته فيه فيكون تكميلا له واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة للنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه
لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء

لا يكون الا بالليل لان الاسراء التنقيل واته اسري يعني السير واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تأكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه
جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي قول ابي الطيب في ملح النبي لعبد الله
وتبيين ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان فيقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية وذكر بعض النحاة ان الشيخ ما ذكره صاحب
الكشف في قوله تعالى واذ قال ابرهيم خليله انها اعتراض لا محل لها من الاعراب لكن لا يحل ان الحالية والتي الواو فيها
فانه لها تأكيد ووجوب اتباع خلقه والوجه انها عطف على الجملة قبلها المكنى بها منه ومثله ما ذكر في قوله اقسموا بالله
باد ضعفه وليس الكل كالانفي انها اعتراض بين قوله القوم منهم اي وقوله انه سيهديهم ومثل هذا الاعتراض كثير انما
يلتبس بالحال والتبعية وقد اشار اليه صاحب الكشف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم
ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه
في قوله اي قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تأخير ففي هذا تنبيه وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومفعوله الذي اعترضه وفيه تنبيه على المبينة وما جاء اي ومن الاعتراض ما جاء بين كلامين وهو
اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع بينه هو اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين
متصلين معنى وذلك لان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله
يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا
تأتوهن الا من حيث يأتي منه النسل والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله

عطف فراقى بينها ايها بالتوسيرة بالواو حضر ما وتذكر الحق العظيم ومنها المطابقة والاستعطاف في قوله وخفوق
قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيها جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه
غرابة كما في قوله فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر
غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام
بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض في آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصطلاح ثالث فيه وهو اعم من الكل في
فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة ما فانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة
متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض
صور التكميل وهو ان يكون الجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصفهم بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
وقلتهم فازال ذلك الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهو انما يتم بتفسيره وبجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى
مشتملة على معناها مؤكدة باعرابها بدلا منها او تأكيدا ويكون الفرق بينها وبين التأكيد الاصطلاحي الا ان يقال انه
اصطلاح في هذا الاشتراط على الاعتراض والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لابد لها من اعراب ويغايرهم كونه ايضا يجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع يجوز ترم
الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلام على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في
الايضاح حيث قال وقد لا يشترط فيه اي في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
لكنه اشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اعني اثناء
كلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او

اقل او اكثر

اقل او اكثر ففيه اشكال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط
فان اشترط ذلك لم يصح تجويزهم كونه غير جملة لان المفرد لابد له من الاعراب وقد جعلوه شاملا من التتميم
اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان
يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان
او اقل من جملة او اكثر فمشعر بان المراد من الجملة لابد من ان يكون له اعراب فيتحد الكلام لا انه غير منضبط
واما بغير ذلك اي بغير ما ذكر من الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف
الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حولهم ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب بغير ذكر
فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها ومن الاعتراض انه اورد في المفتاح في هذا المقام قولهم ما هذه بيضة وقوله تعالى
بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ فيه فضلة لنكتة هي التأكيد والمراد بالحشو
ان هذا القول يجري في السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تلك عشرة كاملة
بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يجوز من باب
التكميل اي الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر اي ترك قوله والله يعلم
انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم
كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه
دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يؤدي به اصل
المراد او زائدا عليه كذلك يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى
كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن
اي ظهر سؤدد ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة

الى انه شرع في اي ... وقوله اي كقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب

الفقر اراد بالغنى سببه ... وبالفقر المحنة يعني ... النقب والمشقة ... الراحة و

الوحدة ... بالمبالغة المعالي فهو ايجاز بالنسبة الى البيت ... وانه

المحذوف ... والبيت اطناب بالنسبة اليه ... الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتقدير ... ان

يكون ... وان يكون اطنابا وكذا مثل ... الاطناب ... القبيل ... [illegible]

... وقوله ... وذكر ... انما ... والمكرون ... [illegible]

... [illegible] ... ومن ... [illegible]

... ايجاز بالنسبة الى البيت ... الا ... فضل ... [illegible]

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ...

بلاغة الكلام ... البديع ... وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

بالعلم الملكة التي ... او نفس الاصول والقواعد المعلومة ... في تعريف علم المعاني

فليس ... بالقواعد ... واراد بالمعنى الواحد ... ما ذكره ...

الكلام ... المطابقة لمقتضى الحال ... التراكيب ... الدلالة العقلية ... والمعنى

ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد ... وارادة ... بتراكيب يكون بعضها اوضح

دلالة عليه ... فليس ... ايراد معنى ... بطرق مختلفة ... يكون عالما بعلم البيان وتقييد المعنى

بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه ... الاخر ... لم يكن

ذلك من البيان ... وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة ... بانه لو اورد المعنى الواحد بطرق

مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء ... بالفاظ مترادفة ... لا يكون ذلك من علم البيان و

... في وضوح الدلالة ... لان كل واحد ... بالنسبة الى ما هو ... الاختلاف في الوضوح

ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح ... وبالتعبير المذكور للمعنى الواحد ... الاقتدار على التعبير

عن ... بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث ... الاختلاف في الوضوح ...

... الدلالات الوضعية ... ان تعريف علم البيان ... اولى ...

كان ... الالفاظ ... لا يتحمل الوضوح والخفاء ...

والتنبيه ... ما هو المتقدم منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول

والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر

على المؤثر كالدخان على النار ... الدلالة اللفظية ... غير اللفظية ... ان يقيد ... يكون

للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية ... دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاول

التي سماها ... وضعية ... تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع

... الطبيعية ... فان ... الاثر ... عند ... الوضع ... ولا يكون ... العقلية

العقلية ... دلالة اللفظ المسموع ... وجود ... بالنظر ... التي يكون للوضع

مدخل فيها ... الطبيعية والعقلية ... باختلاف الطباع والافهام ... التقييد

... بيان ... الدلالة اللفظية ... فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه

بالنسبة ... بالوضع ... الطبيعية والعقلية ... بالوضع واراد

بالوضع ... اللفظ ... المعنى ... التضمن والالتزام ... الدلالة ... اللفظ

والفهم ... المعنى ... السامع ... المعنى ...

فهم ... الدلالة ... دلالة اللفظ بحيث يفهم

المعنى منه الاطلاق ... الالفاظ ... اللفظ ... فهم السامع المعنى من اللفظ

انفهام المعنى من اللفظ ... اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ... الدلالة ...

... اللفظ ... المعنى من اللفظ ... مركب ...

في اللفظ ... المعنى ... مستفاد ... انفهام المعنى ... بالدلالة ...

قوام العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فدلالة اللفظ اي الدلالة اللفظية التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام

ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه

كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ

للدلالة على تمام الموضوع ... الوضع ... كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج

عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة العقل ... حصول ... الجزء ... حصول

الملزوم ... حصول اللازم والمنطقيين ... التضمن ... الوضع ...

بانها باعتبار الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكونه
جزئه في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له
مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر
دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به
اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فيلزم انتقاض
تعريف الدلالات بعضها ببعض والجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يحتاج الى الاحتياط برعاية القيود وانما
قصد التقسيم وهو يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على فهم [illegible]
وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له
من حيث انه جزء والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يكتفى [illegible] عن هذا القيد
دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ الارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان
اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به
المعنى الآخر ولو يراد الآخر لم يكن ذلك للارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك
الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة
وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع
فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة
سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل واعلم ان التضمن والالتزام فيه ذهب كثير من الناس
الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن فهم الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم
كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع
بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة مسلما لجميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق و
اريد به الجزء لا نظير انها مطابقة ام تضمن واياما افرضت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم

واللازم فظهر ان التنبيه بالحيثية مما لا بد منه وشرط في الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه بكون
المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما في الحال او بعد الالتفات الى القرائن والا لكانت نسبته
الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لم [illegible]
العرف او غيره [illegible] ولو كان ذلك اللزوم الذهني بحسب اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام [illegible] المفهوم من اطلاق المفرد او
غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك [illegible]
بالكلية [illegible] اشتراط اللزوم الذهني [illegible] العلامة في شرحه [illegible] بل [illegible] دلالة الالتزام [illegible]
اللفظ على خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم
الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان مطلق الفهم عام [illegible] وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم [illegible] في المجازات والكنايات مع ان يكون مدلولا التزاميا بل لا يكون دلالة الالتزام الا فيما ثبت فيه
الوضع والكناية والايراد المذكور [illegible] المعنى الواحد بطريق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية بل بالعقلية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض وان لم يكن عالما
بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالة المطابقية اوضح
دلالة منه لانه اذا تخيل تمام كل واحد منها ما يراد منها فانه ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
كان فهمها بتمامها من المرادفات كفهمها بتمامها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم
المرادفات ذلك المعنى اصلا ولما كان الكلام كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا على
المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المختار اليه بقوله وان
لم يكن عالما بوضع كل واحد منها وهو لا يستلزم ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا اذ يجوز ان يكون عالما
بوضع بعضها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقدير لا يكون كل واحد منها دالا وكذا يمكن ان يكون بعضها
دالا في مرادنا اذا كان لا يجري فيها الوضع فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين
قلنا الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالاطلاق
فهم من اللفظ وقريب منه ما قيل ان فهم المعنى لكل يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على

مهم [illegible] مقصود [illegible] المقصود [illegible]

ثم الفهم في الحال يتوقف على تذكر الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
لجواز ان يكون بعض الالفاظ اكثر دورانا في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بخلاف ذلك يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطلوبة
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد وقلة تكرر اللفظ على الحس والحضور
على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحا كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفيا كما في اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ومع
فقدانه ممتنع عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع الوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وتسميته بالعقلية اي والايراد
المذكور تسميته بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللوازم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل
في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون للشيء الواحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم
بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات
لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه
سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا بعرف خاص
او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى
اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على
فهم الكل فالمفهوم من الانسان هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن اللزوم هو قولنا ان اولا
التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له كما انه يتولى ذلك على ان التضمن

هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان
الجنس قد يخطر بالبال ولا يخطر النوع بالبال وربما يخطر النوع بالبال بالمناسبة بينهما في هذه الحال لا يمكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان
يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس في هذا الكلام فان قلت فيه بحث لان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى
بالكلام المطابقي لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من اختلاف التادية بالعبارات المختلفة انما
هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد بأسره وهو معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكن لما ساعدنا التوهم في التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب مقام
ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة مما هو جزء في ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبر تادية معنى تركيبي ببعض
مفرداته اوضح دلالة مما هو جزء في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له ذلك اللفظ بالقياس اللازم
ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادة
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما
في اوائل باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي
من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم
والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المسمى الخارج اللازم فظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان
يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يتم الا فيما على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية
لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي تقدم الجزء على الكل
في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه
وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له
اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان
في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده

فلذا جعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على
ما قرره السكاكي والمصنف وفيه ما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز و
الكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث في الفنون الثلاثة على الاوجه التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا
بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص
من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك فلهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير
لئلا يعود الى المذكور الخاص عني فان اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت
فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا
اذا اهديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى
هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد
ههنا اي في علم البيان المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية
اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه
الثلاثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا للعلامة
في المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فحد التشبيه
الاصطلاحي عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني
زيد وعمرو وانما قال لا الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات
الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر
فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار
وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او
مع حذفه فالاول كقولنا زيد اسد والثاني كقوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه

تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر
باب التشبيه ان شاء الله والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته او عن الغرض منه او عن اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان قدم البحث عن الطرفين لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان
التشبيه ولان ذكر الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما
منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لا يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى منه كما
يخرج من فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم
والحرير في الملموسات وفي اكثر ما ذكر نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم
والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت
العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما
كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس
فالاول كالمنية والسبع فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه والسبع حسي والثاني
العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال
بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية
اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف
الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان
سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل

كما لا يدرك الحس من طرفي المبالغة في التشبيه ثم لما كان في المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار
وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل في الضبط فقال
على وجه تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع
والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته فدخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد
قطيفة اراد به شقائق النعمان وهي ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر
فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة
لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا
ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي
لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال اي ايقتلني
ذلك الرجل الذي يعقد في توعدني والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال مسنونة من سن السيف اذا احده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر
ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق
الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان
الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة
بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما يكتفى كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام

ان من قو

ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له ونحو ذلك والانتقال وليس فيها انتظام
بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية
وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي
ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة
السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى
وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من الاطلاق بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من
الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال
وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي
اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها كالكيفية الذائقة بالحلو والملموسة باللين
والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا ادراك الحواس
[illegible] مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان القوة العاقلة كلما ادركت المجردات اليقينية وانها
تدرك هذا الكمال والشرف وهو اللذة العقلية وقس عليه الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة
بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارة عن الادراك الحسي المذكور
والادراك الحسي مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة في عدم المدرك باحدى الحواس الظاهرة
وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة
كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه اي وجه الشبه ما يشتركان فيه اي المعنى
الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والمراد بالتحقيق ان يتقرر ذلك المعنى في كلا الطرفين
في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة
اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين
في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد
ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي وجه الشبه في قول القاضي
التنوخي وكان النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع [illegible]

وهو ما لا يحتاج الى التاويل [illegible]

في بيت المتنبي المذكور في البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي
أي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخييل وذلك لأنه يعني وجوده في المشبه به على طريق التخييل أنه
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي إلى الطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها أي بالظلمة ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه
السنة وكل ما هو علم بالنور لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة وشاع ذلك أي كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل أن الثاني أي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق نحو
أتيتكم بالحنيفية البيضاء والأول على خلاف ذلك أي وتخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق والأول مما له سواد
وإظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها أي كتشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب
أي الأبيض في الأسود فيما سواده قليل أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد
الخضرة فيما سواده كثير بسبب الاخضرار فعلم من ذلك اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما
شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التخييل وهو أن يتخيل ما ليس بمتلون متلونا وعلم أن قوله سنن لاح بينهن
ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان القاضي فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدع
هي التي تلمح بينها فعلم وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله أي جعل وجه التشبيه في قول
القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لأن هذا المعنى لا يشترك فيه المشبه
النحو لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة إذ لا يخلو من أن تحكم برفع الفاعل ونصب المفعول في كلام فإن وجد ذلك في الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وإن لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
فاسدا لا ينتفع به بل يستغلق فهمه مما يتعذر عليه كما مر في الكلام النافع بخلاف الملح فإنه يحتمل
القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر فالحق أن وجه التشبيه فيه هو كون الاستعمال
مصلحا والإهمال مفسدا إذ المقصود أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة
أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح
بالملح فأما جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فإنما أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة
والأقوال الضعيفة ولم يعلم أن ذلك ليس من النحو في الكلام وهو أي وجه التشبيه إما غير خارج عن حقيقتهما أي حقيقة الطرفين

وذلك بأن يكون تمام ماهيتهما النوعية أو جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية أخرى أو خارجا عنها كما في تشبيه
ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما في هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا أو ثوبا أو من القطن
أو خارج عن حقيقتهما أي حقيقة الطرفين ولا محالة أن يكون صفة قائمة بهما وإذا كانت صفة فهي إما حقيقية أي هيئة متمكنة
في الذات متقررة فيها وإما إضافية والحقيقية إما حسية أي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية المختصة بالأجسام
مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين من الألوان و
الأشكال والشكل هيئة إحاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة أو
ثلث نهايات كالمثلث أو أربع كالمربع أو غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونحو ذلك فإنه
يقبل التجزي لذاته وبالاتصال لأن يكون بين الأجزاء حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات عما
لا يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي إن قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح
إن قبلها في الطول والعرض فقط وخط إن قبلها في الطول فقط والحركات وهي هنا التي هي حصول الجسم في مكان
بعد حصوله في مكان آخر أي إنها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا أخص من الحركة بمعنى الخروج من القوة
إلى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لأن المقادير من مقولة الكم التي تقبل
القسمة لذاته والحركة من الأعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكأنه أراد بالمقادير والحركات ما
في الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها أي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك أو بالسمع
عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات من
الأصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الأصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت كيفية تحدث
بالتموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع ويختلف بحسب المقاومة وضعفها قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع و
كما في أوتار الأغاني المختلفة أو في نفس المنفذ أو ضيقه أو سعة المنفذ كما في المزامير المختلفة كيفية صوته و
أو بالذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم وأصولها تسعة الحرافة والمرارة
والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة أو بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي

شذيها او طيبها تشبيهي بكفي الند من الروايح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة
كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك لعدم ما يتبادر منها كرايحة الحلاوة او باللمس
وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحوها
المراد بها الملموسات التي بها تنفعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات
والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات والبرودة
كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية يقتضي
سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل
عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين
وهي كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لسهولة
وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وقوامه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون
الاربع من الملموسات مذهب بعضهم والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق
والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل من هاتين الكيفيتين
يوجب عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة نازلة والحركة فيه
وكما يجده من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة والحركة فيه
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك
ما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق
اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشيء
عند العقل او الاعتقاد الجازم المطابق الثابت او ادراك الكلي او ادراك المركب وغير ذلك
يفسر بها استعمال ... من الاغراض ... البصيرة ... فيها دقيق انها
الضاعر والغضب وهو حركة للنفس مبداها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا
يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة

بانها ملكة

بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتترتب عليها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاعتبار
من خلافي الخلق دون الغريزة وذلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغيرها وما اشبه ذلك واما اضافية
عطف على قوله اما حقيقية والمتشبه كالحقيقة ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين
كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب
يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والانياب للمنية
والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي
كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا يتفرع عليها احكام متمايزة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين
ولقد ذكر الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير
من الامثلة انواع التشبيهات وكيفية لطائفها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد
اما مركب حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او مركبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها
العقل من عدة امور وهذا يشمل لفظ المتعدد وفيه نظر كما سنذكر وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي
واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما
متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي حسي
او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي
او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه وكل
طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به
فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه
الشبه ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان
المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين
وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه

بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه
التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين
فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء
من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شيء من
وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس
كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها التي صدقت عليها المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه
التشبيه يابى ان يكون غير عقلي لان المعترض صرح بالتحقيق على التسامح كما تقرر وقوله والواحد الحسي يتنوع
في هذا اشارة الى الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من
الاوليين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه
اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون
طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما وبقي ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء من
الصوت من المسموعات فيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف
بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة على
ما قال الجراءة الشجاعة وقيل جرؤ الرجل جرأة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة هي
ما فسره الحكماء ملكة تصدر عنها الافعال لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها مع
الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم
النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة
او غير عار وهذا البسط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني
ذاك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللحجة حكم النور في انك تفصل بها بين الحق
والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل الثقيل انما هو معدوم او هو والعدم
سواء لم يثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء وتمثيل هذا ليس بتشبيه

ثم قال الا

ثم قال الا ترى انك لم تكن نظرت الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده شبيه بالعدم قال ابيت الا ان
تنفي عنه الكلام فلا معنى لما ذكره والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي و
المشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجه بعض
الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح
من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة
التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في
كونهما طريقين الى الادراك وفيه تقريب ... ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة
الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي فيما وجه
الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار الافراد وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا وما حقيقتهما وهل التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان
ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا
زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية
واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء
واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه التشبيه ولهذا صرح صاحب المفتاح بتقييد
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة كما سيأتي ان شاء الله تعالى ولا يخفى
عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى يجب ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء لكن نقض الاطراد
في كلمة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى يجب ان تقصد الى متعدد
وتنتزع منها هيئة ثم تقصد اشتراك الشيئين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا
فلنبين على هذا انظر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد
اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما طرفاه مفردان كما في قول الشاعر

ثم او كان فاعرفه او ترك التعلق

التشبيه في قول أحيحة بن الجلاح أو قيس بن الأسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحية بضم الميم
عنب أبيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا أي تفتح نوره كذا في أسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة وأنارت إذا أخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور
البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وإن كانت كبارا في الواقع على الكيفية أي تقارنها حال كونها
على الكيفية المخصوصة منضمة إلى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية أنها لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجدها في رأي العين في
تلك الأنجم وهذا الذي ذكرناه في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا للمقدار المخصوص أي المقدار في القرب
والبعد لكنه أراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود يعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
وقيل أراد بالكيفية الشكل المخصوص لأن الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما أراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه إلى عدة أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها
وإنما قلنا إن الطرفين مفردان لأن المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود مع قيد تفتح نوره وقد مر
أن المفرد قد يكون مقيدا وأداة لا ينافي التركيب وفيما أي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان
كما في قول بشار كأن مثار النقع أي الغبار من هيجه فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى
كواكبه أي تساقط بعضها إثر بعض والأصل تتهاوى حذفت إحدى التاءين وجعلها في هيئة
لكون مسندا إلى الظاهر فقد أغفل كثير من اللطائف إلى غير ما يستطلع عليه إن شاء الله تعالى
وقوله من الهيئة بيان لما في كما أي الهيئة الحاصلة من هوي أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة
المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في أسرار البلاغة
حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب و
السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في
تشبيه تفرق ويتوهم أنه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الأسياف لا يمنع
من تقدير الاستقلال لأن الواو فيه بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لا تريد أن تقول
لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فيجعل الكلام جملتين ومما يشهد لذلك أن قوله تهاوى
كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بنفسها

وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما

لما قال ليل كواكبه فلم يقتصر على أن يريك لمعان السيوف في أثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر
عن هيئة السيوف وقد سلت من الأغماد وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب ولهذه الزيادة زادت
التشبيه تفصيلا لأنها لا تقع في النفس إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة وذلك أن للسيوف في حال احتدام
الحرب واختلاف الأيدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم إن لتلك الحركات جهات
مختلفة وأحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وإن السيوف باختلاف هذه
الأمور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم إن أشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة
واحدة وهي قوله تهاوى فإن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها
تواقع وتداخل ثم إنها بالتهاوي تستطيل أشكالها فأما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة
هذا كلامه وقوله إن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه أنه ليس عطفا على مثار النقع بل هو معمول
بمعنى الإثارة لكون الواو بمعنى مع وهو الذي في قولنا أعجبني ضرب زيد وعمرا إن عمرا في حكم الصلة
وليس المراد أن المثار بمعنى المصدر على ما سبق إلى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد
والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من
أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه
كما في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل مقمر ولهذا زاد في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة أي يكون وجه
الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما
يجيء في تلك الهيئات على وجهين أحدهما أن يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون
وقد غير المصنف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا
أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن
بغيرها من الأوصاف والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالأول كما في قوله أي كوجه الشبه الذي في
قول ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الأشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع
الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع
كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض والمعنى ظهر لي أن

الأول في هيئة الأشياء من التزام أوصاف الانقباض كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط فإن الشمس إذا أحدّ الإنسان
النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشل والوجه الثاني أن يجرد
الحركة عن غيرها من الأوصاف فهناك أيضا يجب كما لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف فكذلك لا بد فيه
من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو
وبعضه إلى السفل ليتحقق التركيب وإلا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب
فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله أي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة أي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فإن فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك
في الحالتين أعني حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين في كل حالة إلى جهة قال الشيخ ولكل واحد من جهات
الجسم في حركاته إذا لم يتحرك إلى جهة واحدة فقد ثبت أن التفاوت في الجهات وكلما كان التفاوت في الجهات التي
تتحرك إليها أبعاض الجسم أشد كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر ومن لطيف ذلك قول ابن المعتز في صفة
الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله أي كوجه الشبه في قول أبي الطيب في صفة كلب
يقعي أي يجلس على أليتيه جلوس البدوي المصطلي بأربع مجدولة لم تجدل أي بقوائم محكمة الخلق من قبيل الفتل
لا من جدل الإنسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه أي من الكلب في إقعائه فإنه يكون لكل
عضو منه في الإقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند
الاصطلاء بالنار موقدة على الأرض ومن لطيف ذلك قول ابن زيد من شعراء المغرب كأنها شيء قد يتحير
يوم الوداع إلى توديع مرتحل أو قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل لتمطيه
مع التوى لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر إلى الجهات الست فلطف بسبب التركيب والتفصيل بخلاف
تشبيه بالمنقبض فإنه قريب التناول يقع في نفس الرائي بلا كلفة للصورة بسبب كونه أمرا جليا والمركب العقلي من
وجه الشبه كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم
لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فإنه أي وجه الشبه منتزع من عدة أمور لأنه
روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الأسفار التي هي أوعية العلوم وأن
الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم أنه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر
وجه الشبه

[illegible]

كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة يقال أبرقت القوم إذا أظهر لهم
برق وأبرق الرجل بسيفه إذا لمع به ولا يصح هاهنا أن يكون من أبرقت المرأة بوجهها وحكي أبرقت السماء إذا جاءت
ذات برق وفي الأساس أبرقت لي فلانة إذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى هاهنا أبرقت الغمامة للقوم
أي تعرضت لهم فحذف الجار وأوصل الفعل فلما رأوها أقشعت وتجلت أي تفرقت وانكشفت فانتزع
وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فإنه خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت فإن
المراد التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاشا ثم تفرقها و
انكشافها بانقطاع أي بواسطة انقطاع الغيث يعني باعتبار أن يكون وجه التشبيه والمعنى المشترك فيه اتصال
ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشيء الشديد الحاجة إليه أمارة
وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه قال الباحث في قوله بانقطاع البيت أي الذي هو طرف المشبه به إلى
هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل المراد الطائي في قولهم التشبيه
بالوجه العقلي أعم قلنا ما قاله فصل وقد يتضح أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصيب ويكون
تشبيها واحدا إلا أن الاقتصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من هذا الكلام لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه
يجمع بين الصفتين وأن أحدهما لا ينفك عن الآخر فإن الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن تثبت ابتداء مطمعا
متصلا بانتهاء مؤيس وكون المصير إلى الابتداء لا إفراد زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصيب ويكون إلا الجمع
بين الصفتين من غير قصد إلى امتزاج أحدهما بالآخر لأنه لو قلت هو يصيب ولم يتعرض لذكر الكثير حصل
تشبيه كالماء في الصفاء كالدر في صفته ونظير البيت قولنا يكون ثم يصيب لإفادة ثم الترتيب المقتضي
ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المص وقد نقله من أسرار البلاغة ولا يخفى أن قولنا زيد يصيب ويكون ليس من
التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سيعرف إن شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا
أن التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما أنه لا يجب فيها ترتيب وذلك
أنه إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف فإذا قلت زيد كالأسد والبحر والسيف
لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر أو السيف جاز ولو أسقط واحد
من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه والله أعلم وقد تبين أن وجه التشبيه ثلاثة أقسام واحد ومركب
ومتعدد فالأول من الأول شرع في الثالث وهو إما حسي أو عقلي أو مختلف والمتعدد الحسي كاللون

[illegible]

والعلم والرأي في التشبيه فانه باعتبار المتعدد المعنى كلمة النظر وكمال المعقود وانقياد الشاعر ذلك التركيب
الا التي ولي المثل الخفي سناد امر الغراب في التشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي
كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس
واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل فقال ما اشبهه بالحركة اي انه بعد ما يكون بمكان التشبيه
بالسكون وعند المحققين المراد هنا ما به التشابه اي وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في نفس التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان
بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان
كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح
من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال التمليح
لا التهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم
اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي ... وغير فتكل
لعبد التهكم ... ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك
الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه في الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة وكذا في
البخيل وحاتم وفي التمليح والتهكم لانا اذا قلنا للجبان كالشجاع في التضاد بمعنى ان كلا منهما مضاد للآخر لا
يكون من باب الملاحة والتهكم في شيء ... وقوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا يصح اصلا قلت
لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان
نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان
لا جرأة في المشبه بل هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح
او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يطلق في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد
انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح والتهكم وكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف
وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان الخبر مشتقا
نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا

التشبيه

وايضا

اداة التشبيه

حذف

اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين مثلهم كمثل الذي استوقد

نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون صم بكم عمي فهم لا يرجعون او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين

حذف الموصوف اي كمثل شخص قائم او كن حذف الموصوف جعل الاسم المشبه به ... الخبر بعينه صار الغير بعيدا لا لاجل
لاجل الموصوف المقدر كما كانت اشرت وكانت قلت ولكن انه قد يستعمل هذا النظر بحيث الخبر فيه قد قصد به التشبيه سواء
كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا الاسد كما تعقل كأنه وهو اكثر في كلام المولدين ونحو ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق
من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولك زيد كالاسد او كمثل الاسد او تقديرا
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو المثل المستوقد حالة وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او
كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لما يدل عليه عطفه على قوله كمثل
الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل
ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف وفي الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا
كماء لان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فظهر انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا
او مفردا فمن قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه ... في الايضاح بان قوله يا ايها الذين امنوا كونوا
انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان
التقدير كونوا انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف ...
فحذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
التشبيه بين كذا او كذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين
اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والذي يرفع العلاقة ... قوله في المفتاح بان الآية
في الكلام نظير قوله ... وقوله التشبيه الكون بالقول ... والمراد بهذا القائل بان
اوقع في لفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى ... ان المراد ايقاع التشبيه بين كون
المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه ...

بيان [illegible]

مضاف او مضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الزمخشري [illegible] لفظ المفتاح كما فيه اشارة الى هذا القول [illegible]

كلام اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله [illegible] كون الحواريين انصار [illegible]

قولهم نحن انصار الله [illegible] قول عيسى [illegible] المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به [illegible] ان يكون [illegible]

الحواريين انصار الله [illegible] قول عيسى [illegible] الاول [illegible] التشبيه

كونهم [illegible] في قوله اوقع التشبيه [illegible] كون الحواريين [illegible] من المؤمنين [illegible]

الرجال [illegible] وقد يليه غيره اي غير المشبه به نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا [illegible]

[illegible] كمثل [illegible]

المشبه به مركب [illegible] يلي الكاف [illegible] المنتزع [illegible] والنضرة البهجة [illegible] نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا

كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا

بمفرد اخر [illegible] بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات [illegible]

يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت [illegible] مضاف [illegible]

ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه [illegible]

قوله او كصيب [illegible] قال صاحب الكشاف [illegible]

[illegible] الكيفية المنتزعة سواء ولي [illegible] حرف التشبيه مفرد [illegible]

ام لا [illegible] قوله انما مثل الحيوة الدنيا [illegible] الكاف [illegible] تشبيه الدنيا بالماء [illegible]

[illegible]

بالرياح [illegible]

هذا الكلام فان قيل [illegible]

[illegible] ذوات [illegible]

ذوات [illegible] كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا [illegible]

والتقدير [illegible]

[illegible] قوله كمثل الذي استوقد [illegible] ان تقدير [illegible] كماء انزلناه [illegible] على حذف المضاف

فالمشبه به ما يلي الكاف [illegible] التشبيه كما في قولك زيد اسد الى قرب

المشبه

التشبيه وارادته بالاسد [illegible] كما في [illegible] المشبه [illegible] كما في قلت زيد اسد

ان تقدير التشبيه [illegible] في الظرف [illegible] فيه استعارة بان شبهه بالاسد [illegible]

[illegible] التشبيه [illegible]

[illegible] اداة التشبيه [illegible]

كما في قولنا زيد اسد [illegible] حال التشبيه في القرب والبعد [illegible] والغرض [illegible] التشبيه

[illegible] المشبه [illegible] الغرض [illegible] المشبه [illegible] ان المشبه [illegible]

[illegible] كما في قول ابي الطيب [illegible] الانام [illegible] فان المسك [illegible]

دم الغزال [illegible] الناس [illegible]

[illegible] المسك [illegible]

ليس [illegible] المسك [illegible]

من الاوصاف [illegible] التشبيه [illegible] البيت [illegible]

[illegible] المسك بعض دم الغزال [illegible]

[illegible] المسك [illegible] شبيه [illegible]

[illegible] حال المشبه [illegible] الاوصاف كما في تشبيه ثوب [illegible] السواد [illegible]

[illegible] المشبه [illegible] القوة والضعف [illegible]

والنقصان كما في تشبيه [illegible] تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدة [illegible] السواد [illegible]

[illegible] حال المشبه [illegible]

[illegible]

[illegible] ما [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله اذا تم التي هي بمنزلة جزئه وتكملته ذكر الفوائد تحسينا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه
به اتم وهو به اشهر وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ثم ان هذه العبارة ان كانت الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان الامكان انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على الامكان لا انه يقتضي مسرود وجه الشبه
كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان قرنا مثلا وهي في السواد الا
الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل انما يقتضي كون المشبه به في مقدار المشبه والتقييد
وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتبين مقداره على ما هو عليه وانما قلنا كما كان وجه الشبه داخلا في السواد تم الزيادة
كان التشبيه اوفق في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه بزيادة
التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم قلت ان هذه الاربعة ليست بل لان الترغيب والتشويه والاستطراف تزيينه
لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الشبيه بالسواد في مقلة الظبي للترغيب مع ان السواد فيه ليس اتم منه
في وجهه ولا اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة
اتم ولا اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر وافق كان التشبيه تناسبه هذه الاغراض اوفق
وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واقوى فيها
دار على ما هو اللائق يتبع ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان الامكان ولا لزيادة تقريره والا لابرازه
في معرض التزيين والتشويه لاشتراك في تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس فيه التقرير الا في معرض الاستطراف
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لا امتناع وقوع المشبه به وهو بحر المسك موجه الذهب الواقع
وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بعيد ورود كالممتنع لكن بشرط ان يكون الامر الغريب النادر حضوره عند حضور المشبه في
الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه بتفصيل ما ذكرت ليستطرف استطراف النوادر كما ذكره الشيخ العلامة وفي
هذا يكون عدم وجود ذكر المشبه به النوادر لا يكون اعرف في المعنى واقوى شهرة الاستطراف فلا يناسب التشبيه وقيل في هذا الكلام خلل
ما ذكره في تعريف المجهول بالمجهول ويمنع الا انه لسياق كلامه وبالجملة فيه لا يطابق دعواه اذ الاصل وجوب كون المشبه
اتم على ان وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا يرد فيما يكون للترغيب او للتشويه او الاستطراف ان يكون المشبه
به في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة لحصول الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة
فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي يرجع اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله كان التشبيه
وهو الغرض منه لانه قال كيف يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه

او بيان مقداره

او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به معروفا في مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص وكذلك يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم
الحكم معروفا فيما يقصد في وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان الامكان او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في
الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان الامكان اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه
اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه
طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابرازه
المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر
الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية في وصف
البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها قال الجوهري الزرقة اللون ... في لغة ... ابي ... حمر اليواقيت
بين الرياض على حمر اليواقيت يعني بها الازهار والشقائق الحمر كانها فوق قامات ضعفن بها
اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر المسك موج
الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
وجه الشبه ... في وجه ... لطيف ... مع ان ...
الشاذ ... وقد يعود الغرض من التشبيه
على المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل
الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن غرته
وجه الخليفة حين يمتدح فانه
قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح والغرض الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق
والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكر
من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه من الكلام

صنف كان المشبه

لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد في الحسن فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور
من غير قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك
التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه
كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري
ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر اذا سيلت الدمع واسبلت السماء فالجار في بالخمر للتعدية
ما تقوم مقام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر وان يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص
على حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة هذا القول انما يصح في الموضع الذي يقصد فيه المبالغة في اثبات الصفة
للشيء دون المقصد الى ايهام ان الناقص زائد كما اذا اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع
وجه يوجد في الفرع على صورة اخرى ويستوي فيها الاصل والفرع فالاحسن ترك التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم
فان قلت ما ذكر من ترجيح احد المتساويين وهي تقتضي ان يكون الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي
بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب
غير القصد الى الزيادة والنقصان لكنه لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه الى الحكم
في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه ثم اتمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه
واما التقسيم فاقسام وهو ان التقسيم باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر
باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين
اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد او تشبيه
كل من الرجل والمرأة باللباس الاول في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند
الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في الفحشاء كاللباس الساتر للعورة فان قلت
السبب قوله لكم دال على قيد في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه توقف الاشتمال او الصيانة عليه اذ غير ان
كقولهم هو لا يحصل من سعيه على شيء كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء

والمشبه

والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي الطرفان احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة
مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه
مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه وكما في التشبيه المركب بالمركب ان
يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما مر في صاحب المفتاح وحش ما يليه صاحب الكشف في قوله تعالى
العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
تلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد
طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر
والسماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع
النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله كانما المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن
وقد يكون بحيث لو كان يسعى لكل جزء من اجزاء احد الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا انه بالتكلف وتعسف كما
في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد منها شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلته من المفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال
شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه
دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما
تري وكما تشبيه النهار المشمس الذي شابه زهر الربى بليل مقمر في اختلاط الضوء والظل والفرق بين المركب
والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فان المشبه في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على
الماء وفي تشبيه الشقيق او النهار المشمس هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه النهار المشمس من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

بالثريا [illegible] وصول الشمس بقوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول فيها
ذهب ذائب وقوله وكان اجرام النجوم [illegible] وقوله فكانما المريخ [illegible] تشبيه المركب بالمركب [illegible] الى كلام
المشبه والمشبه به [illegible] لتشبيه المفرد بالمركب [illegible] وكان ما ذكره [illegible] اقرب فان الفرق
لتشبيه الثغرين وتشبيه الشقائق [illegible] بخلاف الامور المتعددة المجتمعة [illegible] ضعيف واما
تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر
تقصيا اي بلغت اقصاه [illegible] تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور [illegible]
صورة حسنة فنقول تريا نهارا مشمسا ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربا فكأنما هو مقمر لانه اي النور
[illegible] فكأنما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات
فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد والى
هذا اشار بقوله وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى
على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد
الطيور كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة
مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
وروي اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله
صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون
الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كأنما يبسم عن
الاغيد الناعم البدن [illegible] لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور
[illegible] فشبه ثغره بثلاثة اشياء [illegible]
وفي كون هذا البيت من باب التشبيه نظر لان المشبه [illegible]
كان في بيت البحتري [illegible] استعارة [illegible]

في وصف ابيات اهديت اليه [illegible] كبرد الشباب وبرد الشراب وقلائد
ونيل الاماني وعهد الحبيب ونسيم الصبا [illegible] ورجع القيان [illegible] وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد
اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا
والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه [illegible] والتشبيه في قوله تعالى مثل
الذين حملوا التوراة الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت وغير ذلك [illegible] والسكاكي يقيده بغير
حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود
بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد
وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل على تفسيره
من تشبيه الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل تشبيه
المنتزع [illegible] التشبيه [illegible] وان كان عقليا
جاز اطلاق اسم التمثيل عليه [illegible] كالقرآن والحياة بالعلم [illegible] تمثيل
وهو كذلك [illegible] بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لم يكن وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا
او يكون ولكن حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم
اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه [illegible]
ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في
الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة [illegible]
الجوانب فالطرف موضع الانتهاء [illegible] ذكر جار الله ان هذا القول لفاطمة بنت الخرشب الانمارية
حين وصفت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحافظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي
وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل
هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول [illegible] في وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايهم منهم
[illegible] قوله [illegible] تشبيهات المجمل [illegible]

مطلق التشبيه وهو عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف المشعر بوجه
فيه ايماء الى وجه الشبه كما في الامثلة السابقة ومنه ما ذكر فيه وصف احد الطرفين الى ان الفاضل المشبه به
كما يجيء ان شاء الله ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده اي الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة في معرفة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك
شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام
في الحسن بن سهل ... والعليل منه في كثير ذكر الاضرب منه ساقه الغضب صدفت عنه اي اعرضت ثم
مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه فلان ... مشابه وريق
الاول واصابه ريق المطر ... افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المشبه بان عطاياه فائضة
عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه
الشبه اي الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده
كقولك فلان كثير الايادي ... واهل ... اولم يطلب كالغيث فكانه ترك ... الظهر ... كلامهم
واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وقد يتسامح بذكر ما
الا يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه ... بل ... ما يستتبعه
مكانه اي مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له لازما كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة
فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام
الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وجه الشبه لا يكون الا ... التشبيه في وصف
اعتبار ... الطبع ... التحقيق ... وجه الشبه ... في
التحقيق ... ان ذلك التسامح ... التسامح ... ذلك
انهم ... وجه الشبه هنا هو الحلاوة ... ذلك ... التشبيه
منها ... والعقل ... وجه الشبه هو الحلاوة ... الامور المحسوسة ... العلامة
... وجه الشبه ... التسامح هو الحلاوة ... وجه الشبه ... التحقيق ... قولنا
... الامور المحسوسة ... التسامح ... التحقيق هو ...
ذلك ... كلام السكاكي ... وجه الشبه ... التشبيه ...

انما هو من قبيل

انما هو من قبيل ... التشبيه بالشمس ... وجه الشبه ... وجه الشبه ... الحقيقي هو المشترك
الكلي ... المحسوسة فهو بهذا الاعتبار ... وجه الشبه ... ظاهر ... وايضا تقسيم ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه
في بادي الرأي ... الامر ... او جملة ... اول الرأي وظهور وجه
التشبيه في بادي الرأي يكون ... اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجمل اسبق الى النفس من التفصيل
الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس
متحرك بالارادة ناطق لان المفصل ... المجمل ... ولهذا كان العام اعرف ... وجب تقديمه في التعريفات
الكاملة ولكن ... ادراك الحواس فان الرؤية ... التفصيل ... قبل النظرة الاولى
... ما ... النظر ... من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح ... في المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل التفصيل عطف على قوله امرا جمليا اي ويكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا
منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما من حيث المقدار
والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه اي غلبة حضور المشبه به في
الذهن مطلقا لتكرره على الحس كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
حضورا ... على الحس كصورة القمر ... كالشمس ... كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لما ... القرب والتكرر ... التفصيل
كان قليل التفصيل ... غلبة حضور المشبه به ... التكرر على الحس سبب الظهور المورد
للانتقال ... التفصيل من اسباب الغرابة ... المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض
التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي
... سبب الاحتياج الى التأمل ... واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه
اي ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر ... لخفاء وجهه في بادي الرأي
وعدم الظهور ... اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه ...
المذكورة ... التفصيل ... الاضطراب ...

انما هو من قبيل

لقلة تكرره على الحس او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت

واما مطلقا لندور حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر [illegible] او لقلة تكرره على الحس [illegible] كالشمس بالمرآة

في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل مما لا يتكرر على الحس فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل

كان لندور حضور المشبه به بسبب عدم ظهور وجه الشبه [illegible] الكون المشترك [illegible]

الطرفان او لانه يطلب بالتفصيل [illegible] في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل [illegible] كثرة التفصيل

الشبه [illegible] والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد [illegible]

وجود [illegible] ويقع على وجوه [illegible] التفصيل

على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا [illegible] كما في قول امرئ القيس

حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان [illegible]

التفصيل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كان التركيب [illegible] كان التشبيه ابعد [illegible] البعيد الغريب [illegible]

[illegible] والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل [illegible]

[illegible] الغريب [illegible] اللطف [illegible]

[illegible] نيل الشيء بعد طلبه الذ [illegible]

[illegible]

[illegible]

الاستعارة [illegible] وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل [illegible]

[illegible] النادرة [illegible] الشمس [illegible] البيت [illegible]

[illegible] الا بوجه ليس فيه حياء وقوله

الاقوال [illegible] عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن

للثاقبات افول [illegible] فتشبيه العزم بالنجم [illegible] الشرط [illegible] ويسمى هذا التشبيه المشروط

[illegible]

[illegible]

[illegible] والتشبيه باعتبار الاداة اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاداة [illegible]

[illegible] والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادة الغرض

كان يكون المشبه به [illegible] في وجه الشبه [illegible] في الحاق الناقص

بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه [illegible] مردود [illegible] وهو بخلافه

[illegible] خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف

في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها [illegible]

المشبه به مذكور قطعا و(اما) ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او محذوف وكذا على التقادير
الاربع فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية (واختلاف مراتب التشبيه) قد يكون باعتبار (اختلاف المشبه به) نحو قولنا
زيد كالاسد او كبحر في السخاء (او) اختلاف (الاداة) نحو زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط
وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها) قيد بذلك احترازا عن اعتبار
بالاختلاف في الاداة سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في
قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها (حذف وجهه واداته فقط) اي بدون
حذف المشبه (نحو زيد اسد او مع حذف المشبه) نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة على انه
الثاني في الرتبة (حذف احدهما) اي وجهه او اداته (كذلك) اي فقط او مع حذف المشبه (نحو زيد كالاسد و) نحو (كالاسد)
في مقام الاخبار عن زيد (ونحو زيد اسد في الشجاعة و) نحو (اسد في الشجاعة) في مقام الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان
الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد والمرتبتان الاوليان في غاية
القوة والاخريان في غاية الضعف والاربع الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه
من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم ينبغي ان يفرق
الاربع المتوسط بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لحمل المشبه به على المشبه من حيث الظاهر بخلاف الثاني
الثاني نحو قولنا قتلني اسد ... ويمكن ... الكلام ... في قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد من حيث انه
الاول استعارة والثاني تشبيه والتحقيق في ذلك انه اذا جرى في الكلام لفظ دالة قرينة على ان المشبه به مستعمل في معناه الموضوع له
اعلم ان ... ان لا يكون المشبه مذكورا او مقدرا ... لفظ نحو لقيت في الحمام اسدا او رجالا شجعانا والمختار انه استعارة لا تشبيه
والشرط ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا في ... فانه ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كالخبر في باب كان وان والمفعول الثاني
في باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام
موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصيغة الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد
لزيد وهو ممتنع فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس

لاثبات معناه لشيء بل صيغة الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا
في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل ... واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق فالمناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح
والعبارة بان يسمى الاول تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جمع المحققين وفيه ان كما
ذهب اليه الشيخ انه لا يقال في نحو زيد اسد استعارة لا حقيقة ولا مجازا لانه التشبيه محذوف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه
والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
ولقيت منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يجري استعارة له الا باستعماله فيه كان النسب
ولا لاثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه
انما ينتقل الذهن الى ان الكلام على التشبيه يكمن في النفس ولا يظهر الا بعد تأمل فلذا قال السكاكي فانه يسمى غير ذلك تشبيها
الكاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم نحو زيد اسد
فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه وعليه فذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق
الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تاتي والزرق فرقها شمسا ويرد والصدود كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه
في نحو هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انها لا تغيب وعلى هذا القياس وقد
يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان
يقدر انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل انه دونه او مثله وجعل
دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابا بيده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا
وغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا يجيء فيه التشبيه السابق حتى يكون التقدير هو كالبدر لانه لا يكون في جعل البدر
المعروف موصوفا بالصفة فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو في
على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك
الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا بل اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا
لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام مبني على ان كون الممدوح بدرا امر مستقر

تبين انه خارج من الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه

وان المراد اثبات المعنى [illegible] دخول الكاف فيه [illegible] دخول الكاف [illegible] ان يكون
المجرد والمنفرد [illegible] الجملة الا ان يكون متعلقا بالاسم والمعمول الاول [illegible] زيد الا الاسد او
خلاف [illegible] زيد اسد والثاني [illegible] دخول الكاف [illegible]
هذا [illegible]
[illegible] الاسد [illegible] التشبيه [illegible]
المذكور [illegible] التشبيه [illegible] الكلام [illegible]
المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في اواخر [illegible]
[illegible] الحقيقة والمجاز [illegible] الحقيقة والمجاز وهو المقصد الاعظم من علم البيان
والمقصود الاصلي انما هو المجاز [illegible] جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه التقابل [illegible]
والملكة حيث [illegible] الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم
تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح [illegible] في غير ما وضع له
في [illegible] ما وضع له [illegible] بالتعريفين [illegible] الحقيقة والمجاز [illegible]
اللغويين [illegible] الاسناد [illegible] هذا التنبيه [illegible] الشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي [illegible]
على [illegible] الاسناد والمطلق [illegible] سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل
حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته [illegible] الكلمة [illegible] المثبتة مكانها
الاصلي والتاء فيها للنقل [illegible] الوصفية [illegible] صاحب المفتاح [illegible] الاول فلانه
فعيل بمعنى فاعل [illegible] سواء اجري على موصوف او لا [illegible] رجل ظريف وامراة ظريفة [illegible]
لفظ الحقيقة قبل التسمية [illegible] وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث
اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوف فالتانيث واجب [illegible]
كمررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان [illegible] المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة الاصطلاحي
الكلمة المستعملة فيما [illegible] وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب [illegible] اصطلاح
[illegible] التخاطب [illegible] والجار والمجرور متعلق بقوله وضعت [illegible] فاحترز بالمستعملة
عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا [illegible] وضعت له [illegible]

غير ما وضع له [illegible] الفرس [illegible] الكتاب [illegible] فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له [illegible]
كما انه ليس بمجاز [illegible] المجاز الذي يستعمل فيما وضع له [illegible] اصطلاح التخاطب [illegible] كالاسد في الرجل الشجاع [illegible]
الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل [illegible] الوضع عند الاطلاق لا يتناول الا الوضع بالتحقيق دون التاويل [illegible]
قوله في اصطلاح التخاطب [illegible] المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلوة اذا استعمل
[illegible] الشرع [illegible] الدعاء [illegible] اصطلاح الشرع [illegible]
الشرع [illegible] للاركان والاذكار [illegible] في اصطلاح [illegible]
ان يقال اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلنا [illegible] اطلاق الحقيقة على المجموع المركب [illegible] تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن [illegible] الحقيقة المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز [illegible] بالنسبة الى معناه المجازي [illegible] تعيين اللفظ المجاز
للدلالة على المعنى المجازي [illegible]
[illegible] على المعنى بغيره لا بنفسه [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] ثابت [illegible] الرجل [illegible] زيد [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] ذلك [illegible] التعيين [illegible]
المشترك [illegible] المجاز [illegible] المشترك [illegible] وضع للمعنيين [illegible]
المعنيين [illegible] التعيين [illegible] المشترك [illegible] صاحب المفتاح [illegible]
المشترك [illegible] الطهر والحيض [illegible] المعنيين [illegible]
[illegible] الوضعين [illegible] الفهم [illegible] الحقيقة [illegible]
باحد الوضعين [illegible] الطهر [illegible] الحيض [illegible] الطهر بالتعيين [illegible]
[illegible] الطهر [illegible] الحيض [illegible]
الطهر [illegible] الحيض [illegible] الوضعين [illegible]
[illegible] المعنيين عند الاطلاق [illegible] الواضع [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible] كلام المفتاح [illegible]

ان يعنى بالحقيقي [illegible] الظاهر والخفي [illegible] على الاطلاق [illegible] القرينة [illegible] الحقيقي [illegible] التعيين

سهو [illegible] كلامه في قوله [illegible] الظاهر وقوله لا يحمل الحقيقي قرينة [illegible] والقرينة المذكورة [illegible] الشيخ [illegible]

المشترك دون الكناية [illegible] الكناية بالنسبة الى المعنى [illegible]

[illegible]

لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى
كان مجازا في معنى له الاول فصار بحيث لا يفهم الاول ويصير حقيقة في المعنى الثاني مجازا في الاول في الاصطلاح المنقول اليه
كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان
المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب يكون مجازا جهة المعنى الحقيقي
العرف في [illegible] ولهذا قيل [illegible] الحقيقة فان رعاية المعنى فيها
الاطلاق فصح اطلاق الدابة على كل ما وجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه لصحة
اطلاق اللفظ على كل ما وجد فيه لازم ذلك المعنى فصح اطلاق الاسد على كل ما وجد فيه الشجاعة فلا يصح اطلاق
الدابة على الوزغ مع كل ما وجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من
الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص يتعين ناقله من اللغة كالنحو والفقه والكلام وغير ذلك
وعرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية
والا فعرفية خاصة او عامة واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب
اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني
اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل
للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو لفظ الفعل في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون
مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ المتكلم
الحقيقة والمجاز وما ذكر به كل منهما من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت
العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة هي اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل
المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم

مستعيرا واللفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له قوله
كان المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس الذي طلب
عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي مخصوصة بالجارحة المخصوصة
لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فاليد الجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها فاطلق اليد على النعمة مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي
ويكون ذلك بخلاف النعمة في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله المؤمنون
تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك
سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم ومما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من
ان اليد ههنا استعارة فهو بمعنى ما ذكرنا من ان التشبيه اذا كان على الكمل فلا اطلاق التشبيه عليه مطلق
الاستعارة عليه بطريق التساهل وههنا كلام ذكرناه في الشرح والراوية في المزادة والمراد بها
المزادة التي يجعل فيها الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة فالعلاقة كون البعير حاملا
لها وقد ذكر من المجاز المرسل انواعا اخر اشار الى انواع العلاقة على وجه كلي ليتناسب جميعها وذلك لان العلاقة يجب
ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون
في اطلاق المجاز على ان ينقل عن العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع افراده وجزئياته مثلا يجب ان يثبت
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم في المجاز
موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكره منها خمسة وعشرين والمصنف
اورد ههنا التفسير ما سبق من اطلاق اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على
المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا
وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز في العبارة مسامحة كالعين
وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي
المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله

ظاهرة في الجزء المطلق على الكل فلا بد ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه (وعكسه) اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم
في آذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والنكتة فيه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الآذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة
(وتسميته) اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت
السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وكان
اي سهو لانه تسمية المسبب باسم السبب الذي هو سبب الدية والحمل على انه في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه
الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ
او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو
فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت
وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا
حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن
ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت ليس معنى
في جميع اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به
الى الآخر فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لانه اخص الاوصاف ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع
واما في غيرها فلما يراد من الكلام ذكره بمعنى المتقرب وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير ما
متصفا بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق او حال اعني المجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة كالمجاز
بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان كذلك فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي الى المجازي
المجاز وان لم يتصف به لا بالفعل ولا بالقوة فلا يجوز ان يراد باللفظ معنى الا ما له تعلق بالمعنى الحقيقي فينتقل الذهن
من الحقيقي الى المجاز والشرط ان يلزم بعضه بعضا واللزوم اما ذهني كاطلاق البصير على الاعمى او منتقل عنه الى اللزوم
خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع كما ان يكون احدهما من الآخر كالقرآن للمعنى والقرية للعبرة او ما دونها عنده
بينهما فيكون كل واحد منهما الآخر كالكل والمحل او سببية احدهما للآخر او جاورها او يكون احدهما شرطا للآخر وفي
ذلك تنبيه على لزوم ذلك الشرط في اطلاق الجزء على الكل مستلزم الجزء للكل كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد
بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل

من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فانه هو بالجملة اذ كان من الشخص علاقة فلا يجوز اطلاق اليد على الرقيب
على الآخر فالمجاز ههنا انتقل من اللزوم التشبيه والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة
وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تخرج
عن التخييلية والمكنى عنها ولما كانت التحقيقية تتحقق معناها حسا او عقلا اي بان يكون ذلك المعنى
امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له
على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي زهير لدى اسد شاكي
السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم اي عند اسد شاكي السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل
بالحد وهي ضد الرشد له لبد اظفاره لم تقلم فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر محقق حسا وقوله الا والعقلي كقوله اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر محقق عقلا قال وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع
ان اللباس من العباس منه استعار بالحكم التخيل وانه كان على الحقيقي وهو الاستعارة بالكناية
منه وجوه من انتقاع اللذة وتغيره ورثاثة هيئته وفيه نكتة ان كلام صاحب الكشاف في شرحه الاستعارة تحقيقية
ان يكون عقلية او يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
اللابس ولا وجه لما يذكر فيه كمثل المراد بالقرب لما دلت على حكم فيكون عقلية وان يراد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه به الجوع بل الاثر الحادث منه فهو محقق حسا او عقلا فالاستعارة فكانه قال المعنى
ما يخفى تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاستعارة قولنا ما نحن
معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه بشيء نحو زيد اسد واسند اشبه زيدا اسدا
لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا
ما نحن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه
مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم انه مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة والمعنى التشبيه

زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا افردت زيد اسد او نفيت الاسد عن زيد وعلم
ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت التزم وجوب المصير الى ذلك
وانما يجب لو كان الاسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيحمل على زيد ظاهر ودعوى
ذلك انما اذا اطلقت كرايت اسدا يرمي او اسدا من الاسد استعارة وكلا فيه انه استعارة قد زيد اذا اطلاقه بينهما والذي
عليه وانما فيه انه استعارة قد شيء موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف
المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة ويؤيد هذا ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق
به الجار والمجرور كقوله اسد على وفي الحروب نعامة ... والظرف قرينة عليه ... وكقوله الحكيم
هم بحر ... سواهم وانه كثيرا ما يمكن ... الجمع بين اداة التشبيه عليه كما في غير القائم ... الكلام ونحوه
اسد ... الاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية ... بوجه الشبه ... الشجاعة ونحو قوله واشتعل
... البدر ... في الكتاب فيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبه به عليه تقتضي
ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اذ رايت رجلا كالاسد في الشجاعة والعينين في حقيقته
مثل ... البدر في ... وقد ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه
لان المراد يكون المشبه مقدرا في نظم الكلام ... جزء الكلام كما في قولهم ... او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في
رايت اسدا ... وقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
تشبيه لان بيانه الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل ... ذلك
تشبيه كلام صاحب الكشاف ... قولهم ... مثلا رجلا فيه ... ورجلا سلما لرجل
قوله وما ليستطرد المجاز هنا مذهب ... من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه
في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر ... الا ان يكون الا اشكال على الاستعارة
... ان يكون ... على ان يجمع ... اسم المشبه به ... والابيض الا ... النور ... التشبيه
في قوله ... اسدا ان في رايت رجلا شجاعا ... يكون ... بالنار ... ان يراد بالحريق
الموصوف ... الكلام ... كما ... بلبسونها ... قصد التشبيه
لا الاستعارة وارادوا تفضيل ... على الكافر ... والكافر ... المنقطع
في طرفيه قوله ... ادرسته ... قال ... المجاز ... ذلك ... الكاشي

لان الابيض

على ان الابيض من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردها مثالا للاستعارة والتحقيق ضعفه على ما قررنا في الشرح
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اضعف ان الاستعارة مجاز لغوي قطعا
فمذهب الجمهور انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا للاعم من المشبه والمشبه به
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون
استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام
يرد انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رجلا فلفظ الانسان او الرجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال
قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت اكثر لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فلنبين ان قولك ... الكشف ... على كثير من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وغيرهم
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد بينت في كتب التعريف باللام اشارة ... كتبه وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد
نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى
ولده اسدا انه جعله اسدا اذ لا يقال جعله اميرا الا وقد اثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على
المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

كبر بعد ونكبر

معارف

شمس انسان كالشمس في الحسن والبهاء فظللني من الشمس فلولا انه ادعى لها معنى الشمس الحقيقي وجعلها شمسا على التحقيق
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولما ذكر النهي عن التعجب
في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر الغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت
القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي
هذا الدليل لان الادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم
الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في
مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك
الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في
غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا
يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص
واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين ونحوهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان
المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر في
الاستعارة لما عرفت انه لا بد فيها من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بتأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا
ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له ولا قرينة في الكذب على ارادة
خلاف الظاهر لان الكذب لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل
وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الكلام على ظاهره فجعل الباطل ما يكون على خلاف الواقع
والكذب ما يكون على خلاف ما في اعتقاد المخبر واشتهر ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور والاشارة الى
وجه المفارقة على التحقيق انه لا تأويل فيها بخلاف الباطل والقرينة بخلاف الكذب بل لا يحتاج الى المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو

كون الخبر مطابقا للواقع بحسب الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بحسب الواقع فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار ولذا وجه التخصيص فيه ظاهر بعد والمجاز لا الاستعارة على ما سبق من انها تعتمد ادخال المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يكون ذلك في العلم لمنافاة الجنسية لانه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك
والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه متضمن
الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود
ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من
يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما و
قرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز فلا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت
اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منهما قرينة كقوله فان تعافوا العدل والايمانا فان
في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة
بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله اي قول البحتري وصاعقة من نصله تنكفي بها على ارؤس الاقران خمس سحائب
والمراد انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله تنكفي بها على ارؤس الاقران خمس سحائب
قوله بها المتقدم والمجرور رب نار صاعقة من نصل سيفه تنكفي اي تنقلب بها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله
الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران
جميع الكثرة بقرينة الجمع لانه كان من ضيع الفعل والكثرة لتصير الاقران فلما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر
من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل ثم الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار
الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار امر خارج عن ذلك كله فباعتبار الطرفين اي المستعار منه والمستعار له قسمان لان
اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية
مما يمكن اجتماعهما في شيء ولتسم الاستعارة المبنية على الطرفين فليسم من هذا القبيل الا ما يمكن اجتماعهما في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق

نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من
الاتفاق واما ممتنع عطف على اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك
الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا
بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النايم فان
الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال العلامة [illegible] ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فحينئذ كان [illegible] واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الافعال اولى [illegible]
قوة لان الادراك [illegible] الفعل [illegible] الحيوان الا افعال [illegible] الحركات الارادية مسبوقة بالادراك
واذا كان الادراك [illegible] اشد [illegible] كان المتصف به [illegible] بتسمية [illegible] وقريبا منه وكذا
جانب الاشد [illegible] كان اكثر علما واشد [illegible] كان اولى بان يطلق [illegible] والاخير [illegible] الفاضل
للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستلزم احدهما الاخر بل الشيء اذا اطلق اسم الاخر
على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكلما كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى
غير واقع فيه ذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما ومنها اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة
على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة
باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع
اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما
سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي
يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد
في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فيهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة

والفرق

والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان في الشجاعة
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قد تختلف الكثير
وذلك لا يوجب اختلاف الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف ان
مع ان كلا من المرسن والطيران عضو وصفة [illegible] في الانف والعدو [illegible] الوصف [illegible]
للعدو [illegible] المرسن ولا [illegible] التشبيه [illegible] فيه [illegible] التشبيه كان غلطا
المتن [illegible] استعارة وقال [illegible] كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ذكر [illegible] في السلف فانهم عدوا في الاستعارات وغلطوا [illegible] فاعتذر كلامهم [illegible]
على ذلك [illegible] استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انه نقل فيه الاسم على [illegible]
والانف [illegible] والمشترك بينهما [illegible] واحد [illegible] فلا يطلق الاستعارة عليه قال
الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد [illegible] الاستعارة مفيدة وقد [illegible] القوة جزء الماهية
كيف [illegible] والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية
[illegible] السواد جزء من [illegible] المركب من السواد والجمع [illegible] اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجب دخوله
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة
والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو
من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر [illegible]
والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي
في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد والذي هو نسج حلق الدروع بجامع الضم
في مفهومهما الا شيء [illegible] الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس
للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاع لكن في تلك
الهيئة المخصوصة لا للشجاع مطلقا وهو [illegible] ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا
داخل في الطرفين وعلى هذا القياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز ومسامحة للقطع بان الاسد موضوع للسبع
الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما

وفرق بين المشبه والجامع على انه لو كان المستعار له هو الجامع ايضا يلزم ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار
انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد (وايضا) تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين
اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون في نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما في قوله)
قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه (واذا احتبى قربوسه بعنانه) قربوس السرج مقدمه (علك الشكيم
الى انصراف الزائر) الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه يعني اذا نزل عنه وتركه
ازور حبائبي اهمله وكيف كان فهو شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم
الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل
ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
قال قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة
في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساق حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس
الفرس قلت لا حسن ما ذكره اولا لان الركبتين منتصبتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى
العلو غير مشتمل على الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس (وقد تحصل
الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم
المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي
الاباطح) المنهم جمع النهاية دهم السود والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن
من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا
اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائر منا في الغداة
السائر في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة السير استعار سيلان
السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر
عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة (اذ اسند الفعل) يعني قوله سالت (الى الاباطح دون المطي
او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في

السير

في السير) لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء
تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة (وقد تكثر) الغرابة (بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل
بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل) اراد وصف
الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة لذلك استعار له كلكلا
ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) اي المستعار منه
والمستعار له والجامع (ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه
حسي والمستعار له عقلي او بالعكس) فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت
في كتاب التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فالمجموع ستة اقسام وهي هذه انواعها واشار الى تفصيلها بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم
عجلا جسدا له خوار) فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار
السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان
كان على شكل ولد البقرة كما في الصورة المنقوشة على الجدار انها فرس فالجامع الشكل والجميع اي المستعار منه
والمستعار له والجامع حسي وهو ركب بالبعرة وما عده السكاكي في هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية جعل السكاكي ان يقال
بان كلامه فيما هو من الاستعارة المعروفة والكناية عنها بمعزل فالمصنف قال كلامه في المعروفة ثم المثال فيه
تشبيهان الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهو الاستعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار
الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية والجامع
عقلي (واما عقلي) عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي (كقوله تعالى وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار) فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر كحصول امر عقيب حصول آخر دائما او غالبا
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب امر عقلي وبيان ذلك

ان الظلام هو الاصل والنور طار عليها ليستر بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء
الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة
الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا
هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه من ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في
قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاذا هم مظلمون
موافقة للكلام فيها وذكر العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج
نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال
الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فلانه [illegible] انها موضوعة لما يعتبر في العادة مرتبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس
كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد
اضاءة النهار [illegible] ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه
دخول الليل فانه مستقيم كما في [illegible] واما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام
كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخول الظلام عين حصول الظلام فكيف يكون مفاجئا ونسبة دخول
الظلام عقيب نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلنا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وفيه
نظر لانه لا شك ان المعنى انما يكون آية اذا اشتمل على غرابة واستعجاب بحيث تتعجب منه اهل الافكار
وذلك انما هو في مفاجاة الظلام عقيب ضوء النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما كونه تبعية فظاهر وبعضهم
على انه [illegible] وانت تعلم ان [illegible] الى الترشيح ليس الظلم وهو حسي ومجابة [illegible] ان يكون عقلية وقد اهمل
صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في التشبيه المستعار [illegible] هذا القسم [illegible] وفي الاخرى [illegible]
نعم ولا يكون [illegible] فقال وان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى انواع التشبيه [illegible]
فذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا [illegible] على قوله ان كانا حسيين اي [illegible] الطرفان حسيين فما

او لانه [illegible]

الطرفان

او الطرفان اما عقليان نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور
الفعل والجميع عقلي فان قلت الاظهر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لا يبعد ان يكون المستعار لفظ
المستعار والمشتق منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق منه كاسم الفاعل والمفعول
او غيره كاسم الزمان والمكان والآلة وان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد المرقد والمكان الذي
ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وكثيرا ما يكون الاستعارة
اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت اظهر
هو المستعار له اقوى [illegible] فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر لكونه مما لا شبهة فيه [illegible]
الاستعارة لكون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
ومن زعم ان القرينة هو ذكر البعث ففيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه
وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان
احدهما حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو [illegible] فان المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي
والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة
[illegible] عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة على من ضربت عليه او جعلت الذلة ملصقة بهم
[illegible] الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على
الحائط وهو حسي والمستعار له تغليب الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والآية
تحتمل [illegible] ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فتكون
بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على
كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع
وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في نحو
رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما
يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف

استعارة اصلية

استعارة تبعية

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني
الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها دون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليمه يقتضي ان لا تكون اسماء الزمان والمكان والآلة لا تقع
موصوفة كمقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك من الانواع ادعاء البتة وهم ايضا قد خصصوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا اعترفوا بان تعريف الصفة
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير جامع لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في
نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ان
المقصود تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اي قبره فان المقصود تشبيه الموت بالرقاد فالاولى
ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات
وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يعتبر التشبيه
ذكر الموصوف ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات دون ما يكون الاستعارة فيه ويجب تبعيته فالتشبيه في الاول اي
الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول
المصنف في متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال
والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن
ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق من النطق الفعل والصفة فيكون
الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الاذكياء يقول ان الدلالة لازمة
للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد

الى التشبيه

الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك انما كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها
كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال
المقيد اي مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة وقع في التنزيل
على الاعتبارين فليتأمل ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة
والتبني وكذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل
في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب
الكشاف وهو ان معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله
وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت
اصلية او تبعية فان زعم في الباب ان المشبه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا يوهم ان
يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اذ قرر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا
يصح على مذهب السكاكي من الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فحينئذ الاستعارة التبعية ذكرها انه شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة
الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت
الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية ولكن حاصله ان قدر التشبيه في افعال
ذلك فيما دخل عليه الحرف في الاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال
تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرض
وما اشبه ذلك في الاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل
وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو

لكن لما تمام قبل البحر وأجمع السماعا فإن الفعل والأصحاب المتنبي لا يتصفان بالبخل والجود وكذا قول القطامي فلما أن
فقاموا شتر الأفواه ثم منها شبه بجري بالماء الوادي ثم أتاهم أخذ قيات نقدها ما كان خاط عليهم كل زراد
الهندي من الأسنة اللامع فأراد بالمهديات طعنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة أو أراد نفس الأسنة المنسوبة
عمالته كالحر والفعل النقع وتزرد الدروع وسردها تسميها بالمعقول الخ أي المهديات قرينة على أن تريد بها الاستعارة
وقد يكون المعقولان بحيث يصح كل منها قرينة كقول البحتري وأقرن المسامع إنما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا
فإن تعلق أقرن بكل من المسامع والبيان دليل على أن الاستعارة أو المجرور كقوله فبشرهم بعذاب أليم فإن ذكر العذاب
قرينة على أن التبشير استعارة أو الجميع أي الفاعل والمفعول والمجرور كقوله قد قرع سنبني فلان أعناق الأعادي
بالسيوف لقطت وأما مثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر قد زرر الحجاج ويأتي لمرآة حزم إذ استبرق
المنبر من الأغصان أنيابا فغير صحيح لأن المجرور أعني الأغصان متعلق بسرى لا بنبت وما ذكره الشارح من أن
قرينة على أن سرى استعارة لأن السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة
الاستعارة واحدة وأما قال هاهنا قرينتها على كذا إنما أراد أن يكون القرينة غير ذلك كذا بني الأحوال كقولك
زيد إذا قرينته فرط سيره أو أما القرينة المعروف غير منضبط قال والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار
الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام لأنها إما أن لم يقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو مطلقة
قرنت بما يلائم المستعار له أو قرنت بما يلائم المستعار منه الأول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع والمراد
كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه كقولك عندي أسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي
على ما مر في كتب النحو والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله أي كقول كثير غمر الرداء أي مجردة
كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه
بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله إذا تبسم
ضاحكا أي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال أي غلق الرهن في يد المرتهن
إذا لم يقدر على انفكاكه يعني إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين وعليه قوله تعالى فأذاقها
الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها فإن الترشيح وإن كان أبلغ لكن الإدراك بالذوق يستلزم
الإدراك باللمس من غير عكس فكان في الإذاقة إشعار بشدة الإصابة بخلاف الكسوة وإنما لم يقل
طعم الجوع لأنه وإن لاءم الإذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف ثم

اثرما

أثر ما يجد الجوع عم الملابس فإن قيل المستعار له هو ما يدرك من الجوع من الفزع وانتقاع اللون ورثاثة
الهيئة فما معنى والإذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالإذاقة إصابتها بذكر الأمر الشاق
الذي استعير له اللباس كأنه قيل فأصابها بلباس الجوع والخوف وفي الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه العذاب والذي يصح من كلام الكشاف
في هذه الآية أن في لباس الجوع استعارتين إحداهما تخييلية وهي أنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع
والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والأخرى مكنية وهي أنه
شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر والبشع فأوقع عليه الإذاقة كذا في الكشف
فعلى هذا يكون الإذاقة من الأظفار للتشبيه فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه
نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فإنه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت البحر زاخرا
متلاطم الأمواج وقد يجتمعان أي التجريد والترشيح كقوله لدى أسد شاكي السلاح هذا تجريد لأنه وصف
يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع مقذف له لبد أظفاره لم تقلم هذا ترشيح لأن هذا الوصف مما يلائم
المستعار منه أعني الأسد الحقيقي والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه أي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء
أن المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى أنه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى
على علو المكان كقوله أي قول أبي تمام في مرثية يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر أباه وهذا البيت في مدح
أبيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على إنكاره
فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه أي مثل البناء على علو القدر
ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه أي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لأنه لولا تعمد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب
والنهي عنه وجه كما سبق إلا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فإن مذهب التعجب إثبات ومذهب النهي

استعاره مرشحه

يجوز المستعار منه دون مذهب الغرض من اثبات ما هو من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتمكين لهذا
لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه التشبيه لكن المشبه ايضا اصل من جهة
ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وفيه نظر اشارة الى تسمية المصنف المشبه اصلا
والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا هو صريح في الايضاح وهو الموافق للفظ المفتاح وهو قوله
واذا كانوا في التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس
بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز اي احمل على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وكيف نفهم الوقف
على المقصود قد سبق في شرح الديباجة في وجه ادل هنا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي البناء
على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اي المشبه وجعل
الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه
ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اي تشبيه التمثيل والمبالغة في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله
ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة
المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال
للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت والسلام شبهت صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى
التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه كما هو

المشبه بالكلية

المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفيه بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
ولكن ذلك لان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب
النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له
وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله
هواي مع الركب اليمانين مصعد فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو المجاز المركب
في الاستعارة وتقريره بما ذكر يعود الى الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك
اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولان معناه الا على سبيل التمثيل ولهذا اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله
على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غيرت
تغيير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولكن ذلك لان المستعار يجب
ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به
فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل
قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل
واشارة اليه وكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان وفيها
غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة
وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في بيان
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية
نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق
عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال الاول ما هو المفهوم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه
السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف
المجاز اوردهما في فصل على حدة ذيلا لبحث الاستعارة تتميما للفائدة وتكميلا للكلام الى تحقيق ... فقال
قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت هو مستغن

التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقتصر على ذكره الا انه خرج عن كونه استعارة باعتبار ذكر الاركان وقد ذكر فلا كلام في هذا التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد بغير الاستعارة بالكناية وبدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه التشبيه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم تم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسين بن علي عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسين رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في النفس المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه وتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز في الاثبات يعني اثبات شيء لشيء ليس هو له كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا تتحقق احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية

البتة

البتة وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فاذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما ان اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيح للمجاز فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية بشيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكأنه استنبطه من تفسيرها بالسبع قلت معنى السبع المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا ما يشعر به كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنه قد استشهد منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام فيما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشتمل كلامه على الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بالسبع الا ان الاظفار هو السبع وهذا اقرب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك لانه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر تحقيقي يمكن ان ينص عليه ويشار اليه كقولك رأيت اسدا وتريد رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يمكن ان يجري عليه اسم اليد وانما المراد انك اذا اصبحت تتخيل الشمال في حال تأثيرها مثل الاسد ولكنا نبيّن ذلك التشبيه فيها ابدا لانك تجد الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال في قوة تأثيرها في الغداة تشبه المالك في تصريف الشيء بيده فيجيء الشبه المنتزع لا ملك يكون في المستعار نفسه

بل ما يضاف اليه كاليد للشمال اشارة الى ان الامر فيجعل المستعار له الشمال ذا شيء دون ذلك

ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال الشيخ لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن

شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا

قول زهير صحا القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء

اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قبل ... القلب اي اقصر ... باطله ...

بالعلم عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية

اورده تنبيها على ان من التخييلية ما لا يجب ان يكون بالكناية وهو الذي سماه السكاكي الاستعارة المحققة التخييلية

والتخييل وعبر عنها ... التخييلية ... الاستعارة بالكناية ... فاشار الى ان التخييلية

وقال اراد انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت

آلاته من الآلات ما كان يرتكبه وكذا الغرض معاودة فشبه ... نفسه الصبا بجهة من جهات المسير

كالحج والتجارة قضى منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب

المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهو التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية

فاثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس و

الرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا

بهذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا

في الصحاح لا من الصبا بمعنى الصبا وقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان ...

التخييلية بقوله ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى

الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا

وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اي استعارة الافراس

والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي او حسا اذا اريد بها اسباب اتباع

الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وفي بحث الاستعارة بالكناية والاستعارة

التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في هذه مواضع اراد ان ينبه عليها وعلى ما فيها وعلى ما عليها فوضع لذلك فصلا

وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع

واحترز بالقيد

واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي

لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا يحترز بالقيد الاخير عنها ... ان القول الآخر في ... مجاز عقلي

وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا بد من الاحتراز عنها فانها اي الاستعارة

الاحتراز عنها بالقيد الاخير عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل

افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فيجوز ان قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بلا قيد من غير تأويل

بدونه ... ايراد المفعول الصحيح الذي ... تفسيره السكاكي لكن عبارة فامرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت

هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة

بل نسميها مجازا لغويا لبناء دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين

متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله نسميها مجازا لغويا فالاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها

مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة في غير ما وضعت له ...

الوضع بالتحقيقي ... على اصح القولين ... بتأويل ... ان لا يتعلق بقوله المجاز ...

الاستعارة ... يكون الكلام ... وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا

في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع ... بالنسبة متعلق بالغير

في الغير ... المستعملة في غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقتها

... مجاز لغوي ...

ولما كان في هذا التعريف ... اصطلاح به ...

وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي

بقيد التحقيق ... في تعريف المجاز ... الاستعارة التي هي مجاز لغوي

على ما مر ... انها مستعملة فيما وضعت له لكن لا بالتحقيق بل بالتأويل ... فلم يحتج الى التعريف اذ لا يصدق

عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له ... بالتحقيق احترازا عن ان

لا تخرج الاستعارة ...

لئلا يتوهم ... وقال ايضا ... في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترازا عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له

لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة ...

الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف للفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الطب من اسد لان مثل ذلك مجاز
فكيف يصح الاحتراز عنه فالظاهر ان ههنا حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك فرده ما ذكر
السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فيقول له
لم يحترز عن كذا او كذا فنجيب عنه بجوز ذلك تسامحا واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع
بالتاويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع
كما في المشترك فان المستعير يجعل افراد الاسد قسمين متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما
هو لنفي المتعارف لتعيين المراد فهو المتعارف في المعنى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور
فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح
التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما
وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح والا فلا بد في الوضع الماخوذ فيه من ان يكون
مختصا باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد
في تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعني قوله في اصطلاح به التخاطب بعبارة المفتاح اذ لو قيل الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجاز ما لزم الدور اما الاول فظاهر والثاني
فلان الكلمة الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه انما ترك ذكره فيه
بذكره في تعريف المجاز لكون المجاز المخفي عن الحقيقة غير منصرفة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه لا
في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع
الذي استعملت الكلمة فيما هو موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي فيه وقع التخاطب اذ لا دلالة عليه ولم يكن
ذكر فلا يتم ايضا في تغيير الموضوع في قوله فيما هو موضوعة له بالوضع الذي وقع به التخاطب فلا نفي يعني التعريف

سؤال هذا وايراد الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقيد الحيثية
هو كذا وكذا في هذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما هو في جميع
المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتكلمين في تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة
بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين مختلفين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر كالاسباب ان تعليق
الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح
يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشرع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث
انها موضوعة للدعاء والا لما احتاج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له الذي فعلى هذا ينبغي ان
يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا
انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له
واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز قلت ... والغرض
عليه ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقوله على وجه يصح واجيب بان المراد بقوله
مع قرينة مانعة عن ارادة معناه اذ لا يجب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان الاشارة
الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه
الموضوع له وكذا اذا قال الكتاب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وقد
عرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من
جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع
قد اطلقت اسم الاسد على الشجاع والمنية قد ذكرت مع الاظفار في معرض السبع
في انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يرفع العارية في معرض المستعار منه لاستبعاد ان

الا ان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك وليس المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وليس اسم
المشبه به مستعارا وليس المشبه مستعارا له في الكلام وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو
السبع المذكور والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان
المستعار هو الاظفار مثلا وبين كلاميه ما بينهما يجمع ذلك في الجملة فرد ما من ضبط في تحقيق الاستعارة
بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل
قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يجزم بالقطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماه
المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المذكور متحققا
حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية
حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك اي عده التمثيل منها بانه اي التمثيل مستلزم التركيب المنافي للافراد فلا يصح عده
من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
لا من قسم الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وهذا يدل قطعا على انه
لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال
بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى
حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجه آخر وهو ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب
ايضا كقولهم كلمة الشهادة فلا يتنافى حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال
الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة
وغيرها هو المجاز في المفرد وسكت ذلك كما نقل عنه انما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع

(في الهامش: الكلمة في ... بالتخييل)

ابو فعل المركب

ابو فعل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فهو داخل في تعريف الحقيقة
لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول ثم لا نزاع ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو سلم ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لو كان
المتمثل حيث ادعى استلزام التركيب فالاصح توجيه كلام السكاكي لانه قد عده من التحقيقية مثل قولك اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس ما عبر عن المشبه به مفرد والمجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصلي ولكن مراده ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهو كاف
في الاعتراض الثالث ان اضاف الكلام شيئا او تغيير ما واعتراضها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون
في الاستعارة ههنا هو تقديم المضاف في الرجل المتردد بين فعل امر وتركه والمستعار له هو التردد هو كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له وهو انه في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع
بان لفظ تقدم في قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا
الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى وهذا امر ظاهر لمن له ادنى مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي او الحسي كلفظ
الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ
الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليها اي على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون
استعارة تصريحية لانه قد اطلق لفظ اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية
شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيه بالمتكلم
التشبيه بانه قد فرع بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف
انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قوله انه تمام لا التشبيه ما الكلام فزعم السكاكي انه استعارة

تخييلية في غاية الحسن وذلك بان توهم للملام شرابا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستبعد وذكر المتم انه لا بد
له فيه كلام ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة
تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من
الاستعارة في شيء وفي التقديرين يكون مستبعدا لانه لا بد ان كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه
ولا دلالة للفظ عليه اصلا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى
الاستعارة في مثل التخييلية وهمية اتفاقا لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا وذكر ابو علي في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا والمتأخرون يقولون ان الوهم
قوة يدرك بها المعاني الجزئية والتي تتصرف في المدركات بالتركيب والتفصيل هي المتخيلة وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي السكاكي التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي التخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد
للشمال وجعل الاظفار للمنية اتفاقا لان تفسير السكاكي يقتضي ان يجعل للشمال صورة متوهمة مشبهة باليد ويكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد
للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في
ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه
شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير
السكاكي دون المتقدمين لان الاستعارة في نحو يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار والتحقيق
هو النقل بمجرد جعل الشيء للشيء من غير قصد تشبيه لمعناه الحقيقي بما سبق من تفسير الاستعارة فان مقتضى تفسير
المذكور غير التخييلية يعتبر المجاز لغويا ويكون كما لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام
المجاز العقلي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز
اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ويكفي في معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير
للمنية ما يختص بالسبع من الاظفار والحاصل ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية وفي
غير معناه اي الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا ودخل في الاستعارة التصريحية كما زعمه
السكاكي وظاهر ان المجاز ليس بمنقول في التخييلية والقول بان اجماع السلف على ان التخييلية من المجاز العقلي غلط لخفي بلا

ان يقرأ ما يجامع عليه خلافه وتعسيفه ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره
السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص ب
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هاهنا ايضا صورة وهمية شبيهة بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال
التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به
كالمنية في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن
الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وفيه اي في هذا الفرق نظر لان الاقتضاء
الذي هو اثبات بعض لوازم المشبه به المختص بالمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له
وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه عنده ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على
بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي الموضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ههنا
الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون
الآخر تحكم وجوابه ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشف في قوله واعتصموا بحبل الله
اذ يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة
الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المص مطالبة الفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من
خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا وجعلناه عبارة عن امر متوهم
يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه
فاذا قلت رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها
الى المنية فان قيل فحينئذ لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين التقييد والمجموع والمشبه به
هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وليس معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
ومعنى بالكناية عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو

المشبه ويراد به المشبه به فان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها
والحاصل انه يكون مستعملا في السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه
اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص
المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ
المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر
وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي
جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب
سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل لها في الاغراض
فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يصلح النقض عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والحاصل انه يكون مستعملا في غيره وفي الاستعارة بالكناية
لا ذكر المشبه به باسم جنسه ولا اقرار بحقيقته التي هو كلي من النوع باسم جنسه اجاب بانا نفعل هنا باسم
المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها نسمي المشبه كما انا نسمي الرجل الشجاع مسمى للفظ الاسد ثم نذكر
ما دليلا كان تحقيقا هنا ان النقض عن الشافعي في ادعاء الاسدية بنصب القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة
المعنى كذلك نعني هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بادعاء السبعية لها وهو ان يدخل
المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل
التخييل الى الوهم كيف صح منه ان يقع اسمه كلفظي المنية والسبع كلفظي واحد والانسان مرادفين
فنبهنا ان هذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكن لا يقتضي
كون لفظ المنية مستعملة في غير ما وضع له التحقيقي حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف
الحقيقة كما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه
بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم الاسد بالتأويل لم يصر استعمالها في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فقط لا بد ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنا
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق فلا يكون مجازا البتة ومما ينبغي ما قيل ان لفظ المنية يعني بجعل

مرادفا للسبع

مرادفا للسبع فاستعمالها في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا ويكون هذا ما قيل ان المراد به
المشبه به اي السبع وهو ادعاء لا يكفي في المجازية وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير
المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ولا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل
المذكور وبيان ذلك ان استعمال المنية في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد
يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف اعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من
حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتم هذا فانه مما
المكرر في توجيه كلامه هنا ما افهمه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية انما هو لفظ السبع المكني عنه
بذكر ما في الواقع موقعه كلفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه
ما سيقوله السكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة هو
اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال اصلا الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع وكلام المصنف يشعر بذلك في الاشكال في آخر الفصل المجاز العقلي بان
[illegible] الاستعارة بالكناية على التنزل في الاشكال فالوجه ان يحمل على حذف المضاف اي ذكر
المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناه المصدري
اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ولا يبقى فيه الاشكال
كذا قرره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت

والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة النطق للحال فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطلوبات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في
ساير الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظرف الحقيقي واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية
يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك
ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر
التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن الاستعارة تخييلية
اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز
المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون
صورة وهمية محضة فاذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكنى عنها في مثل نطقت الحال بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك
اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى
عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لانه مجاز مرسل فرد به ان العلاقة بين
المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية
الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر
الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال حقيقة بل
لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما قيل ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة
لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت حاصلة مع قصد المبالغة في التشبيه ونحن في الاول
ثم فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من لهم اقدام في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص بانا لا نسلم ان
لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل
لها لسان وانه معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا

المكنى

المكنى كما زعم المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة كان الكلام من قبيل التصريح
لا انه من قبيل استعارة المتكلم كان الحال استعارة مكنيا عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال
فالمكنى عنها موجودة بدون التخييلية فانها قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال في الكلام
ولا يخفى ان كلام السكاكي والجواب عنه بعيد بالرد عن كلام اهل الفن ان ينظر فيه ادنى نظرة فان
قلت ان اراد بالاتفاق في عدم استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يضر ولا يلزم
ابطال الكلام لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله ينقضون عهد الله ان في
العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهو امر محقق عقلا ولا يجب
فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي فهو ممنوع
البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف ومنه الاتزم
بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع ويوجد هي بدون التخييلية
كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها قد تكون امرا مقدرا وهميا كالاظفار في اظفار المنية
ونطقت في نطقت الحال وقد يكون امرا محققا كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند
قلت هذا صحيح ابطال الكلام المص لا توجيه لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهم كالاظفار
فيجب ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا هو القول بالاستعارة التبعية فلم يتناقض كلام
انه يكون رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذ لا عبرة في المكنى والتخييلية بنفس اللفظ
مثلا في نطقت الحال يكون الحال شبيها بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة
التبعية وكذا يكون ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كاثبات الاظفار للمنية

فصل في شرائط حسن الاستعارة وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به
من الغرض ونحو ذلك كما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح
وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ وهذا
فلذا بان لا يكون ابتداء في الشجاعة تشبيه الاستعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل

الغرض من الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والتأويل بل في التشبيه المبالغة يكفي كون المشبه به اقوى
في وجه الشبه كقولنا فلان كالمسك في التشبيه وهو كقولك بالمسك في التشبيه فيشمل جاهلي ومن ثم انهم يشترطوا جميع
كل من ان يكون مطلقا غير معين بعينه او في كلام طالب احد الطرفين فقد اطلق لان لم يشتمل من احسن انواع الاستعارة
نوع المجاز تابعة في الحسن بالتشبيه في المشبه كما رد لذلك بل لان شرط حسنها الا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى
ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير الاستعارة
الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كان اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن
كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد انسانا ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس
من قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الثاني يكون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الا
البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل
والكاف في مثل ان لا تجد ... وليست ... في كل النفس الا كما قيل كالابل المائة غير موجودة
فيها راحلة او جملة مستغن وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او
التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون
وجه الشبه غير جلي فيصير الغازا كما في المثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا
خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا
كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت
مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
كأنه وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها وليس لها في
نفسها تشبيه لانها حقيقة كما عرفت ... واما صاحب المفتاح فلما لم ... تابعة
تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها
ولهذا استهجنت ... وقد علل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة ... مبنية على
التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه كما ذكر في التحقيقية والمكنية فصل [illegible]

الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهو ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في
ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يخفى ذلك لا اشكال فيه وهو ... بان
الجر في المثل كمثله مجاز والمصنف تابع السكاكي في البيان بهذا المجاز بالمعنى الاول لكنه قد عدل عن التنبيه على ان هذا المجاز بالسلب
واعتبره بنقيض ما نص عليه من ان اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير
حكم اعرابها اي الحكم الذي اخذ الحكم في الاعراب البيان وهو تشبيه للفظ المفتاح من تغيير الاعراب ... بحذف
لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك ... واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء
اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب ... واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله
قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنا لامر يرجع الى غرض المتكلم
لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان
يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال
سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي للقرية هو الجر وقد تغير
في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلي في مثله هو النصب
لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله لا نفي ان يكون
شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما ان ينفي
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم
لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له
اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان مثل
لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا للمبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه في الفرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما
عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله بل يداه مبسوطتان

فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود ولا تقييد وان شيئا
آخر في انه مستعمل في غير ما هي له او كثرة ذلك لستعمل في انه من له فلولا نقل فان كان الحذف او الزيادة
ما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب فقوله فبما رحمة من الله
اي فبرحمة فالكلمة لا يوصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما
وضع له لعلاقة بعد نقصان من تغير الاعراب والمعنى مما يأتي انه ليس كنقصان الامر والاهل فانه غير
لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو فنقصان مثل ذوي في قوله او كصيب ليس الا
لا ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لعبارة معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ
في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرينة مثلا مجازا عن الاهل للعلاقة كذلك ها يحمل كلام
في بعض كتب الاصول انه لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يجيء حد تقدير المضاف فكان قبل
بكونها مشتركة بين الجدار والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في
غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه قبل تغير الاعراب والمعنى مما يأتي انه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا
نحو فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة
اللام للعهد وما يغير المعنى لا مما يأتي انه بالكلية مثل العذير اكابر وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال
في غير الموضوع له ثم كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يرد نحو
سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ورأيت هذا النوع ان
يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر
الحدث مما لم يذكر الحد فيه في ذلك السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز
عليه فلا نزاع لانه كذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انه من جملة اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير تناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز
مستعملا في غير ما وضع له مع اختلافهم في اعتبار انه من في زيادة كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم و
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع بملاحظة بين الثاني والاول فعلى هذا انه لا شبهة في خروج هذا
النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لم يخرج في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز
على هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما في المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف السكاكي ههنا

الكناية

واما تمييزه بهذا الاسم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح
يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة
اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو المراد ههنا بقوله لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول
القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة
لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في
نحو قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المجاز يلزم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا
بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة
وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يتعين في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وفيه بحث لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة
للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن
له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح صرح بان المراد في الكناية هو المعنى واللازم جميعا لانه قال اللفظ اذا اطلق
المستعمل اما معناه وحده او غير معناه وحده او معناه وغير معناه والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية
والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشعر ايضا بان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم
من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان ووجه التوفيق بين كلامي الفن ان
قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق السكاكي
وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد
الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم

النبت في النبت وهو الاسم الذي هو ملزوم الشبع في الشبع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما
لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك في فرض تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة فلا فرق الا بتمام
ولو سلم فذلك جار في المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في
المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه الا انه قال يجئ
الكناية في الانتقال من اللازم الى الملزوم وهو ايضا موقوف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون مثل
فتعبير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان الملزوم في
الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرطها ذلك دون ذلك لانه ذكره في الدليل عليه بل الجواب انهم
ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا
كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان اي في الكناية ان يعتبر من الملازمة بين ما هو تابع وردف
ومراده ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون بين الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاولى
والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاول من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اي القسم الاول ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان
المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ
صفة فيضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي
مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين القسمين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اي ما هي معنى واحد قريبة والثانية
اي ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بالواسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بوسائط ولم
متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليتان عن الواسطة الظاهر ان ليس
الانتقال في مستوي القامة عريض الاظفار حي ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار

كناية عن

آخر وهو كونها

آخر وهو كونها المأخذ لسبب ظهورها واستغنائها عن قوم لازم الى آخر وتلتفتي بينهما وتكلف في التأمل والاقتضاء
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار
الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا شوب فيها
من التصريح والثانية مشتملة على تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة اقتضائها مرفوعا مسندا اليه فيشتمل
على نوع تصريح بثبوت الطول والدليل على تضمنه الضمير انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون
طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا
النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة
الى ضمير الموصوف لانها في المعنى عبارة عن السببي المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ فجر
او حالا او نعتا في المعنى والاول عبارة عن نفسه سوا كانت هي الصفة المذكورة كقوله زيد حسن الوجه فانه نعت
بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها كقولنا زيد ابيض الجبهة وكثير الاخوان بخلاف زيد احمر
واسود قوله فانه يتبع قبح الالفاظ وكذا يتبع هذه الكناية العلم فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم
انها كناية مشوبة بالتصريح وما كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
كذلك قال الشيخ ان ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت الضمير انما
في المعنى صفة المضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى الموصوف انما هو مجرد امر لفظي لا امتناع فلو العكس فهو لا يقع
بها او خفية يتوقف في الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله
عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد
لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود
بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا يبادر الفهم وهذا امتياز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساده
كناية قريبة خفية من هذه الكناية اي قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله
لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى الكناية وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منها الى المطلوب بواسطة فبعيدة

غير بليغ

صاحب المفتاح ان المطلوب بالكناية قد يكون ما هو الوصف المقصود المصرح به وقد يكون ما هو كناية عنه من الحكم ان الكثير
الانتقال فيه بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا الكل
غيرها منها ما يرجع الكثرة التي قبلها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب
بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا اتحاد قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى
في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء
كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول
اي او بمثل القول او مرفوع معطوف على مفعول ان يقول اي ان يقول نحو قولنا انه مختص بها او ما يجري مجرى العبارات
الدالة على اختصاص الصفات بالاتصاف ومعناه دالا على الاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة
لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماح له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص العنبر بالموصوف صريح
في القسم الثاني باعتبار الافادة واسناده الى الموصوف بغيره والابتداء ان طول القامة المكنى عنه بطول
النجاد ومضياف في غيره في قولنا طويل نجاده ومسند الى غيره في قولنا طويل النجاد وكذا كثير الرماد وغيره كذا
في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر الى الكناية بان
جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اي على ابن الحشرج وانما افاد ذلك لامتناع الوجود في قبة ليس الرجل فيها فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية
لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث
لم يصرح بثبوت الكرم والمجد له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد الطول الى النجاد تصريح باثبات

الطول النجاد

الطول النجاد وهو قائم مقام طول القامة له فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة
له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه ما يدل على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح
به فكيف يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير واشار الى القسم الرابع الذي ذكر
من ان يكون فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد في ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة
الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين
اي الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد بكونه الا اعتقد حل الخمر فهذه الكناية عن اثبات صفة الكفر له انه
فكنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات صفة للموصوف او نفيها عنه يستلزم ذكر الموصوف فاذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وقد يخفى التصريح بالنسبة نحو من اتحدى وجه فيه
فان نظرت اليه فرق في وجهي الى جانب فافهمه قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز
وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس
من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة
لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا لغيره وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال
صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك كانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح
منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما
ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا
مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وللغير اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط

بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل والتعريض كما في التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد وفي الكتاب
لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك
على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والا الايماء والاشارة ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رأيت
المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب والانسان الذي معه جميعا كان
كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين
من قرينة واقول ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية
كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون
كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان معنى التعريض
قد يكون شبيها بالمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال اللفظ في غير ما وضع له وليس
بمجاز لانه لا يشترط فيه استعمال الملزوم في اللازم وقد يكون شبيها بالكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية لانه لا يشترط فيه اللازم
والملزوم والانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان ... ليس بداخل في ...
على ان يكون كلام ... لانه ... حقيقته في ذلك المعنى والمجاز والكناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولك آذيتني فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء
فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب
الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصل اطبق
البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى
الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وتمام تحقيقه في الكلام
في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه
لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية
والمكنية منها ليستا من انواع المجاز وقال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة

والكناية

والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تأكيد الاثبات
المعنى لا يفيده خلافها فليست فضيلة قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات
تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه
لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت
اسدا يفيد للرجل شجاعة اقوى مما يفيده قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني
يفيده دون الشجاعة في الاسد فكيف يصح القول بانه ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى
لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس
بسبب في شيء من الصور فهذا تحقيق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد
وكثير القرى وكون ذلك وجها آخر من المصنف بل يخالف كلام الشيخ لان ... من هذه العبارات لا يوجب الا
كمال ما في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلت رأيت اسدا فهذا لا يوجب الا كمال ما في الواقع زيادة
شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يراد به ثبوت المعنى او نفيه
مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منتف وقد بيناه في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل من قولنا رأيت اسدا قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد
في الشجاعة ان المساواة في الاول اتم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه
بان يكنى عنه بمعنى آخر فلا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذلك لا يتغير معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا هذا آخر ... ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط
المقاصد من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وادراك هذا آخر الكلام في علم البيان والمذكور ثالثا اوله
وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالخير وآمين الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به

وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا

وقوله بعد رعاية المطابقة أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة أي الخلو عن التعقيد المعنوي تنبيه
على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين والا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير وقوله
بعد متعلق بالمصدر أعني تحسين الكلام ولا يجوز أن يكون المراد بوجوه التحسين ما يعم الأمرين أعني المطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
أو غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة تنبيها
ينبغي في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح أعني ما يبين في المحسنات الراجعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهو أي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي
أي راجع إلى تحسين المعنى أولا وبالذات وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا ولفظي أي راجع إلى
اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني والألفاظ توابع وقوالب لها
فأما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب ستة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا
والتطبيق والتكافؤ أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين
ههنا الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل أعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الأحوال سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه
شيئا من ذلك على ما يتبين من الأمثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من أنواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فإن
في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر أي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع
بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لأن الاكتساب فيه
اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه فكانت أجد في تحصيله وأعمل أو من نوعين عطف على قوله
من نوع والتقسيم يقتضي أن يكون ثلاثة أقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن المذكور
هو الأول فقط نحو أو من كان ميتا فأحييناه فإن الموت والإحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر
الأول بالاسم والثاني بالفعل وهو أي الطباق ضربان طباق الإيجاب كما مر وطباق السلب وهو أن
يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي فالأول نحو قوله

بحسب

أكثر الناس

أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم
تدبيجا من دبج المطر الأرض إذا زينها وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية
وأراد بالألوان ما فوق الواحد وما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين الألوان من التقابل [illegible] المقام
بأنه من أقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله أي قول أبي تمام في مرثية أبي نهشل
محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر
أي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلا وقد صارت الثياب من سندس خضر
من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والمقصود من الأول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول
الجنة ومعاني هذا البيت من الكناية قريب من الوضوح جدا حيث لا يخفى على من له أدنى معرفة بالبيان ولا ينبغي أن لا
يعرف معنى الكناية وأما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الأخضر وازور المحبوب الأصفر
اسود يومي الأبيض وابيض فودي الأسود حتى رثى لي العدو الأزرق فيا حبذا الموت الأحمر فالمعنى
القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية
ويلحق به أي بالطباق شيئان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة
عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى أغرقوا
فأدخلوا نارا لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين
عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله أي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه
ضحك المشيب برأسه أي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فإنه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب
لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني إيهام التضاد
لأن المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد
نظرا إلى الظاهر ودخل في المطابقة ودخل فيه أي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة
التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر
أو بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك أي يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب

الاليك

الازورار الانحراف قاموس

رثى له رحمه ورق له قاموس

الفود معظم شعر الرأس مما يلي الأذن وناحية الرأس قاموس

فهو داخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل حتى لا يشترط ان يكونا
متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما في بعض الامثلة لكن اسم المقابلة بالاضافة الى العدد والترتيب
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين والثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة على غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة
الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا الا في مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى
انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن
نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فهذا المثال [illegible] المقابلة
قد تركب من الطباق وقد تركب مما هو ملحق بالطباق لان من مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان
يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امر شرط ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل
التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء
والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين
ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود وعطفه
حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق

وقد يكون

الحيا السحاب
قاموس

وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول
عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية
وكذا ناسب البيت بين السيل والحيا والبحر وكف الامير تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة
اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على
ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا كقوله لا تدركه الابصار وهو
يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان
تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز
اي الغالب من عزه يعزه غلبه ووجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن
الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك
والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي
يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى
ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء
ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي محمودة مسطورة على الرحل في البيت
الذي قبله عن الرحل والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجم شبه بها الناقة في الرقة
والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراء اسم فاعل من رآه اذا ضرب رئته ونحوك الراء
فاعل من دأل الرجل اذا مشى بنشاط واراد بالنقط ما تقاطر على الرسم من المطر وقوله يؤم الرسم
صفة دال والمعنى تحمل هذه الحبيبة عن ان تركبه عن التزوق مما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي
لزيارة الاطلال فيضرب بها اذ لا حراك لها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات

اسمية في ذكر الحرف العنوان والراء والدال والسفط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف
من قولهم ثوب مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية
المقادير او متقاربة المقادير كقوله في صفت سحاب تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق
كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي نقش الثوب منقوش
والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت طرازا والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع
طراز وهو علم الثوب وكقوله وكقول ابي الطيب اقل انل اقطع احمل عل سل اعد زد هش بش وانتسب للمعالي
اي كن عاليا للاولياء ... الاعداء ... فاعلموا ... تابى للمعالي ... بش
اي اعط ... فال من خيل عاليه واخبر ... اي اسر حال المنتسب وانتسب اي اجب للمعالي
بقال ... فانتسب اي ادعاه ... فاجاب في الاول واطلاق مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
واطلاق الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق
من رصدته رقبته والراصد الشيء الذي يرصد ... في الرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
والمونث ويسميه بعضهم التسهيم من قولهم برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
في النثر بمنزلة البيت من الشعر ... قوله هو بطيخ الاسجاع ... لفظ فقرة ... الاكلام ... نظم فقرة
اخرى ... الاصل على ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او
الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب ان يدل في الارصاد بالنسبة ... اذا عرف الروي
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ... ارصاد كل ... فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم
معرفة الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما
هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان ... الروي النون ... ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او فيهم اختلفوا
وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام
فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه

السربال بالكسر القميص او الدرع وكل ما لبس ...

التبر بالكسر الذهب والفضة او فتاتهما قبل ان يصاغا فاذا صيغا فهما ذهب وفضة

عليه شيئا اذ ... ساله ... وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح
الكلام لانه ارتجاله فانه غير مناسب ... الا بكلفة ... جواب بالامر من الاجادة وهو تحسين الطبخ
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم
ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى وهو ... لوقوعه في صحبة نفسي ... والثاني
نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو
اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهو الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله
بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لقوله مؤكد لآمنا بالله ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى
ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون
انه تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون
بان يقولوا قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا
اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان
يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم
في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد
رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة لوقوعه في صحبة ما يغرس وان لم يكن له
ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر
كانه قيل يوقع هي المزاوجة بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء
مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها
فلج بي الهوى ولزم في اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه ... فيما
اخر ... علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب
عليهما لجاج شيء ... قوله ابتها اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج بين الاضراب وتذكر الزواجر الواقعين في الشرط والجزاء في ترتيب فيقال انه يكفي عليهما دون تتبع الامثلة
المذكورة لم اره وجه على ان معناه ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناه ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاخته الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا معنى
له ولا يحتمل اللفظ في مثل قوله اذا ما نهى زيد فسل الحياة الحلبة فاضت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل
وهو ان يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث
قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على
مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر ... عليك ... يعلم ولم يعلم
الذي يستحق ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس
فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت
واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن
حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما
لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء
شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي
الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي
لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم
عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والتحير والدهش حتى
كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه السابق قائلا بلى عفاها
القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه

وتقادم

البعيد وهو

البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي
التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد
فانه اراد بالايدي معناه البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله
بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي الفضل عياض في صبيحة باردة او الغزالة من طول المدى خرفت
فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فحلت في برج
الجدي في اوان الحلول في برج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى
كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس
وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه لما كان
الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ... فلا تورية فيها المعنى
الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير
تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهتي
حقيقة او مجاز بل ذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتجشم ... انه حقيقة او مجاز وقد
شدد على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقوة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة
لسرعة ... السامع من ظواهر الشرع بجهات اوهام التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جوز
المص في جميع الامثلة ما ابى التورية على ما هو المشهور بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك
اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير
الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه
بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب

الرشأ ولد الظبي اذا قوي ومشى مع امه قاموس

الجد البخت والحظ قاموس

اي اذا نزل المطر بارض قوم ونبت الكلأ رعيناه
شبت النار وشبت شبا وشبوبا اتقدت وشبها اوقدها قاموس

في تشبيه النار بالعقود ايضا جوانح ما بالغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه
اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان
لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا الى الترتيب كقوله تعالى ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو
السكون وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه
اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا الى الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول
ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال كقوله
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق
الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكذلك الجملة قول الخ يعني فانه قوله
بين الفريقين في قوله قالوا والمعنى قالت اليهود وقالت النصارى ولما ذكر في الايضاح ولف بين الفريقين
قال فالاول ان اللف هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح وهبنت قال بين لف
بين الشيئين في الذكر ثم تتبعها كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبمتعلق بآخر من غير تعيين قالت اليهود
لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين
او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه فكانت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت
النصارى ليست اليهود على شيء ومن غريب اللف الغريب لا يتفسير غير الترتيب في عدمه نوع آخر من اللف لطيف المسلك
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويضم ذكر ذلك المتعدد على الاجمال او النشر
النشر بين اللذين احدهما مفصل والآخر مجمل وهو ابلغ لطف مسلكه وذلك كقول ربها واعطت
من نجده كذا والله الاكرم وخالف النشر فعكس ذلك وعليه قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله

الردف الكفل
قاموس

السلو النسيان
قاموس

على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف في الفعل المعلل محذوف معطوف عليه ما سبق تقديره ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون علة الترخيص والتيسير وهذا النوع
من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال
وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا
الله علة لما هو من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فان ذكره فبيان تطبيق العلل على ما وافق
لما ذكره في تقرير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال انه ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليبين
باستقلاله معللا من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لبيان الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء لانه
ولتشهد انه من امر المرخص باعادة ما كان من الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من
الكلام هو امر الشاهد بصوم الشهر وهو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم فذلك ابها في
والثالث تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة امر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجمع ذلك تفريع على الامر بصوم الشهر فجعل الكلام العلل باقيا لما
ما عرض هذه الثلاثة قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة امر الشاهد بصوم الشهر بيان
ان العدة اي الشهر كلها وعدة الايام الافطار المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم
الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ريب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع
بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقوله
ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا
ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة داعية له الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق
وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت
ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي
التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي

الجمع

التفريق

التقسيم

فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة يغني عن هذا القيد اذ لا يبقى في اللف والنشر
اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل من غير تعيين والسامع يرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به ذلك الظلم
الاحد الا الاذلان عير الحي والوتد والاستثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل في الا يقيم في اللفظ وان كان في المعنى مسندا الى العام
المحذوف عير الحي اي الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط
برمته اي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي فلا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير
والوتد ثم اضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا اشارة وذا في
الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا تعيين للتعيين فيكون البيت
من قبيل اللف والنشر قلنا لما تم العلم للسامع في حرف التنبيه ايضا الا ان القريب في القول وان بعد قريبا
فيكون اشارة الى العير وذا الى الوتد فلو جعلت هذا اشارة الى العير وذا الى الوتد وبالعكس كما هو التعيين
غاية ما في الباب ان التعيين يحصل ومثل هذا البيت في اللف والنشر فليتامل ومنها اي من المعنوي الجمع مع التفريق
وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها
وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان وجه ادخال الوجه فيه من جهة
الضوء واللمعان وادخال القلب من جهة الحرق والاحراق ومنها اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد
تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب
حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة وتعدى الاقامة بعلى لتضمنه معنى التسلط فقال على ارباض جمع ربض
وهو ما حول المدينة خرشنة وهي بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع
بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب
اي قاد العساكر حتى اقام على ارباض المدينة وقد تشقى به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت
شقاء الروم بالمدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغيره ثم قسم في البيت الثاني فقال
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا اي للسبي الذي نكحوا والقتل للذي ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم من جنس غير العقلاء وذكر صاحب
المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال فجمع في ارضهم

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

الشقا التعب

المقانب الذباب الجماعة من الخيل

المرد وما فيها من كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت المذكور فجاء ابيات من النسخ في ديوان ابي الطيب ما ورد فيهم
الشيخ موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة واما الثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع
كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا اي اتباعهم وانصارهم
سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة
وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها فقسم في البيت
الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه
اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلث
كقوله تعالى يوم يأت يعني الله تعالى اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس
بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله تعالى كقوله لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف
وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه هي الجوابات الحقة والممنوع عنه هو الاعذار
الباطلة فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي
سموات الاخرة وارضها او هذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما
لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكن ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في
الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في
عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبانواع من العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة
ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين يدخلون الجنة بعد ايام عذابهم والتأبيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد قال
شقوا البيت مع الصلة فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق

والتقسيم
الجمع مع التفريق

ثبير جبل بمكة

المرد وما

بان اوقع التباين بينهما بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم
قسم واضاف في السعداء ما لهم من نعيم الجنة وفي الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخر الآية
وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال اي لشدة وطأتهم على الاعداء
وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف اي مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة
خطب كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا فقد ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل حال
ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون واذا كان فاما ان
يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية
على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان
اهم ولما اخر الذكور تدارك تاخيرهم بتعريفهم لان التعريف تنويه بالذكر كانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم
الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر
مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة اي لاجل المبالغة لكمالها اي تلك الصفة فيه اي في ذلك
الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة
وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم اي قريب يهتم لامره
اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله
فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا
لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء
التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد
وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولهم لي من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة بتقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة
في المنتزع نحو قوله وشوهاء تعدو بي من شاهت الوجوه قبحت فرس شوهاء ... يراد بها سعة اشداقها

وقيل المراد

وقيل المراد بها فرس قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب وهو
الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل
من رحل البعير اشخصه من مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه
بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن
بغزوة تحوي الغنائم اي تجمعها فالظرف منصوب بارحلن او يموت كريم يعني بالكريم نفسه ...
منتزعة كانه قال او اموت انا كريم ... فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ...
بخلاف قوله ... لانه لا ينتزع ... وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من قبيل
الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه ومن هذا يظهر
ما قيل ان المراد في هذا البيت نظرا الى انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لان المراد بالكريم نفسه وقد بان ان التجريد
لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويخاطبها ... كالنوع ... تفاوت
لذلك بالاغراض والنكت ... قوله ... اذا ... وجاشت ... او ... ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو بالكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت
له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب
ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل وانت خبير بانه كناية
كناية لا تنافي التجريد ... ان كان الخطاب لنفسه ... ومنها مخاطبة
الانسان نفسه وبيان التجريد فيه انه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه
كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اي الغنى
فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ... ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب
مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كالنهار او اقصر وانما الشعر يتفاوت بعض المجالس ان كثرت وان قلت فان الشعر بيت انشد له بيت
يقال اذا الشدة صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من
نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسلن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتبيين المقبول من المردود والى الرد على القائلين بالقبول فقال
والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول يدعى مستحيلا او مستبعدا وانما
يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا
وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء
في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور
ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم
معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا
ونتبعه الكرامة حيث مالا اي ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على
اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا
ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل
الشرك حتى انه اي الشأن لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخافه النطف الغير المخلوقة
وهو ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة
يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط [illegible]
ان يشجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها
عثيرا الجياد اي عقدت سنابك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي اي تطلب الجياد
عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك

الجفنة القصعة جمعها جفان وجفنات
في
النجدة القتال والشجاعة والشدة والهول والفزع
قاموس

بابه

نجا قهر وغلب
في
السنبك كقنفذ طرف مقدم الحافر
قاموس

اي ان انسان عينه نجا من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكنه لما خالف الناس فيه عقبه
لان الناس يستحسنون اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه بعلة ان الاستحسان اساءة الواشي بان حذاره
اي حذار الشاعر منه نجى انسانه اي انسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق
من ذكر [illegible] منتطق اي شدة النطاق وهو ان الجوزاء كوكب يقال له نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
خدمة الممدوح ممتنعة ... [illegible] ... المراد من الكلام ... [illegible]
الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة ... النطاق عليه ... النطاق عليها ... التشبيه
بانتطاق المنتطق ... [illegible] ... نية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك
السحاب البيت ... [illegible] ... الانتطاق منه ... [illegible] ... بنية خدمة
الممدوح ... [illegible] ... التشبيه
بانتطاق المنتطق ... [illegible] ... البيت
في قوله ... [illegible] ... الشرط ... [illegible]
من نية الانتطاق ... نية خدمة الممدوح ... [illegible]
ان العلة المذكورة ... [illegible] ... كما في الضرب الاول لان نية ... [illegible]
كونها علة للعلم به كما في الاخيرين ... [illegible] ... فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق
كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل
فلا ... [illegible] ... قوله ان يوجد وصف ... مناسبة ... حسن التعليل والحق
به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا
والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كأن السحاب الغر غيبن تحتها والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء حبيبا
... فما ترقى ... [illegible] ... في البيت السابق
[illegible] ... ريح الصبا ... [illegible]
[illegible] ... المطر العظيم ... [illegible] ... نزول المطر من السحاب
بانها ... حبيبا ... [illegible] ... وهذا البيت ... [illegible]

كقول ابن المعتز فان لم يكن ... فوق رؤوسها ... كما ... حيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها ... وهو الممتنع عقلا

وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمع ... فان قال ما يقرب الى التحجر ... حسن التخييل قوله ... في قول القاضي

الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في

خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول

سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما

يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا

من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون

بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات

والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة في التمثيل

بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد به ما لا يكون برهانا

قياسيا مؤلفا من المقدمات اليقينية القطعية والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام

للفساد وانما هي من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن

المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة

وليس وراء الله للمرء مطلب اي مذهب ... فالمطالب ... مطلب

أأبلغ الاطلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش من غش اذا قال والكذب

واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه

اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومذهب من رادا الكلأ اذا طلبه

ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب بعملك

اي يقبلون لي مكانة اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت

اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي

كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن

الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان

يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وهاهنا ...

الامر درس ... والمقصد ... البلى ... وجرى ابعد الاحبة ... قال بعض النقاد ... هذا البيت

توهم ... المراد ... تجنيسه ... في التفسير ... وجه هذا التفسير انه قصد به ... التفسير ...

قوله الا ان صدري من غرائب بلاغ ... البلاغ ... من الرعيان هذا البيت ...

فان قلت ... دعاء ... فكأنه قصد ابو تمام هو التجنيس اي ... السحاب

ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له آخر ... المتعلق

آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت

من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب يعني الكلب شبه الجنون

يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يكلب بأكل لحم الناس فيأخذه شبه جنون ... ان ...

الا الكلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك ... ارباب العقول الاجلة ... الملوك ... فقوله

احلامكم ... وهو الشفا ... ومنهم ... احلامهم ... الجهل ومنهم ... من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم ... النظر فيه

على الاعم الاغلب والا فقد يكون في ذلك غير المدح والذم ... من محسنات الكلام كقوله ... تعالى

اباؤكم من النساء الا ما قد سلف ... ولا ... فيه ... وذكر

... وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة ذم منفية

... صفة مدح ... كقوله اي كقول النابغة الذبياني

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور من قراع الكتائب اي من مضاربة

الجيوش في العيب ... صفة فاستثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول

السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب ... قوله فلول السيف من العيب ... زيادة

... الشرط المذكور ... من التعليق ... العيب ... الكلام ... ان ... العيب المنفي ... بالمحال

... تأكيد المدح ... هو ...

... الكلام ... بالمحال ... العيب

العيب ... الاستثناء ... الاتصال ... المستثنى منه ...

قلت المرأة بالكسر ... تتكلم بالنحو ... في ...

الغرام الوافي ... في العشق

المسترج

افضلها

التعليل

على صورة القياس الاقتراني في قوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي الإعادة أهون وأسهل
عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان فالإعادة أدخل في الإمكان وقوله فلما
أفل قال لا أحب الآفلين أي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه أي ومن المعنوي حسن التعليل
وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي أي بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع وإلا لما
كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم وهذا أظهر مما توهم
من أن هذا الوصف غير حقيقي لأن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ هذا التوهم أنه سمع أرباب
المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات
العقل غير مطابق للواقع وهو أربعة أضرب لأن الصفة التي ادعي لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان
علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا محالة لها في الواقع
علة كقوله أي قول أبي الطيب لم يحك أي لم يشابه نائلك أي عطاءك السحاب وإنما حمت به أي
صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء أي فالمصبوب من السحاب هو عرق
الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة
بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة إذ لو كانت علتها هي المذكورة لكان
المذكور علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله أي قول أبي الطيب ما به قتل أعاديه ولكن يتقي إخلاف
ما ترجو الذئاب فإن قتل الأعداء أي قتل الملوك أعداءهم إنما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى تصفو لهم
مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا أبلغ في
وصفه بالجود وفيه أيضا نوع مدح بالشجاعة على وجه تخييلي أي علم من الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات
العجم الذئاب وغيرها فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعاديه وتتقي [illegible]
ثم ليس في قتل الأعادي [illegible] للغيظ والحنق أي ليست قوة الغضب منحصرة في بلده [illegible] وتتقي
أعداءه عند ظفره منهم وأنه لا يحتاج إلى قتلهم واستئصالهم والثانية أي الصفة الغير الثابتة التي أريد
إثباتها إما ممكنة كقوله أي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا إساءته نجى حذارك إنساني

الإدماج

بكونه ومنه أي ومن المعنوي الإدماج يقال أدمج الشيء في الثوب إذا لفه فيه وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان أو غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند إلى المفعول الأول [illegible]
ولا يكون في الكلام إشعار بأنه مسوق لأجله [illegible]
فيجب ذكره [illegible] أن المعنى المقدم إذا أدمج شكوى الزمان في التهنئة فهو
[illegible] فهو أعم من الاستتباع لشموله
المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله أي قول أبي الطيب أقلب فيه أي في ذلك الليل أجفاني كأني
أعد بها على الدهر الذنوبا فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر [illegible]
على الدهر ذنوبه [illegible] أبي الطيب [illegible]
[illegible] أدمج في الغزل [illegible]
[illegible] شكوى الزمان [illegible] الاستتباع
[illegible]
[illegible] أن يدعو على المحبوب [illegible]
إياه فإن الدعاء [illegible] ومنه أي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو إيراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور ليت عينيه سوا فإنه يحتمل تمني أن تصير العوراء
صحيحة فيكون مدحا وبالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه أي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار
وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار وهو أنه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي
المتشابه قرب أحدهما وبعد الآخر ولهذا قال السكاكي وأكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام
ومنه أي ومن المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله إذا ما تميمي أتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف أكلك
للضب ومنه أي ومن المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال
لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية أيا شجر الخابور
ما لك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف فإنها تعلم أن الشجر لا يجزع على ابن طريف
لكنها تجاهلت [illegible] والمبالغة في المدح كقوله
البرق لمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي [illegible]

التوجيه

الهزل

تجاهل العارف

البرق بينها وبين لمع البرق ومنى المصباح او المبالغة في الذم نحو قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم هم الرجال خاصة والتدله اي التحير والتدهش في
الحب نحو قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
على انه اراد التصريح باسمها للتلذذ ثانيا فاعيدت وذكر من هذا القبيل خطاب الاطلال والدمن والرسوم والمنازل
عنها كقوله ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وكالتعريض كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل
ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس
وكالتوبيخ نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي ومن
المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء
حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه
فان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن
الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة
العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اي حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ بذكر متعلقه اي انما يحمل على خلاف
مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وحملته بالاتيان مرة بعد اخرى على تثقيل عاتقه
بالايادي والمنن والنعم ونحوه قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي
طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت ... ابرم احكم والتطول الانعام والتفضل فقوله
ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول ابن حجاج واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وظننتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت
الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ محمول على خلاف ما اريد منه في كلام الغير لكن في نفس

اي القوم كسرة الهمزة المتكلم فيه وهو الانسب
وبه يستقيم لفظ كمال الكلام وهو [illegible]
وهو المستوي عن الارض

القول بالموجب

وهذه المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه وهو الايادي فالكلي
المعنى خلاف مراده
صح

المحز

المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء لكون ذكر المستثنى منه ادعاء اخراج الحكم اي ثابت للمستثنى منه وذلك ان
الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل
ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي مما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني
ذكره يوهم السامع وظن ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته بعينه كبعض
من العيب كانه نعت الكفار اي كفتنه وهو صفة مدح فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من
الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى اضطر الى
استثناء صفة مدح من صفة ذم ونحو ذلك وتأكيد صفة المطلوب والضرب الثاني تأكيد المدح بالشيء المنهي ان يثبت
لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء
اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو قوله عليه السلام
انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في
هذا الضرب الثاني ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه
وهذا الاصل في قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال ولئلا يلزم ان الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل ... في الانقطاع اذ ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا
من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها فحيث ... استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التأكيد ولا يفيد فيه التأكيد من الوجه الاول الذي هو دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال
المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب
الاول افضل لافادته التأكيد من الوجهين ومنها ما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب
الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر
ذلك فيكون الاستثناء من اصله منقطعا ... وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى
السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه
من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا اللغو الذي هو من قبيل اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما

الخطاب بكسر الخاء المعجمة
لكذ ... ٥

بل ٥

الا قيلا سلاما سلاما يمكن جعله على الاول من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن جعله على الثاني لان الاداة فيه
الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما داخل في جنس اللغو ... ولا يمكن جعله من قبيل الثاني وهو المشبه
على الاول وليس كل الكلام ان تذكر مستثنى ... بالاستثناء المنقطع من الاول
والمراد ... الواجب ان تقف ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر
وهو ان يؤتى بالاستثناء ... العامل فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا
ان آمنا بايات ربنا اي وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى
... وانتم اذا ما جاءتكم ... وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل
الينا فان الاستفهام فيه للانكار ... بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب التاكيد بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله
قول بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه
الضرغام لكنه الوابل فالاداة ... الاستثناء مثل قوله ... فقوله الا انه البحر استدراك يفيد
هو الضرب الاول من الاستثناء المنقطع والاخير بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح
... ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وتعقب باداة استثناء
تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد ولكنهما على قياس ما مر في تاكيد المدح بما يشبه الذم والاستثناء المنقطع ...
والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء كقولك فلان جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح
بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت
الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ... فلا معنى لتهنئة ...
... قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال
... ثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم ... صلاح الدنيا
واهلها ... تهنئة الدنيا ... لاهلها ... كان ظالما في قتله لما كان للدنيا ...

المحتمل لها خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف في السبك حتى يخيل انها في الاطراد كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه
كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب ... ثل عرشهم
... اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا فرحين بقتلك فقد
اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث بن شهاب ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن
الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي
واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ... وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس
ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فبكل حرف الالف والباء والتاء
... انواع الحروف ... نحو يبغي ويبغى ... ونحو الساق والمساق
وفي هيئاتها ... نحو البرد والبرد ... فان هيئة الكلمة هي كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات
الحروف وسكناتها نحو ضرب ... ويخرج نحو ... لمعنى واحد ...
ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على البعض وتاخيره عنه ويخرج نحو الحتف والفتح ووجه الحسن في هذا النوع
التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر
من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا ... هو الاصل في التجنيس
الاسمان المتفقان في الافراد والجمع بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا
غير ساعة من ساعات الايام ... الآجال والآجال ...
آجال بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش ... جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار ... الطويل
النجاد وطويل النجاد ... وان كانا اي اللفظان المتفقان
من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام
ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده ... وهو انه
ان كان احد لفظيه اي لفظي المتجانس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب ... التجنيس

فباسم التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من التجانس
المركب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة
هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عني
بمقلع فذا فعل ماض ودا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح
كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا
في باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري والا تكن من ذكاره ذنبك
وابكه بمدمع يحاكي الوبل حال وبل المصيبك بكاه ودع قولك ودع بلباه ومطمح ما به والمكان مركب
من ما به والميم من مطمح والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل
وما اخر مشتق من لفظ فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة والتحقيق ان المركب اذا كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق
ثم هو نوع من الاشتقاق في عبارة الكتاب بمشتق اذ كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان
يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هياتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر لم يبق التشابه اللائق بالتجنيس والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب
التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على
قوله الاعم اعني قوله التام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين
عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم وهو
البرد بالفتح اما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق وكقولهم جبة البرد ذكره من التجنيس المحرف
وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا او
المشدد وكان من هذا القبيل ان يكون مفرط ومفرط تخفيفا في عدد الحروف ككن لما كان الحرف المشدد في
اللسان منهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه نبرة

وسطها اشار

فيه حتى ان اكثر ما يعتبر الجناس بالتجانس مع ان تحسبه بما نسب به

وسطها اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فيجعل الراء من مفرط حرفا واحدا كالراء
من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الحرف الاول ساكن ومن الثاني متحرك ومثله النوع الاخر
الاختلاف في الحرف وقد قولهم البدعة شرك الشرك فان الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة
شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان
اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون في احدهما حرف زائد او اكثر
اذا نقص من الاخر اذا اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين
عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فاما في الاول او الوسط
او الاخر وعلى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق
الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد
عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من ايد متعلق بيمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم
من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضبة من قضبه قطعه اي يمدون
للاعداء ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون الزيادة
في الاخر مطرفا وجهه حسنه انك تتوهم قبل ان يرد عليك اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي التي مضت وانما اتى بها
تاكيدا للاول حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة
بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر من الاقسام واحدا وهو ما يكون الزيادة في
الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح اي حرقة القلب وربما سمي هذا
الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف
فيشترط ان لا يقع الاختلاف في اكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس كلفظي
نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا
متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا وهو ثلثة اقسام لان الحرف الاجنبي اما في الاول كقوله بيني
وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر

الشرك محركة حبائل الصيد ومن الطريق جوادّه
جدة
الجوانح الضلوع تحت الترائب مما يلي الصدر
الكن وقاية كل شيء وستره
الدامس المظلم
الطامس الدارس والمندرس
يعني قوله اي
الوجد الادراك
المغني القصد والجهاد
المطو التمطي
مصابه
جبة البرد

او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء

من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة

الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على ان ذلك منه عادة

لا يكاد ينفك ... او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون

والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم التنوين

نظر او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا اي لفظا المتجانسين

في ترتيب الحروف بان يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين بعض الحروف واخر في اللفظ

الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والاول

آخرا ... الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض والى هذا اشار بقوله نحو حسامه

فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل لانعكاس ترتيب الحروف كلها ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن

روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت

والآخر في آخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت

كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين الآخر سواء كان جناس القلب او غيره ولهذا ذكره

بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانسين الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين نحو

قولهم من طلب شيئا وجد وجد ومن قرع بابا ولج ولج وبغير الرسم نحو ... النبيذ بغير النغم ... عواصم

قواضب ... للاولياء والاعداء في ... وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة

ويسمى تجنيس الخط كقوله والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله غرك عزك

بالاكبار فانه اشد حياء واقل قبحا ... فصار قصار ذلك ذلك فاخش

فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد من هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم

في مسعود متى يعود ... المستقيم ... المسمى بغير ... وقيل الفاضل ... التشبيه بتصحيفه

فقال ... بتصحيفه ... انه ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين

في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم

والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل

من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من

القالين فان قال من القول والقالين من القلي ونحو اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا وهذا يعرفه من

ليس المراد بالشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول

من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن

انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه

وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي ومن اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي

المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين

والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها والآخر اي اللفظ

الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله

احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من

السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه

الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين

او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني

واعترض صاحب التلخيص ... وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ... ووجهه

... الى آخر ... في صدر المصراع الثاني ... حشو المصراع الثاني ... امثلة

المصراع الاول فالمجموع عشرة اربعة ... الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع

الثاني وفي كل ... اللفظان المكرران او المتجانسان او الملحقان بهما ... حاصلة من ضرب اربعة

في ثلثة ... ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق ... الاقسام ستة عشر

حاصلة من ضرب الاربعة في اربعة ... شبه الاشتقاق ... الامثلة

... بالمثال ... في اقسام الاشتقاق فهذه الاقسام ... عشر ... ان يكون اللفظان مكررين

فالاول ان يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس

الى داعي الندى بسريع والثاني ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله ... عبد الله القشيري

... فانما ... الآخر ...

رد العجز على الصدر

ان ... النظم ... في الكتاب ...

نحو ٥

صدارة ٥

وقع ٥

المراد من انوار الهدى العطايا ... صاحبها ...

ومرددا ٥

... المقصار ... ٥

من اللفظين

البيض الابل

زائد ووقع مفعول القول في قوله القول الصاحب والعبسي تميز عنا بين المنية والفقار بعضا وجاز من غني ولابد
والرواحل تشجها بين درب الموضعين وانواع في انشاد ذلك منها فما استمتن بشميم عرار نجد فما نعدم اذ الا
نجرجها من اشقى نجد ونشانيه وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الأول نحو قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب ... صبي ... فما زلت بالبيض القواضب اي السيوف القواطع
مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني نحو قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا
فانه نافع لي قليلها ... على الدار التي لو وجدتها ... ما كان ... الا التعريج القليل
والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر يكن واسمه ... الالمام وقليلا صفة مؤكدة
للقلة ... وقليلها فاعل نافع
اي هو ... والمعنى ... قليل التعريج ... الدار التي لو وجدتها
ما كان ... الانام مكانها الا تعريج ساعة
كان قليلها ينفع ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فالذي احدهما في آخر البيت والآخر
في صدر المصراع الأول نحو قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها اي خفة وقلة عقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الأول نحو قوله اي قول
الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء بلابل جمع بلبلة ... فيها الخمر والاحتساء الشرب ... المقدم بالنسبة ... البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني ... من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون
المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول نحو قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري
المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلاة ويسمى جميع القرآن
مثاني ... ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق الى طاق
... وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني نحو قوله اي قول القاضي الارجاني
املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين
فالذي احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول نحو قوله ضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة ... في السماح
فلسنا نرى لك فيها ضريبا اي مثلا ... الرجل عليها

والضريب

والضريب المثل ... فهما متجانسان ... الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع
الأول نحو قوله اي قول امرئ القيس إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي إذا لم يحفظ الرجل
لسانه على نفسه ... فلا يحفظه على غيره ... ما يجمعهما الا
وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي ... وما يكون احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول
... ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول نحو قوله
فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ... ما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
في صدر المصراع الثاني نحو قوله اي قول ابي تمام ... مستشهد ...
... وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع ...
... فهي الآن من بعده بتر ... ما يجمعهما الاشتقاق ...
والبتر ... واما الاشتقاق ... فمثال ما يجمع احد الملحقين ... شبه الاشتقاق في آخر البيت
والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح
يلحي ... فاعل ... ومثال ما يقع الملحق الآخر في حشو المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تلخيص ... ومثال ما يقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى ... ومنها اي ومن المحسنات اللفظية السجع
وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
وقد يطلق على توافقهما ... قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر
وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هي لفظة آخر
البيت ... الكلمة ... او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ...
الكلمتين في اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالسجع ... في النثر كالقوافي
في الشعر الالفاظ المتواطئة في اواخر الفقر ... ولذا ذكر ... لفظ السجع ...
لم يرد بالسجع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام
السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتواطئة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ

من المادة ه

اي قول ابي تمام ه

المتوازي فيه أو في الفقرة كما أن التقفية ثم توافقهما فكذلك السجع يعني المصدر ههنا توافقهما وهو أي السجع ثلثة
أضرب مطرف إن اختلفتا أي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا فإن الوقار
والأطوار مختلفتان وزنا والآخران والأظهر أنهما مختلفان في الوزن فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ
أو كان أكثره أي أكثر ما فيها مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن
والتقفية أي التوافق على الحرف الأخير فترصيع نحو فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه
فجميع ما في القرينة الثانية توافق ما يقابله من الأولى في الوزن والتقفية وأما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة
الثانية ولو قال بدل الأسماع الآذان لكان أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الأولى وإلا فمتواز أي وإن لم يكن
ما في إحدى القرينتين ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب
موضوعة في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا أو في التقفية فقط كقولنا حصل
الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت وأن لا يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى
نحو إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الأثير السجع يحتاج إلى أربع شرائط اختيار مفردات الألفاظ
واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا العكس وكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى غير ما دلت عليه الأخرى وإلا
لكان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الأعين بألحاظها ولا تحده الألسن بألفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها
ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلاة على من لم ير للكفر أثرا إلا طمسه ومحاه ولا رسما إلا أزاله وعفاه إذ لا فرق
بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الأثر وإعفاء الرسم قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم أي بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن ما طالت قرينته الثانية
نحو والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو طالت قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن أن يؤتى
قرينة أقصر منها أي مما قبلها قصرا كثيرا قال ابن الأثير السجع على ثلاثة أقسام الأول أن يكون الفصلان متساويين
كقوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر والثاني أن يكون الفصل الثاني أطول من الأول لا طولا يخرجه عن الاعتدال
كثيرا وإلا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه
وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا فإن الأول ثماني لفظات والثاني تسع وفي القرآن نظيره كثير ومنه
ما كان على ثلاث فقر فإن الأوليين يجب أن تكونا من عدة واحدة ثم يأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن
يكونا متساويتين كقوله تعالى وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الفقر

فهو و

ظ

كل منها من لفظتين ولو صيغت الثالثة منها من خمس لفظات أو ست كان حسنا والثالث أن يكون الآخر أقصر من
الأول وهو عندي عيب فاحش لأن السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى الإنسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها ثم السجع إما قصير وإما طويل والقصير هو أحسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع والطويل هو أدل على سبك لأن المعنى إذا صيغ بالألفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه وأقل القصير
ما كان من لفظتين ومنه ما كان من ثلث إلى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بأن يكون
تأليفه من إحدى عشرة لفظة إلى اثنتي عشرة وأكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة الآية فإن الأولى
إحدى عشرة والثانية ثلث عشرة والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز أي أواخر فواصل القرائن إذ لا يتم التواطؤ
والتزاوج بين الفواصل والتزاوج في كل صورة إلا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما أبعد ما فات
وما أقرب ما هو آت فإنه لو اعتبر الحركة لفات السجع لأن التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون
وهو غير جائز في القوافي ولا يقال في القرآن أي في حق القرآن أسجاع رعاية للأدب وإذا ثبت أن الكلام لا يخلو عن
الازدواج فيقولون لما اشتبه العطاء والعف بالوجه يأتي في الطعام وتركيبه أي أكثر ما فيه أي أكثره بالفقر والفاقة وما أكثر
أي حصل بالتسجيع إن اختيرا على طريقة ما في الحرف الفواصل لا سيما في تراجم القرآن إسجاع لا لأن
السجع في الأصل هدير الحمام ونحوه بل يقال فواصل وفيها أشعر بالسجع هو الكلمة الأخيرة من القرينة إذ لا
الفواصل إلا بها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم أيضا ومثاله من النظم قول أبي تمام تجلى به رشدي
وأثرت به يدي وفاض به ثمدي وأورى به زندي فإن وجه قولي هو لأن القليل والماء في الماء وأورى به زندي أي صار ذا وري وهو إعادة
غير الظفر بالحظ وأما أورى فهو من الجزء وكسر الراء على أنه مضارع من أورى بمعنى الإيقاد ومنه أي ومن
السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها أي للسجعة التي في الشطر الآخر
ولا ينفعه أي السجع الذي في الشطر الآخر وفيه تسجيع يعني أن يستعمل لفظ السجع في المصدر والحاصل
من شطري البيت سجعة بمعنى الكلمة المسجعة التي في الشطر الآخر على أن المفعول الثاني لجعل الأول الشطر يسمى
بسجعة ويجوز أن يسمى كل من شطري البيت سجعة بمعنى الكلام المسجع فقول أبي تمام تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب
والثاني المسمى بالتشطير عن الأتراب كقوله تعالى طلع الأزهر صنعا إلى سجعة أخرى كقولك في قول أبي تمام
بجميع المعتصم بالله منتقم فيه حي تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب فإن تدبير فيه

من شطر قوله او قافية شابه فالشطر الاول يكون مبنيا على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير معتصم في البيت
الثالث وهو قوله ابرمت قوما وان تكن بالله منتقم مرتقب في الله مرتغب فهو السجع على القول بجريانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر
المصراع الثاني قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا
بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت
صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر
كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم
معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من
الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ
اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب واما
ازال ... واما مختلفة المعنى لكنه مجاز كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض
مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فان الاول معلق بقوله بصبح
ومنها السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس
اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان
السابع خارج عما نحن فيه (ومنه) اي ومن اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) اي الكلمتين الاخيرتين من
الفقرتين او من المصراعين (في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) فان مصفوفة
ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث
على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول
والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة فحينئذ يكون
بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يراد انه لا يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية
فح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة

وصدق الموازنة بدون السجع في نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فاما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر ومصراعي البيت
في الوزن دون الحرف الاخير فكان السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبين ... اذ يشترط في
السجع التساوي في الفاصلتين في الوزن والتقفية وفي الموازنة في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فان كان
ما في احدى القرينتين) من الالفاظ (او اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين (مثل ما يقابله) من الالفاظ (من) القرينة (الاخرى في الوزن) سواء كان مثله في التقفية
او لم يكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام
ما يشعر بان الموازنة المعتبرة وبما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها امثلة من النثر وامثلة من الشعر
على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالشعر على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالشعر
كما سبق الى الوهم من قوله تساوي الفاصلتين فقال (نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله) اي قول ابي تمام (مها الوحش الا ان هاتا اوانس قنا الخط الا ان تلك ذوابل)
... مها الوحش ... قنا الخط الا ان تلك ... ذوابل ... الخاطر
الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يخفى تماثل الوزن في آتيناهما
وهديناهما وكذا ... ومثال الكل قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا (ومنه)
اي من اللفظي (القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته وابتدات من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل
بعينه هو هذا الكلام) وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للآخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله
الارجوانة ... (مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم) واما في النثر فاشار اليه بقوله (وفي التنزيل
كل في فلك وربك فكبر) والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة
(ومنه) اي ومن اللفظي (التشريع ويسمى التوشيح وذو القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) اي من القافيتين فكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على القافيتين وفسره بان يبني
الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما

قلنا مثل قوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار وابيات نحو كذا لا يعتبر كلها بل الاقتصار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الا انها مختلفة الثانية من حروب الشعر وحد القافية الاولى من قوله النار والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركة التي قبل الساكن ويروى عنه ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن مما اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر والجميع قوله مقرر كما الردى والقافية الثانية من قوله الاكدار الى الاخر وتنظر دار منه ونهت اقوال الاخر مركوبة مع التوالي ولو قال اجتنابا البيت فافهم اوذكر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري عيش من الشهد العجب فضح يعتبر وحاله وتعرف المحتاج المنكر اللب البنتي ثم الشيء عن حاله لا نظر فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فنزوجه البناء على قافيتين فالظاهر من قوله ههنا البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليها فقط ومنه اي ومن التفنن لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الردي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه ويقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجيء بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان التشعر يجمع بين شرح الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الرواء لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ينقطع الارتواء عند الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يؤتى في ذلك في بيتين او اكثر او في فاصلتين او اكثر قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله ما ليس بلازم في السجع يعني ان في قوله كتاب قالت الاديب فرجا قبل اللام الميم مثليه وهو ليس بلازم في السجع وانما يعنى لزوم ما لا يلزم لو جرى في البيت اسم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة النثر بشيء لو جعل مكانه غيره لم يحصل في البيت الذي فيه السجع وجه عشر لا يجوز اللازم في الابيات مثل ذلك الشيء ويصح السجع بدونه واحتراز بما ليس بلازم في السجع او القافية ليعم الشعر فانه البتة لكونه قبل حرف الروي في الفاصلة كما قوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

بجزء الردف وقد يجيء قبلها في الفاصلتين ما اوهو ليس بلازم لحصول السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تنهر وكذلك وكذا في البيت لحصول السجع بدونه كما في نحو لا تقهر ولا تنهر والا يجمع كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وتحقيقه قبل حرف الردي كقوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي عظمت فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت وان خلت في الاساس سكرت ثم نعمة وشكروا لاغر نبال شكرت نظائره من نعمة وكان اراد سأشكره لو حذف الهاء واراد جعل الايادي بدل الاشتمال من عمرو فحتى الي اي هو في غير محجوب الغنى عن صديقه ولا يظهر الشكوى اذا النعل زلت كناية عن نزول الشر والمحنة المراد انه لا يشكو الزمان ولا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء او ابتلى بالشدة بل يصبر على ما اصابه من حوادث الزمان وفتى طرا بيته قوله الا في وراد اذا مثل المرء نعمة وان اكثر المرء في نيته صاحبه فلولا في ان فراق المحبة كما لاغيه كنت استريحا بالنحل فكانت نعمة على وقوع ميسرة التي كلفت كل الكلفة وقرئ باصلاح اهله باباديه حتى من حسن ان اجتماعه جميعا كالترك اللازم اللازم حتى للكلفة وبالاصلاح في حرف الروي هو التاء وقد جاء قبلها في الابيات اللام المشددة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لحصول السجع بدونها كقوله جلت ومنت ومدت والنشر وكذلك في كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كما مر والثاني التزام الحركة فيهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقوله الردى والقرار الكدورات والمراد نظير الثاني في المدة يكون فيها التزام الفتحة او الالتزام في المعنى ولا يلزم عند الشيخ ما كان فيه داعيه هيئة الترخيم ما قبل الروي قال حصلت فوقه القوم في الايضاح ان ذلك يكون في غير القافية اليه كقول الحريري في ما ورد القصائد اختار الكسر فانه كما التزم في الفاصلة في الفاصلتين الكسر والكسر لدليه الى تحصيل السجع بدونها كذلك فما التزم في المنثور فاختار الاشياء الى تحصيل السجع بدونها فعل بعض ذلك في النثر قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او في معناه ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها وان يجيء ما في البيت حرف الروي ليصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق في الثانية في المنثور واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكنه في العبرة الظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من حرف او حركة يحصل السجع بدونه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي وما في معناه يجيء من حرف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح في نحو

وكذلك قول الخطيب في قوله يعني ان مثل هذا لا اعتبار به اذ ليس يلزم ما لا يلزم فمن تكلف في الكلمات المفرداة لا باب

غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله بحيث في الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة

للمعنى دون العكس اي لا يكون المعنى توابع للالفاظ وذلك ان المعنى اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها

الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعنى تابعا لها

كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وقد ذهب على فاضل من ذلك فينبغي ان

يجتنب ما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية في

جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة

المعنى قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها

في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه

في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين

الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا في التجنيس ومثل

الموصل وهو ان يوتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني

بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقوله اوطاط وادرك ان زرت دار ودود

دراو وردا ودردا وردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها

منقوطا باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين اللؤم

الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان

يتكلف الكاتب او الشاعر في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والاخر ما لا اثر له

في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى

يوتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقوله من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا وقول

ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو يسمى سياقة الاعداد وهو

ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب المعرف بصفات متوالية

واما العدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان يذكر كلاما

فيه خفاء ولا تخفى الكلام ببيان المراد وبعضهم فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في

تجنيس اي جعلتني مجنونا

الوبر وبالكسر الجزء من القرآن والتطبيع من الطير والجيش والنصيب من المال

والورد بالضم جمع الورد بالكسر

مجموع

باب الاطناب وغيره او هو داخل في المحسنات او لكونه مشتملا على تكلف مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله

الى النفس فانه قد يجري على الايجاز وقد يجري على الاطناب وعلى المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله

على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص

والانتهاء والمتم قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة

انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه بعضهم خاتمة

في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل

والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم

كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك

مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي تقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر

والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف

من الشجاعة والسخاء ونحو ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها

بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة

اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه

الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول

اي فاتفاق القائلين في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة

ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء الشرط فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان

في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان

يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما

فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك فيه الناس في معرفته من وجه

الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه

عن الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل

العامي الباقي على ابتذاله والمتصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة

ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان

خاتمة

يؤخذ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه أو وحده عطف على قوله إما مع اللفظ أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير
أخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان أحدهما أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه
والثاني أن يؤخذ المعنى وحده والضرب الأول قسمان لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه إما مع
تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة أقسام أشار إليها بقوله فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه أي لكيفية
التركيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لأنه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله
بن الزبير أنه فعل بقول معن بن أوس إذا أنت لم تنصف أخاك يعني إذا لم تعط صاحبك النصفة ولم
توفه حقوقه من قبيل المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران إن كان
يعقل أي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبأخائك إن كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف
أراد بركوب حد السيف تحمل الأمور الشاقة وتقطيع السيف في قربه أو أراد الصبر على الحرب والموت من أن
تضيمه أي من أن تظلمه إذا لم يكن عن شفرة السيف أي عن ركوب حد السيف مزحل أي مبعد يعني لا
يبالي أن يركب من الأمور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن يدخل عليه ضيم أو يلحقه عار واهتضام
إذا لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال
له معاوية لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد
قصيدته التي أولها لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أول حتى أتمها وفيها هذان البيتان
فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو أخي من
الرضاعة وأنا أحق بشعره وفي معناه أي في معنى ما لم يغير فيه النظم أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها
ما يرادفها يعني أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد
فإنك أنت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل وأورده طرفة في داليته
إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار
بالدار التي كنت تعلم فأورده الفرزدق في شعره إلا أنه أقام تعرف مقام تعلم وقريب منه أن يبدل
بالألفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بن ثابت بيض الوجوه كريمة
أحسابهم شم الأنوف من الطراز الأول سود الوجوه لئيمة أحسابهم فطس الأنوف من الطراز الأول

التضييم الظلم

لا تهلك أي من الهلاك

الأسى الحزن

وإن كان أخذ

وإن كان أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه أي لنظم اللفظ أو أخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الأخذ إغارة
ومسخا وهو ثلاثة أقسام لأن الثاني إما أن يكون أبلغ من الأول أو دونه أو مثله فإن كان الثاني أبلغ من الأول
لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى فممدوح أي فالثاني
ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس أي حاذرهم في الأساس رقبه وراقبه حاذره لأن الخائف
يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج أي الشجاع القتال الحريص الولوع
بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي به لأنه خسر ماله في الأساس سمي سلم الخاسر لأنه باع مصحفا
واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما أي حزنا نصب على أنه مفعول له أو تمييز
وفاز باللذة الجسور أي الشديد الجرأة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا ويروى أن بشارا لما سمع بيت سلم
قال ذهب ابن الفاعلة ببيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم
ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن
نباتة خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة أبلغ لاختصاصه
بزيادة معنى وهو الإشارة إلى انهزامهم حيث أوقع الطعن والضرب على ظهورهم وإن كان الثاني دونه
أي دون الأول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الأول فهو أي الثاني مذموم مردود كقول أبي تمام في مرثية
محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل أي
بعد أن يأتي الزمان بمثله بل بما بعده أو يعجز ... ما قبله وهو قوله ... أول
ثم ... قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة ... في هذا البيت
تغير ... الفرق ... فإذا ... سبب فقد ... بخل الزمان
فقد أخل بالفرق ... ومن حيث ... بل من حيث بخل الزمان بوجود مثله وقول أبي الطيب
أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام لكن
مصراع أبي تمام أجود سبكا لأن قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه إذ المعنى على المضي
والمراد ولقد كان فإن قلت ههنا المضاف محذوف والفعل المضارع على معناه أي يكون الزمان
بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه لعلمه بأنه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله
للغير فالزمان إذا سخا به فقد بذله لغيره ... يسمح بهلاكه أو يبخل به ... ذكره المصنف واعترض عليه

الفاتك الجريء الشجاع

بانا سلكناه ايجاده ام بينه تفرد فكونه فضيلا للاصل واما اعدامه واخفاؤه فبعض تفرد فلان يسمح بهلاكه
وان بخل فتح الثاني عن ذلك للاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده ولكنه لا يسخو باعدامه
فقد كونه سببا للصلاح فلنا على تقرير ترجمة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه
عن تقرير المضاف الذي لا يظهر قرينة بل عليه ان هذا المعنى تمام لا يرجع اليه فقد حسن البيت
قال ابن جني تمثل الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه
لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض ابي الطيب ان سخاءه
لا يوصف بالعدوى وانما المراد انه سخا به علي وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه
فهذا على ارواح التفاسير الثلثة فالمعنى ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده
او بابقائه الثاني عن كان مصراع ابي تمام بحكم قبل الحق ولو اشترط في الاخذ اتحاد ما في المعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق في بعض الاحكام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير
لان ابا تمام قد علق البخل بمثله حريا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر ابن جني وابن فورجة ان المعنى
الثاني من قول الحكام ابهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم
والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا وقول ابي الطيب
واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق اليها لم يكن لها دليل عليها
الى الموصل اليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه حال
وجدت اضيف الى المنايا وروي يد المنايا فيد اقرب الى المعنى كل من يعني الا ان ذكر المنية والتراقي
والوجدان دبر ان النفوس الارواح وكذا قول الثاني في الاحبة لم يبق الا صبغة ان ذكر لما ...
ثم تود ... كما المراد ... في قوله قسمي التقسيم ... وقول ... ناشر ... استاده فقابله
ماهو ... الى ... بخطئ سبطين ... الدرر اللواتي قد ... ابو ... ادني
ثم فظ ... في قوله ... فهو ابعد من الذم ... لا يكون ... في الاخذ ... السرقة باتفاق ...
والا فهو والاخذ ... كقول ... العمر ... الامانة ... وقلت ... في البلاد ...
سافرت في الآفاق ... وزادني وقول ابي الطيب ... عنك بعيد ... لقاد ...

الهاء الكلمة المتنبر ... اللقاء ... وما يبني ... السلام ... منقطع القلب ... الشوق ...

السمط الخيط مادام فيه اللؤلؤ

عن قبائل ... حيث ما اتجهت ركابي وحيث ما كنت من البلاد فلا فخر من الغرب بالا ...
النحو النظام من الاخذ والسرقة شئ في الغرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده
وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده المأخوذ من المراد اخذ وامام من الم بالمنزل اذا نزل
وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها والمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر
وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يتفرع اغارة ومسخا لان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول
الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الصنع ان يعجل فخير وان يرث اي الاحسان وهو مبتدأ
خبره الجملة الشرطية ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب
ومن الخير بطء سيبك عني اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول العطاء خير عطائك
بالكثرة فانه كالسحاب الممطر ... ما كان منها لا ماء فيه ... يكون في الثاني فضيلة الطيب
لاشتماله على زيادة بيان للحكم حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني
دون الاول كقول البحتري واذا تألق في الندي كلامه اي لمع في النادي المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول خلت
لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم
في الطعن خرصانا الخرصان اسنة الرماح استعار ... ايضا ... مستقيمة ...
وبعدها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الالسنة في النفاذ كالاسنة فبيت
ابي الطيب دون البحتري لما في البحتري من لفظ تألق والمصقول في الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق
والصقالة للكلام ... الاثبات الاظفار للمنية ... بها التشبيه كلام بالسيف هو استعارة بالكناية وثالثها
اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان
ارحبهم ذراعا السير والسواد والسواء ... الاكثر ... كان ارحبهم ذراعا كناية عن الاساس قلان رحب الباع والذراع
ودرجها اي سخي وقول اشجع بمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى اي في الغنى او سعيهم في الملك في البيت قبله يروم الملوك
مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه اوسع وكقول الاخر ... لعمر ...
كيفما الاصليين ... وقول ابي تمام ... كان ... فانه ... من ...
النحو النظام من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من ... كونهم ... رجالا ...

16

الفاقي المتخلق

واحدها

تحمده

على صورة الرجال الا ان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة [illegible] بني كلاب
وقبايل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب
عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب [illegible] المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير
لفظه وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته ومنه اي ومن غير الظاهر النقل وهو ان ينقل المعنى الى محل
اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار
بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الكل وقول ابي نواس ليس على الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد فان الاول يشمل بعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم [illegible]
افضال الفضل البرمكي [illegible] وكتب ابو نواس هذه
الابيات [illegible] الفضل [illegible]
وليس في [illegible] البيت [illegible] ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول
كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار
والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله وأحب فيه ملامة كما في قولك أتصلي وانت محدث [illegible]
[illegible] ان الملامة فيه من اعدائه [illegible]
فالاول [illegible]
الحبيب [illegible] ابي الشيص [illegible]
[illegible] الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام [illegible] وقول ابي الطيب
[illegible] المدوح [illegible]
من غاية الكرم [illegible] ابو الطيب [illegible] المدوح [illegible]
لان [illegible] ومنه اي من غير الظاهر اخذ بعض المعنى مع تحسينه ببعض الاضافة كقول الافوه وترى
الطير على اثارنا راي عين يعني عيانا [illegible] المصدر [illegible] الفعل [illegible]

البغاة الرعي ص

اذا قصده

اي العدو

النجيع بالنون والجيم الدم ص

احتفال المجلس كثرة اهله ص

محاشد الجامع ص

[illegible]

قوله تعالى انا

قوله ثقة اي لوثوقها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد
ظللت اي القي عليها الظل [illegible] عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل اقامت اي عقبان الطير
مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل [illegible]
[illegible] كالعقبان [illegible] من الطيور النواهل [illegible]
[illegible] قوله ان ستمار
[illegible] الاقوه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ابو تمام [illegible]
[illegible] الرايات [illegible]
[illegible] ابو تمام [illegible] الاقوه [illegible]
[illegible] الرايات حتى كانها
من الجيش [illegible] الرايات حتى كانها من الجيش [illegible] الا انها لم تقاتل [illegible]
[illegible] الرايات [illegible]
الرايات حتى كانها من الجيش [illegible]
الكلام السابق [illegible] الرايات [illegible]
[illegible] البيت الاول [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible]
[illegible]
الا [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
المذكورة [illegible]
[illegible] الكلام

[illegible]

في و

[illegible]

الميرة بالكسر جلب الطعام ص

المذكور وعلم انه ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا على التوارد من غير قصد قيل وارد على
الخاطر على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما
اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته
ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بقتل
واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اعطي سيفا في غاية القطع لم يستعمله بل اخذ سيفا ردا فقال
سيفا ... فضرب به عنق الرومي فنبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر ...
... بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم
تضرب بسيف ابن ظالم ... بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع ضربت ... فاعجب سليمان ... فقال جرير ...
التي ... الفرزدق ... ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ...
الفرزدق ... كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا
مثل دارم فاذا لم يعلم انه اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة
الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة النقص الى الغير وما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات
الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه
اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان
يضمن الكلام نظما كان او نثرا شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن
او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام
قال الله تعالى كذا وقال النبي عليه السلام كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ...
الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري

فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم
فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن
يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء
فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح الذي هو ضد الحسن وقوله قبح ... اللكع
اللئيم وقيل اللكع من ... والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب ان رقيبي
سيئ الخلق فداره ... قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره
اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات ... جعلته محفوفا
بالمكاره ... وهو ضربان احدهما ما لم ينقل فيه
المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كقوله اي كقول ابن الرومي لئن اخطات في مدحيك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
... بواد غير ذي زرع ...
في القرآن ... ونقله ابن الرومي ...
... ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس
للوزن او غيره كقوله اي كقول بعض المغاربة قد كان ما خفت ان يكونا
انا الى الله راجعونا ... واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا
كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء
وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ... ان قوله من شعر الغير ...
... من شعر الغير
... كقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدا تمثلت
بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق ... كقول بعضهم ...
... البيت ...
... بن الوليد الانصاري ... قول ابي ... كان

شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورا عند البلغاء [illegible] البيت
الآتي لا بتمام ونقص المصراع مع التنبيه على أنه من شعر الغير كقوله أي كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد
للبيع على أني سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان
بن عفان نسبه الشيخ وهو نزل بالطائف مكة وقيل هو لأمية بن أبي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام
في ليوم للتوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة
من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلي [illegible]
[illegible] التنبيه [illegible] قد قلت لما أطلعت وجناته حول
الشقيق الغض روضة آس أعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الأخير لأبي تمام
واعلم أن تضمين ما دون البيت [illegible]
كقوله [illegible] والآن أقبلت [illegible]
[illegible] البيت [illegible]
أي حسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر على لطيفة
لا توجد في شعر الأول كالتورية [illegible] قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه
في قوله أي قول صاحب التحبير إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق [illegible]
[illegible] تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق [illegible] أبي الطيب
والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر [illegible] والمجر [illegible] جواز [illegible]
على المصدر ويجوز أن يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت [illegible] والمعنى أنهم كانوا نزولا
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل [illegible]
أراد [illegible] بالعذيب وبارق معنيهما [illegible] العذيب [illegible]
وبارق [illegible] التشبيه بالبرق [illegible] وشبه [illegible] بتمايل الرمح [illegible]
بجريان الخيل السوابق فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب أقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد

وأنكروه

وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل وأصله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني فغيره إلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود [illegible]
[illegible] بالتجريد [illegible]
فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه إيداعا ورفوا [illegible]
[illegible] وأما العقد فهو أن ينظم نثر
قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت أن طريق الاقتباس هو أن يضمن الكلام شيئا من
القرآن أو الحديث لا على أنه منه فالنثر الذي [illegible] إن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد [illegible] كان
غير اقتباس كقوله ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر [illegible] عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم
والفخر أوله نطفة وآخره جيفة وإن كان قرآنا أو حديثا فإنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا [illegible]
أو لم يغير [illegible] القرآن أو الحديث [illegible] لا يكون على طريق الاقتباس كقول [illegible]
بالقرآن [illegible]
إذا [illegible] أجل مسمى فاكتبوه وقول الإمام الشافعي رضي الله عنه عمدة الخير عندنا كلمات أربع قالهن خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور
مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله إنما الأعمال
بالنيات وأما الحل فهو أن ينثر نظم وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن
يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته
[illegible] سوء الظن يقتاده [illegible] تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده [illegible] حل قول أبي الطيب إذا ساء فعل
المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم [illegible]
الإنسان [illegible] وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم [illegible] وأما التلميح
بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات في هذا البيت
تلميح إلى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم على اللام
فهو مصدر ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل

عقد

حل

تلميح

العلامة حيث سوى بين التلميح وفسره بان يشار الى قصة او شعر ثم صار اللفظ مستعملا واخذ منهما العجز

فوالله ما ادري احلام نائم الى الكلام شعرا او قصة او مثل سائر من غير ذكره وذكر كالقصاد والشعراء ومثل السائر فالنوع

من القصة والشعر دافق والتلميح سنة لانه ان يكن منه النظم اعني النثر على التقدير فان لم يكن منه اشارة الى

قصة او شعر او مثل او انه النثر فالتلميح الى القصة كقول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع

ردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب

السماء المجزع فوالله ما ادري اعلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع اشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس

وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وقال الطيبي ثم انه ... بيوشع ... والغرض منه

للشمس الطالعة من الخدر ... انت اصح ... فقوله اعلام نائم استفهام ... والمستعار

اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس على ما روي من قوله عليه السلام في وقوف الشمس

انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله

فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي ارق واحفى منك في ساعة الكرب

اشار الى البيت المشهور وهو المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار وهو بيت يضرب مثلا لمن استعان

... ارق واحفى منك في ساعة الكرب اي عمرو مع الرمضاء والنار ارق وارحم منك

جاء في البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

فمن يستجير بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وهو بيت ... قصته وهو ان البسوس ... حارث

... عمرو ... جساس ... حرب ... مكث ... الابل

... البسوس ... فعرفها ... وقال فاستجار

... كليب ... البسوس ... واذا ... واتبعه

فقال جساس ... فوالله ... انما ... جساس ... بتوقع ... كليب

... ودنا منه ... فقال له ... وقد ... فقال له عمرو

... فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ... كليب ... الكلب

... ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقوله ... من دون ذلك خرط القتاد

اشار الى المثل السائر دون عليان خرط القتادة ... ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق ... كليب

قال ... ومنه ما يشبه التلميح ... ومن الشواهد ... الشعر قد ... او لا ... عليها

بغير ... واما التلميح الى الشعر فكقول الحريري ... واوى ...

قول ... فلم ... قتل ... النجم ... فالتلميح الى

كقول ... فاما ... المثل ... باكمل ... ومن التلميح ... اللفظ

رد ... قال الشيخ ... في ... فقال ... اذا كان ... الفعال

ابن ... ان ... المثل ... ابن ... بعض الكلام

... اللفظ ... فقال ... ودعا ... فقال ...

... ماذا ... البارد ... كانت ... قبلها

... فقال ... البارد ... وانا ... قول ... الكلام

واني ... فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان

او كاتبا ان يتأنق اي يتتبع الآنق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع

فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في

غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس

وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة للالفاظ

واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والعادة وما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ

الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك

احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه

والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث

يدق واللوى رمل معوج والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فحذف الدخول كما يحذف

مثل القوم والامر بين الناس وقد عاب بعضهم هذا البيت لانه لم يكن ... وقف واستوقف وبكى

واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له في النصف الثاني

بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة كقوله ... والاحسن من هذا ... كليني لهم يا اميمة ناصب

الارض

قلت ...

ويحكى أنه ... بنظر الكواكب في قوله أي حسن الابتداء ومنه في وصف الديار كقول أشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت
عليه جمالها الأيام أي ... الأساس خلع عليه إذا نزع ثوبه فطرحه عليه ومنه في ذكر الفراق والعتاب قول أبي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم وأم ومن يممت خير ميمم ومنه في الشكاية قوله أيضا فؤاد ما يسليه المدام وعمر مثل ما يهب
اللئام ومنه في الغزل قوله أيضا أريقك أم ماء الغمامة أم خمري بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي أن يجتنب في المديح ما يتطير به
كقوله أي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة أنشدها للداعي العلوي موعد أحبابك بالفرقة غد فقال الداعي
موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء وروي أيضا أنه دخل على الداعي في يوم المهرجان وأنشد لا تقل بشرى
ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي فقال أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه
القفاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال إصلاح أدبه أبلغ من ثوابه وأحسنه أي أحسن الابتداء ما ناسب
المقصود بأن يكون فيه إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا إلى
الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة إذا فاق أصحابه في العلم
وغيره كقوله في التهنئة أي قول أبي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا
وكوكب المجد في أفق العلا صعدا وقوله في المرثية أي قول أبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة هي الدنيا
تقول بملء فيها حذار حذار أي احذر من بطشي أي أخذي الشديد وفتكي أي قتلي بغتة وكقول أبي تمام يهنئ المعتصم بالله
بفتح عمورية وكان أهل التنجيم زعموا أنها لا تفتح في ذلك الوقت السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد
واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول أبي العلاء في غرض له
شكاية عظيمة لعمري أن بلغ عظيم بآل أعطى والأنام سليم وكقول أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد
عوفي إذ عوفيت والكرم وزال عنك إلى أعدائك الألم ومنه ما يشار في افتتاح الكتب المصنفة كقول ...
في الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزل في المفصلين أن جعلها من علامة الغريبة ثانيها
أي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها التخلص أي الخروج مما شبب الكلام به أي ابتدأ وافتتح
قال الإمام الواحدي معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر
فسمي ابتداء كل أمر تشبيبا وإن لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب أو وصف أطلال أو غيره كالأدب والافتخار
والشكاية وغير ذلك إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما أي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز
بهذا القيد عن الاقتضاب في قوله التخلص أراد به المعنى اللغوي وإلا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام

إلى المقصود

إلى المقصود مع رعاية المناسبة وإنما كان التخلص من المواضع التي ينبغي أن يتأنق فيها لأن السامع يكون مترقبا للانتقال
من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون فإذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغاء ما بعده
وإلا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين وأكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب وأما المتأخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله أي قول أبي تمام في مدح عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم
موضع قومي وقد أخذت منا السرى أي أثر فينا ونقص من قوانا السرى بضم السين ... إذا سرت ليلا وقيل
سريت سرى واحدة والاسم السرية بالضم والسرى ويعني ... يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد
إنها جمع سرية ... لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ... في المصادر وهكذا في الصحاح وخطا المهرية القود المطرفي
فطوه ... والمهرية منسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة تنسب إليه الإبل المهرية والقود الطويلة
الظهور والأعناق والواحد أقود ... السرى وصار ... فقد أثرت فينا
ونقصت من قوانا ... وخطا المهرية ... السرى ... يعني أن السرى أخذت منا ... أمطلع الشمس
تبغي أن تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود
وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب ... والبيض ... كأن ... أبي الهيجاء ...
... وقد ينتقل منه أي مما شبب به الكلام إلى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب أي الانقطاع
والارتجال وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد قال في الأساس ناقة مخضرمة جدع نصف أذنها ومنه المخضرم
الذي أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وإن كان مذهب العرب
المخضرمين لكن الشعراء الإسلامية أيضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وإن كان الأكثر فيهم
التخلص كقوله أي أبي تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله أن في الشيب
خيرا جاورته الأبرار في الخلد شيبا جمع أشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال
كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من أبي سعيد غريبا ومنه أي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في أنه يشوبه شيء
من الملاءمة كقولك بعد حمد الله أما بعد فإنه قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من حمد الله
والثناء على رسوله إلى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة
من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله بل أتى بلفظ أما بعد أي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فإنه فعلت كذا وكذا

فتقدير الارتباط بهذا الكلام بما سبق عليه قبل هذا اي قوله بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير
والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي بال
بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومن
الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر
مآب فهو اقتضاب لكنه فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا
او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى هذا ذكر بعدما ذكر الانبياء وان للمتقين
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن
موقعا من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن
موقعا من التخلص ومنها اي من الاقتضاب القريب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث اخر هذا باب فانه فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ
ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب كثيرا ومنها اي من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فينبغي
البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة فانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس
فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول
بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله
اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالامنية وانت
بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهل اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر
اياك لانه من المنع بما صدر عنك من الابرام وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطاء السابق
واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري
بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لانك سبب لصلاح البرية فاذا دمت دام صلاح الكل
وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع
وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت في فواتح السور
جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت
في خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد